السبت 2 كانون الأول 2023
العدد 5076 السنة الثامنة عشرة
Samedi 2 Décembre 2023 nº 5076 18ème année

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

24 صفحة
50000 ليرة

صفحة الأخبار العاجلة على الواتساب

كلمات

المقاومات... ذلك التاريخ المجهول

إسرائيل وليالي الشمال الحزينة

العدو انتشر دفاعيًا... والمقاومة تجاوزت «الإطباق الاستخباري» [2]

حرب بجرائم ولا أهداف

- عن يحيى السنوار: مَن رقّد إسرائيل... ثمّ أغرقها في «الطوفان»
- ألمانيا المريضة بحبّ إسرائيل: «إجماع» يسري في عروق السياسة

(أ ف ب)

طوفان الأقصى

إسرائيل... وليالي الشمال الحزينة!

إبراهيم الأمين

استؤنفت الأعمال القتالية على طول الجبهة الحدودية للبنان مع فلسطين المحتلة. لم تكن هناك أي مفاجأة في ما حصل بدءاً من عصر أمس، بعد ساعات من معاودة العدو عدوانه الوحشي على قطاع غزة. ومنذ اللحظة الأولى، لم تحتج المقاومة إلى تبرير لعملياتها التي جرت أمس، بل قالت صراحة إنها جرت «دعماً لشعبنا الفلسطيني الصامد في قطاع غزة وإسناداً لمقاومته الباسلة والشريفة».

سوف نحتاج إلى وقت كي نتبيّن

العقيدة الدفاعية كبّلت العدو والعمل الهجومي وسّع المناورة للمقاومة

كيف تعزّز الانتشار العسكري في الشمال... ولماذا أُخليت المستوطنات؟

ماهية المواجهات المتوقّعة في هذه الجبهة، بعد الجولة الأولى التي استمرت 45 يوماً، نفّذت خلالها المقاومة 299 عملية ضد مواقع العدو على طول الحافة الأمامية، وفي عمق يلامس حدود العشرة كيلومترات. وتنوّعت العمليات بين قصف صاروخي بأنواع مختلفة من صواريخ الغراد أو البركان إضافة إلى المُسيّرات الانقضاضية وقذائف الهاون، إلى جانب الرماية الدقيقة بواسطة الصواريخ الموجّهة وبعض الأسلحة التي لم تعلن عنها المقاومة لأسباب تخصّها، مكتفية بالإشارة إلى أنها «استخدمت الأسلحة المناسبة».

حدود لبنان عشية الحرب

لكن مراجعة ضرورية للمرحلة السابقة، تسمح بالحديث عن نقطة تحوّل في المعارك بين العدو والمقاومة الإسلامية في لبنان، إذ شكّلت مرحلة «طوفان الأقصى»، نقطة مهمة في انتقال العدو السريع من الروتين العملياتي على الأرض، إلى الحرب الواسعة، مع ما يتطلب ذلك من إجراءات عسكرية وأمنية ومدنية في كل النطاق المشمول بالعمليات العسكرية. لكنّ الطابع الدفاعي الذي اتّسم به عمل جيش الاحتلال، فرض عليه حاجة ضرورية إلى ضمان استمرارية الإطباق الاستخباري، بهدف منع عمليات المقاومة. وقد جهد العدو إلى جانب ذلك، على «تغييب أهدافه ومحاولة إحباط هجمات المقاومة قبل وقوعها». على ما يقول مصدر ميداني معنيّ.

وبحسب المصدر، فإن هذا الأمر «تطلّب من العدو جهداً كبيراً لم يجعله يصل إلى مستوى الضبط نفسه قبل بدء عمليات المقاومة في 8 تشرين الأول. بالرغم من إعادة الانتشار واستقدام القوات الاحتياطية وتقليص حجم مناطق العمل وتفعيل منظومات استخبارية بديلة، إلا أنها لم تعطِه الجودة المطلوبة».

وبحسب المصدر فإن المقاومة نجحت خلال المرحلة السابقة في «تحقيق العديد من الأهداف التكتيكية التي حوّلت الجبهة من خط دفاعي، يُعد الأقوى والأمتن في العالم، لجهة الإطباق الاستخباري بريّاً وجوياً، مع تموضع دفاعي لقوى المشاة والمدرّعات، إلى جانب جدار إسمنتي وسياج تقني، يقيهما نظام تحسّس، ويترافق ذلك مع مهام ميدانية للاستخبارات العسكرية الإسرائيلية على مدار الساعة».

وتكشف المعطيات الميدانية، أنه بعد نحو 150 عملية نوعية للمقاومة، تضرّر الإطباق الاستخباري للعدو إلى حدود كبيرة، ما اضطره أن يعزز العمل من خلال سلاح الجو، وخصوصاً طائرات الاستطلاع المُسيّرة، والتي ترافقها مُسيّرات مسلّحة مهمتها تنفيذ مهام قتالية فورية. وحاول العدو تعزيز عمله على الحافة من خلال إعادة تموضع قواته، لكنها لم توفّر له الخدمة المطلوبة، لا كمياً ولا نوعياً، خصوصاً بعدما تراجعت إلى حدود كبيرة قدرات العدو في التنصّت على الاتصالات.

وبحسب المجريات الميدانية، تبيّن للمقاومة، أن «التموضع الدفاعي، لقوات المدرّعات أو عبر كمائن المشاة، أظهر نتائج ضعيفة، باعتبار أن العدو لجأ سريعاً إلى اعتماد سياسة تغييب الأهداف لمنع المقاومة من ضربه. وهي سياسة عكست حالة من الخوف لدى الجنود، وقد ظهر ذلك عند أي تحرك أو انتقال للتموضع». وتشير المعطيات الميدانية إلى خلل آخر، كون «بعض الأماكن المناسبة لتموضع جنود الاحتلال، لم يكن يقدر على إشغالها خوفاً من الاستهداف، خصوصاً بعد تعرض كمائنه المدرّعة والمشاة لنيران مفاجئة بعدما كان العدو يعتقد أنها خُفية عن أعين المقاومين».

ومنذ الأيام الأولى للمواجهات، قضت خطة المقاومة بتدمير الأجهزة الخاصة بالتنصّت والتجسّس على طول الحدود. وبناءً عليه، تم تحديد نقاط العمل على طول الحدود. ومنذ اليوم الأول، «تم ضرب السياج التقني ونظام التحسّس المرتبط به، وتعطل بصورة تامة كونه موصولاً سلكياً ويحتاج إلى صيانات دائمة، لم تعد ممكنة بعدما كانت تحصل بشكل يومي في أيام السلم». وفي الموازاة، عملت المقاومة على «تفجير الجدار التقني من عدة أماكن، ما فرض على العدو اللجوء إلى زرع كمائن بديلة خشية استغلال المقاومة لهذه الثغرات للقيام بعمليات تسلل إلى داخل فلسطين المحتلة. وهو هاجس مركزي عند قيادة العدو في المنطقة الشمالية قبل الحرب في غزة، وبعدها مباشرة. وتعزز منذ اليوم الأول للمواجهات مع لبنان إثر نجاح مجموعة من مقاتلي سرايا القدس التابعة للجهاد الإسلامي بالدخول إلى المستوطنات».

في الخلاصة، إن الواقع الجديد على الجبهة فرضته المقاومة على العدو وأوقعت عنده الكثير من الخسائر البشرية والمادية، فضلاً عن تحقيق الكثير من المكاسب التكتيكية، والتي جاء أبرزها وفق السيناريو التالي:

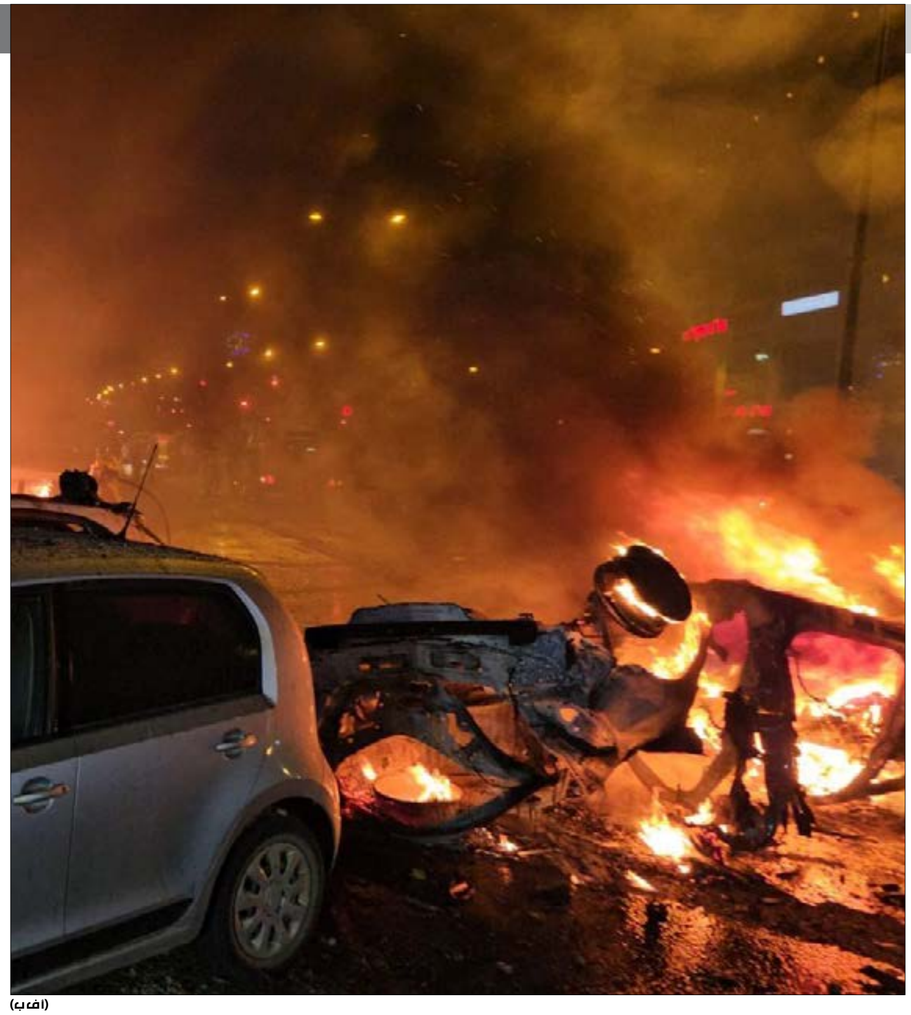

(أ ف ب)

انتشار دفاعي مقابل تحرّك هجومي

منذ بداية المواجهات في 8 تشرين الأول حتى بدء سريان الهدنة صباح 24 تشرين الثاني، حافظ جيش الاحتلال على الطبيعة الدفاعية لانتشار قواته على الحدود مع لبنان. وكانت التعليمات الواضحة لقواته الأرضية والبحرية والجوية منع المقاومة الإسلامية من مهاجمة الجليل، وهو عزّز عديده القتالي خلال أيام قليلة بعد بدء المواجهات، وذلك من خلال انتشار دفاعي للمشاة والمدرعات والاستخبارات ومرابض المدفعية.

بداية سحب العدو جزءاً كبيراً من قواته إلى جبهة غزة واستعاض عنها مباشرة بقوات من الاحتياط، ثم عاد وبعد اشتداد عمليات المقاومة إلى تعزيز الجبهة اللبنانية من خلال استقدام المزيد من القوات وإعادة تقسيم مناطق العمل عبر تقليصها. ففي كل منطقة عمل مخصّصة عادة لسرية واحدة، وضع العدو قوات بحجم لواء أي ما يزيد على حوالي 2500 جندي لكل منطقة عمل محدودة، بما يجعل مجموع القوات الموجودة قبالة لبنان تزيد على ثلاث فرق عسكرية أي ما يقارب الـ 50 ألف جندي.

عملياتياً، لجأ العدو إلى تقسيم انتشاره الدفاعي إلى ثلاثة خطوط. الأول يخص مواقع الحافة الأمامية والمستعمرات الملاصقة للحدود. والثاني يهتم بالمستعمرات التي تبعد نحو 2 كلم عن الحدود، أما الخط الدفاعي الثالث فقد اتجه نحو عمق يصل إلى 7 كلم لحماية مستعمرات الخط الثالث. وهو كان يتصرف على أساس أن لديه تجهيزات تقنية تقيه شر الاقتراب بالجنود من الحدود، معتمداً على أنواع من الكاميرات الحرارية التي تعمل نهاراً وليلاً، وهي من أنواع مختلفة، إضافة إلى منظومة كاملة من الرادارات المخصّصة للأفراد والآليات، ومنظومة من الأجهزة المخصّصة لتعقّب وكشف وتشويش عمل المُسيّرات، ومنظومة كاملة من الهوائيات الخاصة بالتنصت ومنظومات القيادة والسيطرة. وجعل كل ذلك في خدمة خطته الدفاعية، حيث ينتشر خلف الجدار والسياج التقني ونظام التحسّس مع الكاميرات التكتيكية.

وفي عمل المقاومة لتدمير هذه المنظومة، تطلّب الأمر في بعض الحالات توجيه أكثر من ضربة إلى الجهاز التقني نفسه، خصوصاً الكاميرات التي تبيّن أن بدنها الخارجي مدرّع، وأن رصاصات القنص لا تعطّلها، ما استوجب على فرق القناصة في المقاومة إصابة العدسة الخاصة بهذه الكاميرات من أجل تعطيلها، إضافة إلى ضربات قاسية من خلال صواريخ موجّهة تحمل رأساً تفجيرياً يدمّر الأجهزة وتحصيناتها، سواء كانت من باطون مسلّح أو حديد. وهو ما دفع العدو إلى البحث عن بدائل، خصوصاً أنه لمس استحالة إرسال فرق الصيانة إلى الحافة الأمامية، كما ضُدم بعملية قصف فرقة لوجستية أرسلها لصيانة أحد المواقع في دوفيف على بعد أكثر من كلم من الحدود.

وقد لجأ العدو إلى الاعتماد على الرافعات التي تعمل ضمن الآليات الكبيرة لأجل تثبيت عدد من التجهيزات البصرية والرادارية ضمن مرابض محصّنة في المستعمرات الحدودية. كما عزّز عمله الأمني من خلال تموضع طواقم استخباراتية مع تجهيزاتها الفنية لمراقبة أماكن التهديدات.

هدف إخلاء المستوطنات

صحيح أن المواجهات المباشرة على طول الحدود والقصف المدفعي والخوف من هجوم لحزب الله، كل ذلك دفع سكان المستعمرات القريبة من الحدود للمغادرة بعيداً. لكنّ القيادة العسكرية لجيش الاحتلال قررت «الإخلاء القسري» لهذه المستعمرات، ضمن عملية توسّعت مع الوقت لتشمل نحو 70 ألف مستوطن في 43 مستعمرة. وهدف العدو كان، تحويل كل الشريط الحدودي مع لبنان بعمق يتفاوت بين 2 و 9 كلم في عمق فلسطين، إلى منطقة عسكرية مغلقة. وبعد إبعاد الناس، عمل على إغلاق طرق كثيرة داخل المستعمرات نفسها، أو تلك التي تصل في ما بينها، وكان هدفه من جهة، حصر أي حركة في شوارع محددة، سواء لأجل حصر العابرين، أو للتضييق على أي عملية تسلل قد تحصل من الشمال. إضافة إلى قرار العدو بالاختفاء عن الأعين في كل مواقع الحافة أو حتى المقرات، انتقل أيضاً إلى تكتيك اشتمل على انتشار في المستعمرات وداخل منازل المستوطنين وهو إجراء جديد ويحصل للمرة الأولى عند العدو، ثم التحرك بالسيارات المدنية، بينما ترك لسلاح المدفعية المعزّز، مهمة قصف كل مناطق الحافة الأمامية، وبشكل يومي، خصوصاً الأحراج القريبة من الحافة والتي أدّت إلى إحراقها، بالتزامن مع القيام برمايات استباقية على المناطق التي يفترض العدو أنها قد تُستخدم لضربه. إضافة إلى ذلك، لجأ العدو إلى الطائرات المُسيّرة بهدف إحباط عمليات المقاومة عبر صواريخ تستهدف الأفراد قبل وبعد الرمايات في حال التشخيص، وكذلك فرض إطباقاً استخباراتياً على الحافة الأمامية طوال الوقت.

كيف تصرفت المقاومة؟

منذ الساعات الأولى لبدء عملية «طوفان الأقصى» انشغل العالم بردّة فعل حزب الله. نُشر الكثير عن كل الاتصالات والمناقشات، لكنّ الفعل الميداني أخذ شكلاً سريعاً، قائماً على فكرة الإسناد المباشر للمقاومة في غزة، وربط مسار الوضع بمجريات الحرب في غزة من جهة وطبيعة ردود فعل العدو في لبنان من جهة ثانية. لكنّ الانتقال السريع إلى المواجهات المباشرة، فتح الباب أمام خطوات لم تكن مقرّرة بصورة مسبقة من قبل المقاومة، بمعنى أن عنصر المفاجأة لجهة اشتعال الحرب كان موجوداً أيضاً عند المقاومة وليس عند العدو فقط. أما عنصر المباغتة الذي يحتاج إليه الطرفان في أي حرب فقد سقط بفعل عملية حماس النوعية.

وبرغم كل التهويل الذي صدر من جانب العدو عن نيته القيام بعمل استباقي كبير ضد لبنان، لأجل منع حزب الله من الانضمام إلى حركة حماس في اقتحام المستعمرات، لم يكن خارج حسابات المقاومة، إنما دلّت المؤشرات العملانية على الأرض على أن العدو، وبعد مرور أيام على بدء الحرب، ليس في وضع يسمح له القيام بمثل هذا العمل. وسريعاً جاء الدعم الأميركي بإرسال حاملات الطائرات والمدمّرات، والتهديد من أجل ردع المقاومة، ليثبت فكرة أن العدو ليس بقادر فعلياً على خوض معركة أوسع مع جبهة لبنان.

وبمعزل عن طبيعة القرار النهائي الذي تجد المقاومة في لبنان أنها ستكون مضطرة لأخذه وتحديد المسار اللاحق للمواجهة، إلا أن وحدات المقاومة على الأرض، بدأت العمل سريعاً بخطة أساسها الهجوم على مواقع العدو، وليس التصرف بشكل دفاعي. وهو ما استوجب عمليات إخلاء سريعة لجميع النقاط العسكرية المعروفة للمقاومة في المنطقة الحدودية، كم تم اعتماد آليات عمل منسّقة بين الوحدات العسكرية للمقاومة، والتي اتخذت شكلاً جديداً بعد حرب تموز عام 2006، وما طرأ على اختصاصاتها بعد المشاركة في الحرب دفاعاً عن سوريا.

في الأيام الأولى، سقط عدد كبير من شهداء المقاومة في القرى الحدودية. وسرعان ما تبيّن أن العدو، لجأ إلى تكتيك يستند فيه بقوة إلى الطيران المُسيّر الاستطلاعي والقتالي، وإلى الغارات الجوية على مناطق عدة، وهو أمر سرعان ما تعايشت المقاومة معه، وأبطلت هدفه الردعي، حيث كان العدو يراهن على أن هذه الضربات من شأنها وقف تحركات المقاومة على الحافة الأمامية، واللجوء إلى وسائل قتالية مختلفة، لكن القرار ظل هو نفسه، أي العمل على ضرب أي تحرك عسكري للعدو، سواء على شكل مشاة أو مدرعات أو آليات أو نقاط جديدة، وعدم إفساح المجال أمامه لأي تغيير يمكنه أن يؤثر على عمل المقاومة.

وإلى جانب الإجراءات التنظيمية التي اتُخذت للحؤول دون المزيد من الخسائر، فإن المقاومة كانت تعي أن الارتقاء في المواجهة يفرض آليات عمل جديدة، وهو ما دفع إلى استخدام المُسيّرات الانتحارية أو صواريخ البركان وبعض أنواع الأسلحة الخاصة، إلى جانب تفعيل عمل بعض قطع الدفاع الجوي، لكن الذي حصل عملياً، هو أن المقاومة، فرضت على نفسها أولاً، وعلى العدو ثانياً، آليات من المواجهة تتناسب مع الواقع القائم، ولا تجعل المقاومة تقدم على خطوة انفعالية، وتقيّد حركة العدو، مع التشديد له بصورة دائمة، على أنها جاهزة للعمل بمبدأ التماثل إزاء أي تعرض للمدنيين، سواء كانوا بشراً أو منشآت وهو ما حصل على أكثر من محور.

الأمر الآخر، هو أن المقاومة كسرت كل رهانات العدو على أن نطاق العمل سيكون محصوراً في منطقة مزارع شبعا المحتلة. وقد اكتشف العدو سريعاً، أنه في حالة الحرب معه، فإن أحداً لا يهتم لكل القواعد التي تعتقد إسرائيل بأنها سارية من خلال القوات الدولية العاملة في الجنوب، والتي لعبت وحدات فيها دوراً سيئاً للغاية، إلى درجة أنها كانت تحرك دورياتها ربطاً ببرنامج عمل العدو وليس العكس، وهي لم تبادر أصلاً إلى أي خطوة للحد من عدوان إسرائيل، لكنها لمست مباشرة أنها غير قادرة على تقييد المقاومة وعملها على طول الحدود.

طبعاً، تشير الوقائع الميدانية التي أمكن مراقبتها خلال الجولة الأولى من المواجهات، إلى أن المقاومة، لجأت إلى تكتيكات خاصة، سيكون من الصعب على العدو التعامل معها بطريقة تنقذه من العمليات. كما أن آليات المواجهة المفترضة، ستبقى تفرض خيار الاستشهاد عند المقاومين، لكن الأصل في الموقف، هو أن قرار قيادة المقاومة، كان واضحاً بمنح المقاومين صلاحيات تجعلهم يقومون بأعمال كثيرة، بعضها لن يكون بالمقدور تحديده إلا وقت حصوله.

خسائر العدو البشرية والعسكرية

خلال 45 يوماً من العمليات، نجحت المقاومة في تحقيق عدد من الخسائر المباشرة في المواقع والآليات والأجهزة. ويمكن حصر الخسائر حسب مصادر المقاومة بالآتي: آليات (21)، مُسيّرات (3)، مواقع (40)، كاميرات (170)، رادار (47) نظام تشويش (21)، منظومة استخبارات (35)، منظومة اتصالات (77)، قصف مستوطنات (5)، استهداف تموضعات خاصة للجنود (15).

أما بشأن الخسائر البشرية، فإن مصادر المقاومة سواء التي تصدر عن الفرق المشاركة في عمليات الرصد والتدقيق وتنفيذ العمليات، أو عبر وسائل أخرى، فقد وثّقت إصابة 354 من ضباط جنود العدو بين قتيل وجريح.

من جهة العدو الذي كان حريصاً على منع أي حديث عن الإصابات، فقد أظهرت المعلومات التي تم الحصول عليها من مؤسسات رسمية تابعة لوزارة الصحة، أن عدد الذين أُدخلوا إلى المستشفيات في مناطق شمال حيفا حتى الحدود مع لبنان من الجهتين الغربية والشرقية قد وصل إلى 1570 إصابة، بينها قسم كبير من الإصابات الطفيفة التي عولجت وأُخرجت من المستشفيات بينما واجه الآخرون أوضاعا صعبة بسبب الإصابات المتوسطة أو الخطيرة. وقد تمّ نقل هؤلاء المصابين إلى مستشفيات في منطقة حيفا والشمال وهي: زيف صفد، نهاريا، رامبام، هيليت يافا، الكرمل، مركز الوادي، بوريا وبني صهيون.

عودة إلى «روتين الحرب»

الشهيدة ناصيفة مزرعاني (شريف طاهر)

عادت الجبهة الشمالية إلى «روتين الحرب»، وفق وصف الإعلام العبري لاستئناف المواجهات بين المقاومة وجيش العدو على طول الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة. ولمّا كان سلوك العدو تجاه لبنان إضافةً إلى مجريات الميدان في غزة، عاملَيْن أساسيَّيْن من عوامل قياس مستوى حماوة جبهة الإسناد اللبنانية لغزة، وفق ما أعلن الأمين العام لحزب الله، السيد حسن نصرالله، فإن استئناف العدو عملياته العدائية في الجبهة الجنوبية في غزة، انعكس استئنافاً مباشراً للمواجهات في الجبهة الشمالية الحدودية مع لبنان.

وكانت صفّارات الإنذار التي دوّت في مستعمرات أصبع الجليل بعيد الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر أمس، قد أعلنت انتهاء الهدنة على الحدود الجنوبية. وخلال ساعة واحدة، نفّذ حزب الله خمس عمليات استهدفت، تجمّعات جنود في محيط موقع جل العلام ومحيط موقع المرج وثكنة راميم وموقع المرج ونقاط انتشار جنود في محيط موقع راميا.

وأقرّ المتحدث باسم جيش الاحتلال بتعرّض مواقع في رأس الناقورة وكريات شمونة ومرغليوت للقصف الصاروخي من لبنان. وفيما دوّت صفّارات الإنذار في الجليل، صدرت التعليمات إلى من تبقّوا من المستوطنين في كريات شمونة، البقاء متيقّظين وأتباع توجيهات قيادة الجبهة الداخلية.

في المقابل، قصفت مدفعية العدو الإسرائيلي أطراف الخيام وكفركلا ودير ميماس والقليعة وحولا والناقورة وعيتا الشعب والقوزح. كما نفّذ الطيران الحربي غارات على البلونة في خراج الناقورة وتلة الصليب بين القوزح وبيت ليف. واستهدفت مُسيّرة منزلاً في الجبين، حيث استشهد وجيه مشيك من بلدة وادي أم علي في البقاع وجُرح ثلاثة آخرون بينهم فتاة. وسقطت القذيفة الأولى التي أُطلقت على خراج حولا لناحية وادي السلوقي، على منزل حسين مزرعاني، حيث استشهدت زوجته ناصيفة ونجلها محمد مزرعاني. وفي حديث لـ«الأخبار»، لفت شقيق الشهيدة، موسى مزرعاني، إلى أنه «عند سقوط القذيفة، كانت الشهيدة تجلس على شرفة منزلها مع نجلها. وكانت أول قذيفة تسقط على حولا بعد الهدنة، ولم يتسنَّ للشهيدين أو لأهالي البلدة، أخذ احتياطاتهم من غدر إسرائيل»، علماً أن ناصيفة (67 عاماً) اعتُقلت لأشهر في معتقل الخيام عام 1993، بعد اعتقال زوجها بتهمة دعم المقاومة.

وبعد إعلان إسرائيل استئناف عدوانها على قطاع غزة، نزح العشرات من أبناء البلدات الحدودية. وقد تزايد النزوح مع تقدّم ساعات النهار واستئناف القصف جنوباً. وأجبرت كثافة النازحين لجنة إدارة الكوارث في اتحاد بلديات قضاء صور على افتتاح مركز إيواء جديد في الحوش، لاستيعاب النازحين الجدد، إضافةً إلى المراكز الأربعة في المدينة.

وفي وقت لاحق أمس، أعلن حزب الله استشهاد اثنين من مقاوميه، هما: محمد حسين مزرعاني (أبو علي) من بلدة حولا الجنوبية ووجيه شحادة مشيك (يحيى) من بلدة وادي أم علي البقاعية.

(الأخبار)

طوفان الأقصى

العدوّ يعود بلا أهداف: المقاومة أشدّ... وأكثر ثقة

«مناخ» دبي يناسب إسرائيل

مع انتقال المفاوضات السياسية مؤقّتاً إلى دبي، أمس، حيث انعقدت قمة «كوب 28» حول المناخ، التي استضاف خلالها الرئيس محمد بن زايد نظيره الإسرائيلي، إسحاق هرتسوغ، على رغم استئناف المجازر الإسرائيلية في قطاع غزة، كان واضحاً أن الغرض هو تمرير ما تريد إسرائيل والولايات المتحدة أن تؤول إليه الأوضاع في قطاع غزة، مما فشلت الأولى في تحقيقه في القتال.

وبرزت، خلال القمة، طروحات من نوع إقامة «منطقة عازلة» يخطط لها العدو داخل أراضي قطاع غزة. وفي هذا السياق، ذكرت وكالة «رويترز» أن «إسرائيل نقلت الخطة إلى مصر والأردن والإمارات والسعودية».

وعلى هامش القمة، أكّد وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، أنه بحث مع وزراء خارجية قطر والإمارات ومصر والأردن والبحرين، بالإضافة إلى ممثلين للسلطة الفلسطينية، كيفية إحلال «سلام دائم وأمن» في غزة. وفي ما بدا ضوءاً أخضر لإسرائيل للإيغال في الدم الفلسطيني، اعتبر بلينكن أن «الهدنة انتهت لأن حماس تراجعت عن التزاماتها». كما برّر العدوان حين قال: «إننا رأينا إسرائيل تتخذ خطوات لإبلاغ المدنيين في غزة بالمناطق الآمنة وكيف يمكنهم الابتعاد عن الأذى»، على رغم مقتل وجرح نحو 800 فلسطيني في قصف أمس وحده.

وبدا الموقف الفرنسي، متمايزاً عن الأميركي، إذ اعتبرت وزيرة الخارجية الفرنسية، كاترين كولونا، أن استئناف الهدنة أمر «ضروري»، وأن «انتهاءها خبر سيّئ للغاية ويعقّد تسوية كلّ المسائل المطروحة». وحذّرت طهران التي انسحب وفدها من قمة دبي احتجاجاً على الحضور الإسرائيلي، بدورها، من عواقب وخيمة لاستئناف القتال. وكتب وزير الخارجية الإيراني، حسين أمير عبد اللهيان، على منصة «أكس»، أن «استمرار الحرب يعني إبادة جماعية جديدة في غزة والضفة الغربية». كذلك، وفي تصريح لافت، اعتبر وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، أن إسرائيل «في وضع هشّ للغاية»، مؤكداً أن «روسيا لا توافق على جواز استخدام كلّ الوسائل ضد غزة».

(الأخبار)

لمة زخم مغاير للقصف جنوب وادي غزة لما كان عليه الحال قبل الهدنة (أ ف ب)

غزة - **يوسف فارس**

افتتح جيش العدو، أمس، الجولة الجديدة من القتال، والتي أعقبت سبعة أيام من الهدوء، بزخّم ناري كبير أحدث مجازر عديدة في قطاع غزة، في محاولة أخرى من قادة الاحتلال لتحقيق إنجاز ينقذ حياتهم السياسية، كانوا قد فشلوا في تحقيقه في الجولة الأولى. لكنّ الشروط تبدو غير متوافرة، بسبب تغيّرات أساسية طرأت على الداخل الإسرائيلي، بالإضافة إلى قوة المقاومة التي بدت أكثر ثقة وهي تخوض معارك ضارية مع قوات العدو في شمال القطاع. وفيما حاول الإعلام العبري، خلال الأيام الماضية، لفت الأنظار إلى جنوب غزة، بوصفه ميدان القتال المقبل، لم يستثنِ القصف الذي شنّته الطائرات الحربية وسلاح المدفعية، أيّ بقعة على امتداد القطاع، وفي شمال غزة، حيث كان الناطق باسم جيش الاحتلال قد أعلن تدمير البنية العسكرية لـ«كتائب القسام» بشكل كلي، عادت مصادر في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية العشرات من الغارات على منازل المواطنين، بينما أعلنت وزارة الصحة أنه ومنذ العودة إلى القتال وحتى ساعات المساء الأولى، استشهد 178 فلسطينياً وجُرح 589 آخرون، أكثر من نصفهم في جنوب وادي غزة.

> **الزخم الناري للعدو لا يحمل أيّ أهداف عملانية، ما يحوّل الصراع إلى عضّ الأصابع والتفاوض بالنار**

أما في أحياء الشيخ رضوان والنصر والجلاء، في القطاع الغربي من شمال المدينة، فقد وقعت اشتباكات عنيفة مع المقاومة التي بادرت إلى تدمير عدد من الآليات، والاشتباك مع القوات الراجلة. ففي مقابل الزخم الناري للعدو، أعلنت المقاومة بالنار أنها رمّمت الكثير من إمكاناتها التي كانت قد شهدت تآكلاً في الأسبوعين اللذين سبقا الهدنة، فقصفت مستوطنات «غلاف غزة» حتى عمق 40 كيلومتراً بعشرات الصواريخ، فيما دكّت مقارز الهاون الحشود المتوغّلة بعشرات القذائف، ليعترف الاحتلال بإصابة أربعة من جنوده في القصف.

وكذلك، عاد سلاح الدفاع الجوي للمقاومة بزخم كبير، حيث شاهد أهالي شمال وادي غزة، إطلاقات استهدفت الطائرات الحربية لتحلق بعيداً عن سماء المنطقة، فيما أعلنت «سرايا القدس» إسقاط طائرة مُسيّرة من طراز «سكاي لارك» في منطقة الزيتون.

كما شهدت منطقة تل الهوا جنوب مدينة غزة، اشتباكات عنيفة، وأطلقت المقاومة صواريخ موجّهة على حاجز نتساريم على طريق صلاح الدين. وفي المحور نفسه، استهدفت «سرايا القدس» تجمّعاً للجنود والآليات بقذائف هاون من العيار الثقيل. وفي شمال مدينة غزة، أعلنت «كتائب القسام» تدمير دبابة بعبوة «شواظ»، وأخرى بقذيفة «تاندوم»، فيما أطلقت «الكتائب» أيضاً أربع قذائف مضادّة للدروع على قوة إسرائيلية خاصة كانت تتحصّن في مبنى شرق بيت حانون. كذلك، أعلنت مجموعات «الشهيد عمر القاسم» التابعة لـ«الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين» قنص جندي إسرائيلي في حي الشيخ رضوان. وفي المقابل، أكّدت مصادر عبرية أن 50 صاروخاً أطلقت من القطاع، طاولت مستوطنات أسدود، وعسقلان، ونتيفوت، وسديروت، ونير عام، فيما وصلت ثمانية صواريخ إلى مدن العمق، وتحديداً تل أبيب.

وتؤكد مصادر مطّلعة تحدّثت إلى «الأخبار»، أن الوضع الميداني للمقاومة لا يزال متماسكاً، وأن ما كان يراهن عليه العدو من أن تتوجّه كل طاقة المقاومة إلى محور القتال الأسخن، في القطاع الغربي من شمال وادي غزة، ما يتسبّب بتبديد قواتها في القطاع الشرقي، باء بالفشل، إذ إن لكل مربع ميداني خطة وكادراً متخصّصاً للعمل فيه. وتضيف المصادر أن «الاختراق والتوغّل في المحور الغربي، جرى التعامل معهما بإطار الوضعية الميدانية الجديدة، ولا تزال المقاومة في شمال وادي غزة بخير، فيما تحافظ في جنوب القطاع على كامل بنيتها العسكرية والصاروخية». وتشي كل تلك المعطيات، بأن طموحات العدو في ما حدث في السابع من أكتوبر يستوجب، من وجهة نظر إسرائيل، «علاجاً» غير مسبوق.

حرب الإبادة التي تشنّها إسرائيل هذه المرّة لم تتعامل مع السكان والبيئة العمرانية كضحايا محتملين لـ«أضرار جانبية»، بل حوّلتهم إلى عنصر مستهدف بحدّ ذاته، مركّزة جهدها على التخلّص منهم، وذلك عبر تجريد قطاع غزة من أيّ عوامل جذب، في مقابل خلق بيئة متخمة بعوامل الطرد، وصولاً أخيراً إلى مشهد تأمله إسرائيل، يظهر فيه الفلسطينيون في غزة وهم يطرقون بوابة معبر رفح أو يدفعونها بأجسادهم لتقع، ثمّ ينفذون منها هاربين من الجحيم الذي أنتجته الحرب، إلى سيناء.

أما الولايات المتحدة، الراعي الرسمي لحرب الإبادة، فهي لا تفعل أكثر من «تلميع» صورة هذه الأخيرة، عبر التشديد على إدخال «المساعدات الإنسانية»، وتكرار طلب «تجنّب المس بالمدنيين»، فيما بدت زيارة وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، لإسرائيل، أقرب إلى صافرة إطلاق للجولة الثانية من الحرب. مع ذلك، والمُسيّرة، في حين أعلنت «سرايا القدس» إسقاط طائرة مُسيّرة من طراز «سكاي لارك» في منطقة الزيتون.

كما شهدت منطقة تل الهوا جنوب مدينة غزة، اشتباكات عنيفة، وأطلقت المقاومة صواريخ موجّهة على حاجز نتساريم على طريق صلاح الدين. وفي المحور نفسه، استهدفت «سرايا القدس» تجمّعاً للجنود والآليات بقذائف هاون من العيار الثقيل. وفي شمال مدينة غزة، أعلنت «كتائب القسام» تدمير دبابة بعبوة «شواظ»، وأخرى بقذيفة «تاندوم»، فيما أطلقت «الكتائب» أيضاً أربع قذائف مضادّة للدروع على قوة إسرائيلية خاصة كانت تتحصّن في مبنى شرق بيت حانون. كذلك، أعلنت مجموعات «الشهيد عمر القاسم» التابعة لـ«الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين» قنص جندي إسرائيلي في حي الشيخ رضوان. وفي المقابل، أكّدت مصادر عبرية أن 50 صاروخاً أطلقت من القطاع، طاولت مستوطنات أسدود، وعسقلان، ونتيفوت، وسديروت، ونير عام، فيما وصلت ثمانية صواريخ إلى مدن العمق، وتحديداً تل أبيب.

وتؤكد مصادر مطّلعة تحدّثت إلى «الأخبار»، أن الوضع الميداني للمقاومة لا يزال متماسكاً، وأن ما كان يراهن عليه العدو من أن تتوجّه كل طاقة المقاومة إلى محور القتال الأسخن، في القطاع الغربي من شمال وادي غزة، ما يتسبّب بتبديد قواتها في القطاع الشرقي، باء بالفشل، إذ إن لكل مربع ميداني خطة وكادراً متخصّصاً للعمل فيه. وتضيف المصادر أن «الاختراق والتوغّل في المحور الغربي، جرى التعامل معهما بإطار الوضعية الميدانية الجديدة، ولا تزال المقاومة في شمال وادي غزة بخير، فيما تحافظ في جنوب القطاع على كامل بنيتها العسكرية والصاروخية». وتشي كل تلك المعطيات، بأن طموحات العدو في تجريد قطاع غزة من أيّ عوامل جذب، في مقابل خلق بيئة متخمة بعوامل الطرد، وصولاً أخيراً إلى مشهد تأمله إسرائيل، يظهر فيه الفلسطينيون في غزة وهم يطرقون بوابة معبر رفح أو يدفعونها بأجسادهم لتقع، ثمّ ينفذون منها هاربين من الجحيم الذي أنتجته الحرب، إلى سيناء.

أما الولايات المتحدة، الراعي الرسمي لحرب الإبادة، فهي لا تفعل أكثر من «تلميع» صورة هذه الأخيرة، عبر التشديد على إدخال «المساعدات الإنسانية»، وتكرار طلب «تجنّب المس بالمدنيين»، فيما بدت زيارة وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، لإسرائيل، أقرب إلى صافرة إطلاق للجولة الثانية من الحرب. مع ذلك،

انتشاء إسرائيلي باستئناف الحرب: فَلْنجمّل الإبادة

بيروت - **حمود**

سادت، في خلال الأيام الأخيرة، تكهّنات بأن الحرب التي تشنّها إسرائيل على قطاع غزة منذ حوالي الشهرين «قد لا تُستأنف»، ربطاً بإمكانية استكمال مراحل أوسع من صفقة التبادل، تشمل مجنّدين إسرائيليين أسرتهم حركة «حماس»، مقابل تحرير أسرى فلسطينيين من سجون الاحتلال. لا بل ثمّة من ذهب أبعد من ذلك، متحدّثاً عن احتمال عقد صفقة على قاعدة «الجميع مقابل الجميع»، ووقف نهائي للحرب. غير أن ما سبق، والذي وصفه بعض المحلّلين الإسرائيليين بأنه بمثابة «هلوسات»، هو في الأساس طرح قدّمته قطر، الراعية الرسمية للمفاوضات حول الأسرى، فيما لا يوجد أيّ عنصر في «كابينت الحرب» مستعدّ حتى للتفكير في ذلك، ليس انطلاقاً من أن مجريات الميدان العسكري تمنح إسرائيل بالضرورة أفضلية أو أوراق قوة، ولا لأن الجمهور الإسرائيلي قد لا يقبل بوقف الحرب في الوقت الحالي، كما ليس لأن رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، يبتغي شراء الوقت وإنقاذ مستقبله السياسي ومستقبل ائتلافه أيضاً، إنما ببساطة لأن ما حدث في السابع من أكتوبر يستوجب، من وجهة نظر إسرائيل، «علاجاً» غير مسبوق.

حرب الإبادة التي تشنّها إسرائيل هذه المرّة لم تتعامل مع السكان والبيئة العمرانية كضحايا محتملين لـ«أضرار جانبية»، بل حوّلتهم إلى عنصر مستهدف بحدّ ذاته، مركّزة جهدها على التخلّص منهم، وذلك عبر تجريد قطاع غزة من أيّ عوامل جذب، في مقابل خلق بيئة متخمة بعوامل الطرد، وصولاً أخيراً إلى مشهد تأمله إسرائيل، يظهر فيه الفلسطينيون في غزة وهم يطرقون بوابة معبر رفح أو يدفعونها بأجسادهم لتقع، ثمّ ينفذون منها هاربين من الجحيم الذي أنتجته الحرب، إلى سيناء.

أما الولايات المتحدة، الراعي الرسمي لحرب الإبادة، فهي لا تفعل أكثر من «تلميع» صورة هذه الأخيرة، عبر التشديد على إدخال «المساعدات الإنسانية»، وتكرار طلب «تجنّب المس بالمدنيين»، فيما بدت زيارة وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، لإسرائيل، أقرب إلى صافرة إطلاق للجولة الثانية من الحرب. مع ذلك، واستباقاً لما قد تتعرّض له إسرائيل من ضغوط، اقترح الباحث في «معهد القدس للإستراتيجية والأمن»، غابي سيبوني، وزميله البروفيسور في «معهد أبحاث الأمن القومي»، كوبي مايكل، في صحيفة «معاريف»، جملة من الإجراءات «الإنسانية» التي قد تضمن إطالة أمد الحرب وتسمح لإسرائيل باستكمالها لتحقيق أهدافها.

وأشارا إلى أنه «في السنوات الأخيرة، أدرك الجيش أهمية التركيبة السكانية وكونها عنصراً عملياتياً في الحرب،

> **الساعة العالمية تدقّ، حيث ستسمح الإدارة الأميركية بهجوم مركزي آخر ثم تطالب بوقف الحرب**

وأنه يجب التعامل معها بشكل احترافي من أجل تقليل احتمال أن تفضي العمليات إلى تعطيل مسار القتال، أو حتى إيقاف الحرب في ظروف معيّنة، كما حدث بالفعل خلال الحروب التي شنّتها إسرائيل في العقود الأخيرة». فهما يعتبران أن «المطلوب التحرك (بحذر) قدر الإمكان حتى لا يتعرض السكان المدنيون في غزة، والذين لا يشكلون جزءاً من الجهاز العسكري والسلطوي لحماس، ولا ينخرطون معها في القتال، للخطر».

كما يعتبران أن «ثمّة حاجة الآن إلى بذل جهدَين متوازيين: الأول هو جهد عملياتي قوي لمواصلة تدمير كل مراكز الثقل والبنية التحتية العسكرية والسلطوية لحماس؛ والثاني هو جهد لتقديم المساعدات الإنسانية الإسرائيلية في مناطق القتال»، مضيفَين أنه «ليس هناك تناقض بين هذين الجهدين، فهما متكاملان، خصوصاً عندما يساهم الجهد الإنساني في تعزيز الجهد العملياتي وتحسينه». وفي هذا الإطار، يشدّدان على أهميّة استخلاص العبر من حصار «مستشفى الشفاء»، وتجنّب تكرار نمط مماثل في «مستشفى ناصر» الواقع في خان يونس، ويُعدّ أكبر مرفق طبي في جنوب القطاع. وإذ يعتقدان أن الجيش صرف وقتاً طويلاً على عملية الحصار والإخلاء في «الشفاء»، فهما يقترحان أن يقيم الجيش بنفسه «مستشفى ميدانياً ينقل إليه مرضى وجرحى مستشفى ناصر وأيضاً النازحين إليه». وفي خلال عملية التنقل هذه «بإمكانه محاصرة المستشفى، والتفرّغ في موازاة ذلك للقضاء على الأهداف العسكرية الكثيرة في الجنوب».

ولأن هدف الحرب المعلن، وإن بحذر، هو التخلّص فعلياً من أكبر قدر ممكن من الفلسطينيين في غزة، عبر قتلهم أو تهجيرهم، يقترح الباحثان على تل أبيب أن تسمح باستمرار إدخال شاحنات المساعدات الإنسانية من معبر «كرم أبو سالم»، على أن يُضمن وصولها حصراً إلى التجمّعات المدنية التي لجأ إليها «غير المتورطين في القتال»، وبشرط عدم بلوغها ليس شمال غزة فحسب، بل وسط القطاع أيضاً. ووفقاً لهما فإن «إجراءات من هذا النوع تشكل علاجاً للضربة العسكرية، وتقلّص نطاق القيود التي قد تفرضها الإدارة الأميركية على إسرائيل، وتهدّئ الانتقادات الدولية»، ما سيمنح الأخيرة عملياً «مبررات لمواصلة الحرب، وإثبات أنها تستهدف حماس وليس المدنيين، وهو ما سيساعد في تجديد المجهود الحربي بشكل صحيح، وإطالة أمد الحرب التي تتطلب وجوداً عسكرياً طويلاً في الميدان».

وفي سياق متصل، يرى اللواء المتقاعد، ورئيس شعبة العمليات الأسبق، في جيش الاحتلال الإسرائيلي، يسرائيل زيف، أن إسرائيل وصلت إلى «مفترق إستراتيجي» في الحرب؛ فمن جهة «عليها استكمال الهجوم للقضاء على الحركة»، ومن جهة ثانية «ينبغي أن تستوعب أنه في اليوم التالي للحرب، ستتحول غزة إلى أكبر مشكلة إنسانية في العالم. وإذا لم يكن هناك أحد يتحمل المسؤولية، فإنها ستبقى ملقاة علينا (على إسرائيل)، وسيستمر في دفع ثمن الخطأ أولادنا وأحفادنا». ويلفت زيف، في مقالة في موقع «ماكو» (التابع للقناة الـ12 الإسرائيلية)، إلى أن «وتيرة الحرب بطيئة، فيما لم تسجل أيّ إنجازات حاسمة. وطالما أن المختطفين الإسرائيليين لا يزالون في الأسر، فإننا في عجز لا يغطي عليه أي إنجاز.

حربٌ «الإبادة» حولت «ضحايا الأضرار الجانبية»، إلى عنصر مستهدف بحد ذاته (أ ف ب)

آخر ساعات الهدنة: محاولات يائسة لاستعادة الحياة

تعهّدت قوات الاحتلال قصف أكثر من 16 آلية تابعة لبلدية بيت لاهيا (أ ف ب)

غزة ـ **يوسف فارس**

لم تكفِ سبعة أيام من الهدوء لتحقيق أيّ إنجاز يُذكر في عملية إزالة المباني المدمَّرة، ليُنحصر طموح الأهالي في تلك الأيام في انتشال الآلاف من الشهداء الذين كانوا لا يزالون تحت أنقاض المربّعات السكنية المقصوفة. على أن تلك المهمّة ظلّت متعسّرة، في ظلّ الشحّ الشديد في المعدّات والبولدوزر اللازم لتشغيلها، إذ لم تتبقَّ في أحياء مدينة غزة وشمالها سوى أعداد محدودة من الجرافات والبواقر والآليات الثقيلة التي يمكن بواسطتها إزالة الركام الكبير. وبحسب علاء العطار، وهو رئيس بلدية بيت لاهيا، فإن قوات الاحتلال تعمّدت قصف أكثر من 16 آلية تابعة للبلدية، فيما لم يتوافر الوقود الكافي لتشغيل ما بقي من المعدّات. وأشار العطار، في حديث إلى «الأخبار»، إلى أن «الاحتلال دمّر آلاف الكيلومترات من شبكات المياه والصرف الصحي»، مضيفاً أن «أولويتنا كانت فتح الشوارع المغلقة، وإعادة توصيل المياه إلى المنازل والأحياء شبه المدمّرة. أمّا إزالة الركام، فتلك مهمّة تحتاج إلى جهود دولية، وقد تستغرق أكثر من عامَين. لدينا مدن كاملة ومربّعات سكنية تتكوّن من أكثر من 50 منزلاً تمّ تدميرها».

في شوارع بيت حانون، والتي أضحت مساحة جرداء، دار الحديث، طوال مدة الهدنة، عن مئات من الشهداء تحت البيوت المدمّرة. من حارة إلى حارة، كان يتسرّب إلى مسمعنا أن تحت هذا المنزل 40 شهيداً، وأسفل ذاك ثلاثين، فيما رائحة الجثامين المتحلّلة تشير إلى ما هو أكبر من تلك الأعداد. لكنّ ذلك كلّه لم يمنع عائلة محمد أبو

> **في شوارع بيت حانون، والتي اضحت مساحة جرداء، دار الحديث، طوال مدة الهدنة، عن مئات من الشهداء تحت البيوت المدمّرة**

عمشة، من اصطناع خيمة إلى جانب الركام، حيث باتت ليالي الهدنة السبع. «لا يتحدّث أحد الآن عن إزالة الركام وفتح الشوارع»، أكد الشاب الذي يعمل معلّماً في مدرسة حكومية لـ«الأخبار»، مضيفاً أن «الأولوية لدينا هي وقف العدوان. مستقبل هذه المدينة المنكوبة ومنازلنا المقصوفة، الحديث فيهما مؤجَّل إلى إشعار آخر». أمّا في حيّ السكة شرقي مخيم جباليا، والذي استحال مدينة أشباح، فسُجّلت محاولات حثيثة لإعادة الحياة، عبر تكاتف العشرات من الشبان لإصلاح شبكات المياه بشكل شخصي. «انتظار البلدية والجهات المتخصّصة سيطول كثيراً»، قال محمد أبو ركبة، مضيفاً في حديثه إلى «الأخبار»: «إذا عادت المياه إلى الحيّ، فسنترك مراكز الإيواء، ونسكن تحت ما تبقّى من منازلنا، ولْتعُد الحرب وليقصفونا أسفلها».

بالعودة إلى بلدية بيت لاهيا، أوضح رئيس البلدية أن القصف طاول مخازن البلدية التي تحوي المئات من مواسير المياه، ليفوق حجم شبكات المياه المدمّرة، ما هو متوافر من معدّات. وإلى الشمال الأقصى من المدينة، حيث مدن العودة والندى، لم تصل أيّ مبادرات رسمية أو شخصية لفتح الطرقات وترميم شبكات المياه، فيما الدمار يفوق أيّ محاولات جزئية. وبحسب أبو عاصم، وهو رئيس لجنة حيّ الندى، فإن «ما حلّ ببيت لاهيا أكبر من أيّ جهود يمكن أن تُبذل للإصلاح الجزئي، إذ غابت معالم الشوارع الرئيسية والفرعية، فيما المدينة بحاجة إلى إزالة كلّية، وإعادة بناء مجدّداً».

من جهته، قدّر رئيس تحرير صحيفة «الاقتصادية»، محمد أبو جياب، أن «أكثر من 60% من الوحدات السكنية في مناطق شمال وادي غزة، تعرّضت لتدمير جزئي أو كلّي»، مشيراً إلى أن «كلّ هذا الدمار يحتاج إلى جهود تتجاوز الإمكانات المحلّية». وأضاف في حديثه إلى «الأخبار»: «نحن نتحدّث عن مدن ومخيمات وبلدات بأكملها مُحيت عن وجه الأرض. هذا الجهد يحتاج إلى تدخّل شركات دولية، بمعدّات كبيرة وطواقم فنية متخصصة، وهذه مرحلة لاحقة لا يتحدّث بها أحد حالياً». وتابع: «كلّ ما كان يمكن أن تفعله طواقم البلديات أو المبادرات الفردية، من شأنه أن يعالج المشكلات الطارئة، مثل فتح الشوارع المغلقة، أو توصيل خطوط المياه، أو معالجة تسريب شبكات الصرف الصحي، وليس أكثر من ذلك».

طوفان الأقصى

أميركا تقود الجولة الثانية: أوهام سياسية للبيع... بالجملة

رام الله - **أحمد العبد**

لم يكن مفاجئاً استئناف إسرائيل عدوانها على قطاع غزة، بالتزامن مع زيارة وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، للأراضي المحتلّة، باعتبار الأخير - إذا صحّ الوصف - «عرّاب العدوان»، الذي يجول في المنطقة العربية منذ السابع من أكتوبر، لضبط مواقف دولها، أو بصورة أدقّ: لمنح أنظمتها التعليمات الواجب اتباعها، بما لا يؤثّر سلباً على إسرائيل. وخلال زيارته الرابعة للكيان الاحتلال، منذ انطلاق «طوفان الأقصى»، التقى الوزير الأميركي الرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ، ورئيس الحكومة بنيامين نتنياهو،

> **تتكرّس الصورة التي يريدها الأميركيون للسلطة الفلسطينية: وكيل أمني متيقّظ ومتاهب للعمل ضدّ كل من يعمل ضدّ إسرائيل**

> والوزير في حكومة الطوارئ بيني غانتس، ووزير الأمن يوآف غالانت، كما حضر اجتماع مجلس الحرب، مُجدّداً موقف واشنطن الداعم لـ«حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها». وهكذا، بدت توصيات بلينكن لقادة الاحتلال باحترام «القانون الدولي الإنساني»، وتجنّب استهداف المدنيين، بلا قيمة، في الوقت الذي لوّح فيه هؤلاء باستئناف العدوان، الذي تجدّد مع انتهاء الهدنة صباح أمس، ومثلما رافق الضوء الأخضر الأميركي لإسرائيل لاستئناف عدوانها، تأكيد لدول المنطقة بضرورة ضبط الأوضاع في بلدانها، كان مهمّاً بالنسبة إلى الإدارة الأميركية أيضاً ضبط أيّ تصعيد محتمل في الضفة الغربية المحتلّة، التي تخشى انفجارها، ولا سيما مع تزايد عنف المستوطنين ووجود اقتراحات إسرائيلية بتوسيع الاستيطان. وعلى هذه الضفة، مكرّراً أمام مضيفه الحديث عن جرائم المستوطنين في الضفة، ومزاعم التمسّك بإنشاء الدولة الفلسطينية، عبر إغراءات لا تنفكّ الإدارات الأميركية المتعاقبة تواصل تقديمها لسلطة رام الله. ولفت الوزير الأميركي، في تغريدة، إلى أنه ناقش مع عباس «الصراع في غزة والتدابير الرامية إلى تحسين الأمن والحرية للفلسطينيين في الضفة الغربية»، وأنه جدّد «التزام الولايات المتحدة بالمضيّ قدماً في إنشاء الدولة الفلسطينية»، مشدّداً أيضاً على «ضرورة إصلاح السلطة الفلسطينية، وحاجتها إلى التجديد لتكون قادرة على الاستجابة لتطلّعات شعبها»، مشيراً إلى أن «اختيار القيادة يعود إلى الفلسطينيين».

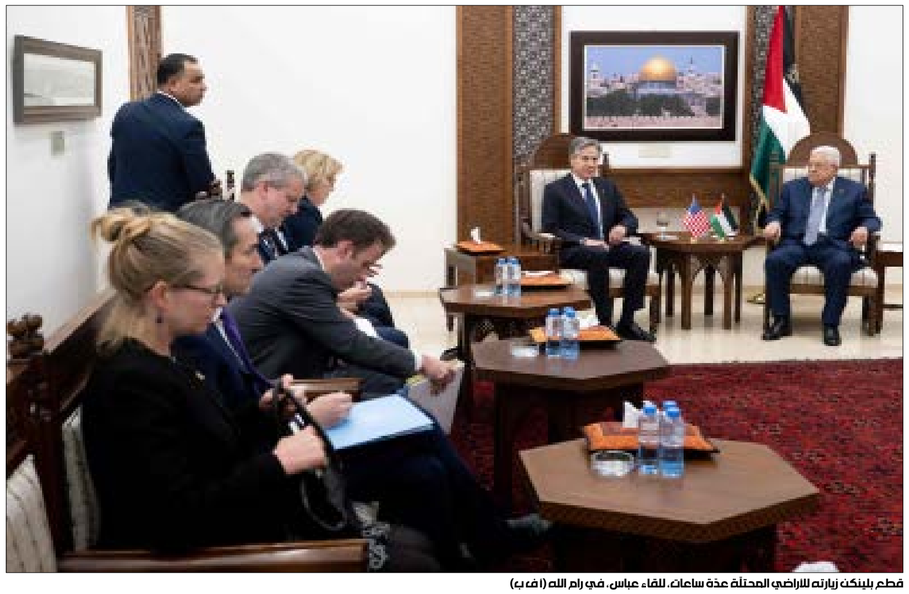

قطع بلينكن زيارته للأراضي المحتلة عدة ساعات، للقاء عباس، في رام الله (أ ف ب)

وكانت الإدارة الأميركية قد طرحت السلطة الفلسطينية كخيار لإدارة قطاع غزة، منذ بدء الحديث عن خطة اليوم التالي، وبحث السيناريوات السياسية لما بعد الحرب، بعدما أيّدت الأهداف الإسرائيلية العريضة للعدوان على غزة، والمتمثّلة بـ«القضاء» على «حماس»، تمهيداً لـ«إنهاء» حكمها في القطاع، ووضع قيادة بديلة لإدارته. والجدير ذكره، هنا، أن بلينكن بحث في كلّ جولاته في المنطقة، وخلال اجتماعاته المتكرّرة مع عباس وقادة السلطة، إمكانية عودة الأخيرة إلى غزة، وضمان بسْط سيطرتها على الضفة والقطاع، علماً أن نتنياهو وقادة الاحتلال يرفضون الأمر بشكل قاطع، ويفضّلون إقامة سلطة جديدة مدنية لإدارة الأمور على أن تبقى الهيمنة والسيطرة الأمنية لإسرائيل.

ومنذ بدء العدوان، تجلس السلطة الفلسطينية ساكنة، فيما أعلن عباس أن عودتها لإدارة قطاع غزة يجب أن تكون في إطار «حل سياسي شامل» للصراع، مضيفاً أن «القطاع جزء لا يتجزّأ من دولة فلسطين، وسنتحمّل مسؤولياتنا كاملةً في إطار حلّ سياسي شامل في كل الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية وغزة». وبحسب ما ورد من تسريبات، فإن السلطة وضعت عدّة مطالب خلال اللقاءات مع الأميركيين، كشروط لقبولها تولّي إدارة القطاع، ومن بينها أن «يقبل مجلس الأمن فلسطين عضواً في الأمم المتحدة؛ ثم عقْد مؤتمر دولي للسلام لتنفيذ «مبادرة السلام العربية»؛ وتشكيل حكومة فلسطينية جديدة مسؤولة عن القدس الشرقية وغزة؛ ونقل مسؤولية المعابر الحدودية مع الأردن ومصر إلى السلطة الفلسطينية».

هكذا، باتت السلطة الفلسطينية التي تدرك أنها تترنّح في الوقت الراهن شعبياً وسياسياً واقتصادياً، تسارع إلى استغلال ما يجري في غزة لتحقيق أكبر قدْر ممكن من المكاسب السياسية والاقتصادية، انطلاقاً من قدرتها المفترضة على تلبية احتياجات العديد من الأطراف الدولية، ودورها المهم في الضفة على المستويين الأمني والاقتصادي. ولعلّ رفعها سقف مطالبها إلى هذا المستوى، إذا صحّ ما تم طرحه، ينطلق من اقتناعها بأنه سيتم رفضها إسرائيلياً، لتنتقل الكرة إلى الملعب الأميركي. لكن على أيّ حال، لا تبدو هذه الشروط قابلة للتحقّق أميركياً وإسرائيلياً؛ إذ ثمة رهان لدى واشنطن وتل أبيب على احتواء رام الله، ومن ثم تذويبها عبر إدخالها في دوامة الوقت والزمن والخطط المرحلية والمفاوضات، علماً أنها ستصطدم في النهاية بالرفض الإسرائيلي المؤكد والقاطع. ولعلّ الرغبات الإسرائيلية ستنتصر أخيراً في البيت الأبيض كونها تمثّل أولوية، ولذلك تفضّل إسرائيل إقامة سلطة حكم جديدة في غزة، ذات سلطات مدنية فقط.

بالنتيجة، لا تكترث الإدارة الأميركية لشأن الدولة الفلسطينية أو عملية «السلام»؛ حتى إن إدارة بايدن التي كانت سلطة رام الله تعوّل عليها لدى تولّيها الحكم، تجاهلت هذا الملفّ تماماً. وبالعودة إلى الذاكرة، يتّضح أن بايدن التفت إلى ما يجري في فلسطين، وباشر الاتصال بـ«أبو مازن» أثناء معركة «سيف القدس» عام 2021، ومنذ ذلك الوقت وحتى الآن تتنكّر الصورة التي يريدها الأميركيون للسلطة الفلسطينية: وكيل أمني متيقّظ ومتاهّب للعمل بمواجهة كل من يعمل ضدّ إسرائيل. وبالنتيجة، ينطلق الحراك السياسي الأميركي في المنطقة من هدف واحد واستراتيجي، هو ضمان استمرار العدوان الإسرائيلي على غزة، في مقابل الهدوء وضبط الأوضاع في الضفة والمنطقة. وكي لا تبدو أميركا فجّة ووقحة في مطلبها، فهي تغلّف إملاءاتها بخطط سياسية لن تبصر النور، وخاصة أن جميعها ينطلق من رؤية إسرائيلية مفادها أن الدولة الاحتلال قادرة على هزيمة المقاومة في غزة، فيما لم تستطع فعل أيّ شيء خلال 50 يوماً من العدوان.

مقالة

غزة: السيناريو المُتجاهل عن اليوم التالي

أنيس محسن

سقطت جميع شطحات الخرّاصين (والخرّاصُون هم الذين يَظنون الشيء ولا يُحَقّقُونَه فيعملون بما لا يعلمون) الإسرائيليين والأميركيين في الأيام الأولى لحرب واشنطن وتل أبيب ضد غزة، المدعومة من غالبية دول الشمال، بشأن اليوم التالي لهذا العدوان: فلا الغزيون (المعروفون بالرؤوس الحامية) أسرعوا تحت نير الحرقة إلى سيناء، ولا أهل شمال القطاع هربوا نحو الجنوب.

في اليوم 49 من الحرب الهمجية، تبيّن أن ما لا يقل عن 800 ألف غزي لم يغادروا الشمال، على الرغم من التدمير المنهجي لكل ما يمتّ إلى الحياة بصلة، من مسكن ومأكل ومشرب، ومشفى، بل ما فاجأ الأميركيين وجميع حلفائهم الشماليين، وقضّ مضجع خرّاصي أقصى اليمين الديني الصهيوني وكذلك العلماني، أن المقاومة لم تضعف، بل ظهرت في وسط مدينة غزة في إحدى صور تسليم الأسرى الإسرائيليين خلال عمليات التبادل، بعد أن كبّدت الجيش الإسرائيلي مئات القتلى والجرحى، والذي اعترف مجبراً، بعد إلحاح وتهديد بالتوجه إلى القضاء من قبل صحيفة «هآرتس»، بأن عدد القتلى تجاوز 300 والجرحى الآلف، من بينهم أكثر من 200 جراحهم خطيرة، بينما تقديرات أخرى ظهرت في مواقع إسرائيلية، بلغت حدّ تقدير الإصابات بأكثر من 11 ألفاً والقتلى بأكثر من ألف.

ليست الخسائر الميدانية وحدها ما أثارت كرب المسؤولين الإسرائيليين وفي الإدارة الأميركية، إنما سحب بساط الرأي العام الدولي من تحت القدم الإسرائيلية، والذي أظهرته التظاهرات العارمة في واشنطن ونيويورك وفي أوتاوا وباريس، ولندن التي فاق المتظاهرون فيها المليون، علماً أن 10 داوننغ ستريت كانت الأكثر عداء للفلسطينيين والأكثر تأييداً للهمجية الإسرائيلية.

المثير للانتباه، ليس فقط هذا الموقف الشعبي العالمي الرافض للمذبحة التي تقترفها إسرائيل في قطاع غزة، والمقتلة المنفلتة من أي عقال ضد الأطفال والنساء، بل الأصوات التي خرجت من قلب الجهاز الإداري الحكومي الأميركي المنتقد لإسرائيل وللتأييد غير المنضبط من قبل الرئاسة ووزارة الخارجية لما تقترفه تل أبيب. وظهر أول ما ظهر عبر رسالة نحو 100 موظف في الخارجية ينتقدون السياسة التي يتّبعها أنتوني بلينكن، باعتبارها ليست في مصلحة الولايات المتحدة، وإعلان رئيس لجنة الاستخبارات في الكونغرس أن إسرائيل فقدت كل تعاطف لها لدى الرأي العام العالمي، والكشف عن أن مسؤولة في المخابرات الأميركية (CIA)، نشرت تدوينة مؤيّدة للفلسطينيين على وسائل التواصل الاجتماعي، الأمر الذي أربك الإدارة الأميركية.

لكن ماذا عن اليوم التالي؟

كل ما سبق هو حقائق لم تعد بحاجة إلى أي برهان، لكن يبقى السؤال عن اليوم التالي، غير ذلك التخرّص الأميركي الإسرائيلي، قائماً، بل ملحاً ويستدرج احتمالات كثيرة.

لقد دمّرت الهمجية الإسرائيلية أكثر من 60% من الأبنية في محافظتي غزة وشمال غزة، تدميراً كاملاً أو جزئياً، لكن لا يمكن السكن فيها مجدداً، ودمّرت جميع الأسواق التجارية، وأخرجت جميع المستشفيات عن الخدمة، ما عدا مستشفى كمال عدوان الصغير القدرة على استيعاب الكم الهائل من المرضى والجرحى، ولم تُبقِ أو تذر في البنية التحتية، وخرّبت الأراضي الزراعية، كل ذلك في مسعى للقضاء على إمكانية الحياة في تلك البقعة الضيّقة من الأرض الكثيفة سكانياً.

يُمكن، بناءً على النتائج الأولية للحرب، أن تقول إن المقاومة انتصرت عسكرياً، وليس فقط بصمودها بل بحجم الخسائر التي ألحقتها بالمعتدي، وبهزالة مساحة السيطرة على الأرض من قبل المحتل. وانتصرت سياسياً، بإسقاط الغزّيين للتهجير وعدم تجاوب مصر مع هذا المخطط الذي يؤدي إلى نكبة ثانية كانت هدفاً مُعلناً، وبدّت الخلافات هائلة كي يتمكنوا من الصمود أمام مجاعة محتملة وتفشّ للأوبئة بدأت ملامحها بالظهور. وقد يكون الثمن المطلوب سحب جميع، أو أهم، الإنجازات الفلسطينية التي تحقّقت بقدرة المقاومة على المواجهة والتخطيط والرؤية النافذة، وبدحر الدم المُسال الذي يروي أرض العرب كلها وليس فقط أرض غزة، وفي مقدمتها مطالب الشعب الفلسطيني في جميع أماكن وجوده خلف المقاومة وظهور تشقّقات في المجتمع الإسرائيلي إزاء النتائج الهزيلة للعدوان الكبير... وغير ذلك الكثير.

لكن يبقى سؤال اليوم التالي قائماً، بل ملحاً، وشديد الخطورة، ليس على المقاومة والفلسطينيين الذين قد يجدون أنفسهم، بل على الأغلب سيجدون أنفسهم، أمام اشتراطات إعادة الإعمار، بل ما يُمكن أن يُصيب العالم من ردة فعل الفلسطينيين والعرب المنتشرين في أصقاع الدنيا على ما يُمكن أن يُفرض عليهم من خيارات تطيح بما أنجزوه خلال معركة «طوفان الأقصى».

إنّ إعادة بناء قطاع غزة المدمّر سوف تحتاج إلى مليارات الدولارات، وقبل إعادة البناء، سيحتاج أهل القطاع إلى مساعدات هائلة كي يتمكنوا من الصمود أمام مجاعة محتملة وتفشّ للأوبئة بدأت ملامحها بالظهور. وقد يكون الثمن المطلوب سحب جميع، أو أهم، الإنجازات الفلسطينية التي تحقّقت بقدرة المقاومة على المواجهة والتخطيط والرؤية النافذة، وبدحر الدم المُسال الذي يروي أرض العرب كلها وليس فقط أرض غزة، وفي مقدمتها مطالب الشعب الفلسطيني في جميع أماكن وجوده خلف المقاومة وظهور تشقّقات في المجتمع الإسرائيلي إزاء النتائج الهزيلة للعدوان الكبير... وغير ذلك الكثير.

لكن يبقى سؤال اليوم التالي قائماً، بل ملحاً، وشديد الخطورة، ليس على المقاومة والفلسطينيين الذين قد يجدون أنفسهم، بل على الأغلب سيجدون أنفسهم، أمام اشتراطات إعادة الإعمار، بل ما يُمكن أن يُصيب العالم من ردة فعل الفلسطينيين والعرب المنتشرين في أصقاع الدنيا على ما يُمكن أن يُفرض عليهم من خيارات تطيح بما أنجزوه خلال معركة «طوفان الأقصى».

الغزّيون للتهجير وعدم تجاوب مصر مع هذا المخطط الذي يؤدي إلى نكبة ثانية كانت هدفاً مُعلناً، وبدّت الخلافات في قلب إسرائيل التي سعت أن تظهر موحّدة، والتمرد لدى موظفين كحكومتين أميركيين على سياسة إدارتهم، والانقلاب المثير للرأي العام العالمي ضد إسرائيل والحكومات الشمالية الداعمة لها، وإجبار إسرائيل على تبادل الأسرى مثلما أرادته المقاومة. وانتصرت معنوياً، بتوحّد الشعب الفلسطيني في جميع أماكن وجوده خلف المقاومة وظهور تشقّقات في المجتمع الإسرائيلي إزاء النتائج الهزيلة للعدوان الكبير... وغير ذلك الكثير.

لكن يبقى سؤال اليوم التالي قائماً، بل ملحاً، وشديد الخطورة، ليس على المقاومة والفلسطينيين الذين قد يجدون أنفسهم، بل على الأغلب سيجدون أنفسهم، أمام اشتراطات إعادة الإعمار، بل ما يُمكن أن يُصيب العالم من ردة فعل الفلسطينيين والعرب المنتشرين في أصقاع الدنيا على ما يُمكن أن يُفرض عليهم من خيارات تطيح بما أنجزوه خلال معركة «طوفان الأقصى».

الغزّيون للتهجير وعدم تجاوب مصر مع هذا المخطط الذي يؤدي إلى نكبة ثانية كانت هدفاً مُعلناً، وبدّت الخلافات في قلب إسرائيل التي سعت أن تظهر موحّدة، والتمرد لدى موظفين كحكومتين أميركيين على سياسة إدارتهم، والانقلاب المثير للرأي العام العالمي ضد إسرائيل والحكومات الشمالية الداعمة لها، وإجبار إسرائيل على تبادل الأسرى مثلما أرادته المقاومة. وانتصرت معنوياً، بتوحّد الشعب الفلسطيني في جميع أماكن وجوده خلف المقاومة وظهور تشقّقات في المجتمع الإسرائيلي إزاء النتائج الهزيلة للعدوان الكبير... وغير ذلك الكثير.

لكن يبقى سؤال اليوم التالي قائماً، بل ملحاً، وشديد الخطورة، ليس على المقاومة والفلسطينيين الذين قد يجدون أنفسهم، بل على الأغلب سيجدون أنفسهم، أمام اشتراطات إعادة الإعمار، بل ما يُمكن أن يُصيب العالم من ردة فعل الفلسطينيين والعرب المنتشرين في أصقاع الدنيا على ما يُمكن أن يُفرض عليهم من خيارات تطيح بما أنجزوه خلال معركة «طوفان الأقصى».

الغزّيون للتهجير وعدم تجاوب مصر مع هذا المخطط الذي يؤدي إلى نكبة ثانية كانت هدفاً مُعلناً، وبدّت الخلافات في قلب إسرائيل التي سعت أن تظهر موحّدة، والتمرد لدى موظفين كحكومتين أميركيين على سياسة إدارتهم، والانقلاب المثير للرأي العام العالمي ضد إسرائيل والحكومات الشمالية الداعمة لها، وإجبار إسرائيل على تبادل الأسرى مثلما أرادته المقاومة. وانتصرت معنوياً، بتوحّد

بورتريه

عن يحيى السنوار
مَن رقّد إسرائيل... ثمّ أغرقها بـ«الطوفان»

عبد المنعم علي عيسى

تكاد سيرة يحيى السنوار تكون ظلّاً لمسيرة وطن سليب ما انفكّ يتعرّض لمحاولات تذويب هويته واقتلاع جذوره، فيما سياقات التجربة التي عاشها الرجل تقول إن قرار تغيير قواعد اللعبة، كان ألقى به ذلك في أتون رياح تمازج فيها «العقائدي» مع «السياسي»، وكلاهما مع «العسكري»، لتخرج إلى العلن لوحة تُظهر انبعاث الذات الفلسطينية، وعبرها استعادة القضية توهّجها، مع كل ما يعنيه الفعل من إزالة لحطّات التيه التي استولدتها ظروف عدّة، من نوع فقدان البوصلة حيناً، أو اختلال آليات العمل المعتمدة حيناً آخر.

تعود جذور أسرة السنوار إلى بلدة مجدل عسقلان التي وقعت تحت سيطرة عصابات «الهاغانا» في نيسان 1948، لترحل الأسرة مذّاك في اتّجاه مخيم خانيونس، أحد ثمانية مخيمات قامت على أرض ستُعرف لاحقاً باسم قطاع غزة، المحدود بطول لا يزيد عن 41 كيلومتراً، فيما عرضه يتحدّد بثنائية تبدأ بستة كيلومترات وتنتهي بـ12 كيلومتراً. لكن رغم ذلك، ستكون تلك الجغرافيا الضيقة، على موعد مع حمولات تتحدّد أولاً بحجم ما راكمته الذاكرة الفلسطينية في ذاتها الجمعية، قبل أن ترسمها قوانين الأمم المتحدة. كانت البيئة المركّبة ثقيلة الوطأة على الوليد الذي خرج إلى النور في 29 تشرين الأول 1962، وزاد من ذلك أن العائلة كانت تعيش درجة قصوى من الفاقة والعوز، مع شظف يظهر عبر التفاصيل اليومية، حتى ليكاد كلّ شيء فيها يقول: لماذا كلّ ذلك؟

قد تكون الأجوبة الأولى على السؤال السابق شديدة الغموض، الأمر الذي حتّمته مناهج التاريخ في ثانوية خانيونس التي كانت تعرض «النكبة» بسردية دراماتيكية، من دون أن تقدّم حلولاً لها. إلّا أن الفعل سيتغيّر مع الالتحاق بـ«الجامعة الإسلامية» التي احتوت على «بلسم» يشفي غليل الفتى، كما يبدو. هناك، وجد أن «تيار الإسلام» هو الوحيد القادر على تجييش الذات وإيصالها إلى حالة اليقظة الكفيلة بتقديم الحلول، وخصوصاً أنه تلمّس تجربة «فتح»، التي ألفى فيها خليطاً يبدأ عند أقصى اليسار ثم يحطّ رحاله عند أقصى اليمين، كان يشي بأن «اللاصق» ليس من النوع الذي يُعتدّ به في سياق الفعل الآنف الذكر. مع بلوغ السنوار عامه العشرين، تمّ اعتقاله لمدّة قصيرة لا تتجاوز الأربعة أشهر بتهمة «الانخراط في أنشطة تخريبية»، لكن الإعلان عن ولادة حركة «حماس» على يد الشيخ أحمد ياسين عام 1987، كان يبشّر بانخراط أكبر في المقاومة؛ إذ لطالما بدت الأدبيات والأهداف التي أعلنتها الحركة كفيلة بتلبية متطلّبات ما يدور في ذهنه. عام 1988، قضت محكمة إسرائيلية على السنوار بالسجن مدى الحياة لأربع مرّات (426 عاماً)، لكن مسار الأحداث سيساعد في كسر ذلك القرار الذي سيُختصر إلى 24 عاماً، إثر إبرام «حماس» صفقة تبادل أسرى مع سلطات الاحتلال، قضت بالإفراج عن الجندي جلعاد شاليط في مقابل الإفراج عن 1027 أسيراً فلسطينياً كان من بينهم السنوار. والصفقة التي أطلق عليها الفلسطينيون اسم «وفاء الأحرار»، كانت تتعدّى في رمزيتها ما يعنيه الاسم، لجهة كونها تمّت في مراحلها الثلاث، الأسر والاحتجاز والتفاوض، على أرض فلسطينية.

اللافت هنا هو أن طرح اسم السنوار ضمن قائمة المطلوب الإفراج عنهم لم يلقَ معارضة من أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية، حتى أن مصر، وفق تقارير غربية، كانت ترى فيه شخصاً «يمكن لإسرائيل العمل معه»، بعد سنوات من التوتّر مع القطاع الذي سيطرت عليه «حماس» عام 2007، وخصوصاً أنه كان من بين الموقّعين على «وثيقة الأسرى لعام 2006»، والتي تدعو إلى الكفاح من أجل إقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967 وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين. عند خروجه من السجن، في شباط 2011، وبعد أيام من دخوله إلى غزة، اشتُهر بتصريحه الذي تعهد فيه «بإطلاق سراح جميع السجناء الفلسطينيين». ومع ذلك،

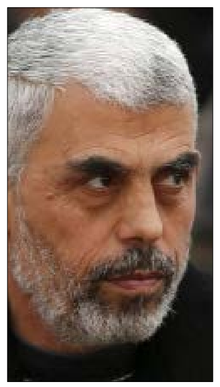

> **إذا كان تصنيف «الشاباك» للسنوار يمنحه صفة «الخداع»، فالراجح هو أن الاخير استساغ تلك «اللعبة»**

لم يُثر التصريح حفيظة جهاز «الشاباك»، الذي ظلّ يرى في السنوار «رجلاً واقعياً»، معتبراً أن التصعيد في كلامه لا يعدو كونه «للاستهلاك المحلي». حتى بعد أن كثّر ترداد الرقم 1111 في جلّ مواقف الرجل، بل وفي معظم مجالسه الخاصة، في إشارة إلى مطالبة «حماس» بالإفراج عن 1111 أسيراً فلسطينياً، مقابل جثّتَي جنديَين إسرائيليَين محتجزَين في غزة، كان الفعل طاغياً على ذهنية الرجل بدرجة لا تبرّرها، فقط، حيثية أنه كان معتقلاً لمدّة تقارب الربع قرن.

وإذا كان تصنيف «الشاباك» للسنوار يمنحه صفة القدرة على «الخداع»، فالراجح هو أن الأخير استساغ تلك «اللعبة». ومع وصوله إلى رأس هرم قيادة الحركة في قطاع غزة عام 2017، سعى عبر علاقاته داخلها إلى تغيير مِثاقها «الداعي لإزالة إسرائيل»، ووضع بديل منه يعترف بـ«حدود 1967»، الأمر الذي وضعه أمام أحد خيارَين: أوّلهما التفاوض على عودة السلطة الفلسطينية إلى غزة، على رغم أن التيار الأقوى داخل «حماس» كان يَنظر إلى رئيس السلطة، محمود عباس، كـ«مفرّط بالحقوق الفلسطينية»؛ وثانيهما التوصّل إلى هدنة مع سلطات الاحتلال مقابل تلبية مطالب رئيسة، من مثل تطوير البنية التحتية في القطاع وإنشاء ميناء بحري فيه. وما جرى هو أن عباس أهال التراب على الخيار الأول، حينما اعتبر أن مسألة عودة السلطة إلى حكم غزة لا تعدو كونها «هدية مسمومة». وعندما ضغطت الحركة أكثر، كانت شروط عباس تقول بوجوب تخلّي الأخيرة عن أسلحتها تمهيداً لتفكيكها. وفي الخيار الثاني، أبقى السنوار أن إسرائيل لن تَقبل بـ«قطاع مزدهر»، مينائه يمكن أن ينافس ميناء حيفا. وإثر تكشُّف «قشر» الخيارَين، طرح السنوار، عام 2018، مشروع «مسيرة العودة» التي كانت تقوم على سلسلة من الأعمال على طول الحدود مع الأراضي المحتلّة، بهدف الضغط على سلطات الاحتلال وتخفيف الحصار على القطاع، إلّا أن ذلك لم يفضِ إلى نتائج تُذكر، الأمر الذي دفع إلى حال من الاحتقان لم يلبث أن تفجّر بعملية «سيف القدس» عام 2021. ومن الراجح هنا، أن التخطيط لعملية «طوفان الأقصى» كان قد بدأ في العام المذكور، وتحديداً في أعقاب الانتخابات الإسرائيلية التي جرت فيه.

خريف هذا العام، عندما كان السنوار يضع، جنباً إلى جنب، مع محمد الضيف، اللمسات الأخيرة على «الطوفان»، كان الاثنان أيضاً أمام أحد خيارَين: الأول، أن تتشارك قيادة الداخل الرأي والتخطيط والتوقيت مع قيادة الخارج؛ والثاني، أن تبقى العملية سرية ولا يُعرف بتفاصيلها سوى أشخاص لا يزيد عددهم عن أصابع اليد الواحدة وجميعهم في غزة. والراجح هنا أن رأي السنوار الذي يقول بالخيار الثاني، تبعاً لكاريزما الرجل وتجربته، هو الذي انتصر في النهاية، ليَخرج «الطوفان» بطبعة غزّية مغرقة في خصوصيتها. ولربّما كان من المفيد هنا، بعد أكثر من سبعة أسابيع، استعراض ذلك الخيار من كلّ جوانبه؛ فإذا ما كانت السرية، التي تعني حصر الأمر بـ«حماس» الداخل، ضرورة للنجاح في عمليات من هذا العيار، انطلاقاً من كون الفعل النقيض محفوفاً بمخاطر لا تُعدّ ولا تُحصى، فإنها، أي السرية، تحمل بين جنباتها العديد من العواقب التي من أبرزها أن صانع القرار قد يكون عرضة لسوء تقدير المشهد السياسي الذي سيتولّد من الفعل. والأمر سيّان في ذلك على ضفاف الحلفاء أو الخصوم أو القابعين بين المنزلَتَين. فالمؤكد هو أن المناخ السياسي المحيط بأيّ صراع، شديد التأثير في مآلاته والنتائج التي يمكن أن يصير إليها.

قد يكون من الصعب الآن الحكم على الاعتبارات التي قادت السنوار إلى «التفرّد» بصناعة القرار، لكن الثابت هو أنه بقراره ذاك، كان قد ألزم التاريخ بفتح «أطهر وأشرف صفحاته»، وفقاً لما جاء في البيان الذي ألقاه محمد الضيف فجر السابع من تشرين الأول، والذي من المرجح أن يكون السنوار شريكاً في صياغته. فالكثير من الجمل والمفردات التي وردت فيه، كانت شبيهة بتلك التي حملها خطاب السنوار الذي ألقاه في ذكرى يوم القدس، في 14 نيسان الماضي، على مبعدة 175 يوماً من «الطوفان».

طوفان الأقصى

هجمات المقاومة تقلق المشرّعين الأميركيين: ماذا نفعل في سوريا؟

علاء حلبي

في محاولة جديدة لإجبار وزارة الدفاع الأميركية على الانسحاب من سوريا، أعلن السيناتور الجمهوري، راند بول، أنه سيطلب من مجلس الشيوخ التصويت على مشروع قانون قدّمه في الخامس عشر من تشرين الثاني الماضي، يدعو إلى سحب القوات الأميركية المنتشرة في سوريا، لغياب أي غطاء قانوني لنشر تلك القوات في منطقة صراع. يأتي هذا الإعلان بالتزامن مع تزايد المخاطر على الجنود الأميركيين في سوريا بعد اندلاع الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وذلك جراء الدعم الأميركي غير المحدود لإسرائيل في هذه الحرب، وما استجلبه من سلسلة هجمات نفذتها المقاومة، أعلن «البنتاغون» أن عددها الإجمالي في سوريا والعراق وصل إلى 74 هجوماً منذ 17 تشرين الأول الماضي.

وقال السيناتور الجمهوري عن ولاية كنتاكي، في تدوينة على موقع «X»: «إذا كنا سننشر شبابنا وشاباتنا الذين يرتدون الزيّ العسكري في سوريا للقتال وربما التضحية بحياتهم من أجل قضية مفترضة، ألا ينبغي لنا بصفتنا ممثلين منتخبين لهم على الأقل أن نناقش مزايا إرسالهم إلى هناك؟ هل نقوم بواجبنا الدستوري ونناقش ما إذا كانت المهمة التي نرسلهم إليها قابلة للتحقيق؟».

وأضاف السيناتور أنه «سيجبر» مجلس الشيوخ على التصويت على المشروع الذي يقضي بسحب القوات الأميركية من سوريا والعراق خلال مدة لا تتجاوز الثلاثين يوماً، ما لم يطلب الرئيس من «الكونغرس» إعلان الحرب، وهو إجراء يفترض وجوده لتبرير وجود القوات الأميركية في سوريا، والتي لا تشملها «تفويضات استخدام القوة العسكرية الصادرة عامَي 2001 و2002». ورأى أنه مع «سحب القوات الأميركية من سوريا والعراق، فإن الولايات المتحدة لن تضطر إلى القلق بشأن الانتقام من القوات الأميركية بسبب دعمها إسرائيل»، متابعاً أن «الجمود السياسي والجبن السياسي حكما على العسكريين الأميركيين في العراق وسوريا بأن يكونوا أهدافاً سهلة لمن يسعون إلى معاقبة الولايات المتحدة في حرب إقليمية أكبر».

ولا يُعَدّ المشروع الذي قدّمه بول جديداً، وإنما هو جزء من مشاريع عدة جرت مناقشتها في مجلسَي الشيوخ والنواب، آخرها وأحد قدّمه النائب الجمهوري، مات جايتز، في الثامن من شهر آذار الماضي، إلى مجلس النواب، يطالب إدارة بايدن بسحب القوات الأميركية من سوريا في موعد لا يتجاوز 15 يوماً، استناداً إلى قانون «صلاحيات الحرب» الأميركي الصادر عام 1973، والذي يحدّ من قدرة الرئيس على بدء أو تصعيد العمليات العسكرية في الخارج. لكن المشروع فشل في الحصول على الأصوات التي تسمح بتمريره، إذ صوّت النواب بـ 321 صوتاً ضدّه، مقابل 103 لمصلحته.

في غضون ذلك، أعلنت نائبة السكرتير الصحافي لـ«البنتاغون»، سابرينا سينغ، أن إجمالي الهجمات على القواعد الأميركية في سوريا والعراق ارتفع إلى 74 هجوماً منذ 17 تشرين الأول الماضي، مضيفة أن هجوماً استهدف قاعدة أميركية، الثلاثاء الماضي، في سوريا، من دون تحديد موقع الاستهداف بدقة، معتبرة أن إيران هي المسؤولة عن تمويل مجموعات مسلحة عبر «الحرس الثوري الإيراني»، من بينها «حزب الله» اللبناني، وحركة «أنصار الله» في اليمن، زاعمة أن ضربات أميركا داخل سوريا والعراق استهدفت مرافق تستخدمها إيران لتمويل ودعم مجموعات مشابهة. وفي وقت تجاوزت فيه سيئ الحديث عن نتائج عمليات المقاومة ضد قوات بلاده في سوريا والعراق، ضمن سياسة التعتيم الأميركية الواضحة منذ بدء الهجمات على خلفية الحرب الإسرائيلية على الفلسطينيين، أعلنت «المقاومة الإسلامية في العراق» استعدادها وجهوزيتها لتصعيد تلك العمليات داخل العراق وخارجه، «إذا ما أصرّ العدو الأميركي على استمرار آلة القتل الصهيونية، سواء في غزة الصمود أو في جنوب لبنان الأبيّ». وتابعت، في بيان أصدرته أول من أمس، أن «ما تعرّض له الشعب الفلسطيني من مجازر صهيونية، وإبادة جماعية وحشية، لا يخرج من دائرة حرب تديرها الولايات المتحدة ضدّ أبناء غزة وجنوب لبنان»، مؤكدة أنّها «لن تترك أهلها في هذه الحرب يواجهون طواغيت العالم وحدهم». وبالعودة إلى مشروع القرار الجديد، والذي من المتوقع التصويت عليه خلال الأيام القليلة المقبلة، فإن من شأن تمريره أن يعيد ترتيب المشهد السوري، ويفتح الباب أمام استعادة الحكومة السورية السيطرة على مناطق شمال شرق البلاد، بما فيها من موارد طبيعية تضع واشنطن يدها عليها حالياً، بالإضافة إلى الآثار الكبيرة المتوقعة على صعيد المسار الروسي للحلّ في سوريا، والذي فتح الباب أمام حوار سوري – تركي، كان قد وصل إلى آفاق مسدودة في ظلّ تعنّت أنقرة وإصرارها على إبقاء قواتها غير الشرعية في الشمال السوري بحجة محاربة الأكراد. كما سيعني ذلك تعرض مشروع «الإدارة الذاتية»، الذي تقوده «قوات سوريا الديموقراطية» (قسد) لضربة قاصمة، وبالتالي سقوط هذه الورقة من يد تركيا، وانتفاء الحجج التي تقدمها لاحتلالها مناطق في الشمال السوري. وإذ يصرّ قائد «قسد»، مظلوم عبدي، بين وقت وآخر، على ضرورة بقاء القوات الأميركية لحماية مشروعه، فهو قال، في تصريحات أدلى بها أخيراً إلى موقع «مونيتور» الأميركي، إن الأميركيين أخبروه «أنهم لن يسحبوا قواتهم من سوريا بسبب التوترات في المنطقة»، وفق تعبيره.

من المتوقع التصويت على مشروع القرار خلال الأيام القليلة المقبلة (أ ف ب)

> تعاني مناطق النفوذ الأميركي حالة فوضى متفاقمة جراء محاولة الأكراد الاستئثار بالسلطة في مناطق «الإدارة الذاتية»

وبالإضافة إلى الاستهدافات المتواترة التي تنفّذها المقاومة ضد القواعد الأميركية في سوريا، تعاني مناطق النفوذ الأميركي حالة فوضى متفاقمة جراء محاولة الأكراد الاستئثار بالسلطة في مناطق «الإدارة الذاتية»، الأمر الذي أشعل فتيل معارك بين «قسد» والعشائر، التي ترى في سلوك الأولى استهدافاً مباشراً لها. وكانت هذه المعارك قد اتّخذت شكل حرب عصابات، بعد تقديم واشنطن دعماً غير محدود للقوات الكردية، تمكّنت على إثره الأخيرة من السيطرة على معظم مناطق العصيان العشائري. يأتي ذلك بالتوازي مع محاولات مستمرة تتوسط فيها واشنطن لإنهاء هذا التمرد، عبر عقد اجتماعات صورية مع شخصيات عشائرية تدين بالولاء المطلق لـ«قسد»، بهدف تصعيدها على حساب قوات العشائر، وإحداث شرخ في التركيبة العشائرية، وبالتالي إضعافها والقضاء على «ثورتها». وتجسّد آخر فصول تلك «الوساطات» في اجتماع موسع أعلنت عنه «قسد» قبل يومين ضمّ، وفق بيان لها، «ممثلين عن التحالف الدولي وشيوخ ووجهاء عشيرة العكيدات في دير الزور، لمناقشة الأحداث الجارية في محافظة دير الزور»، وما وصفته بـ«محاولات إثارة الفتنة بين مختلف مكوّنات المنطقة باستخدام مسمّيات مختلفة وشعارات طائفية». وذكر البيان أن «المجتمعين اتفقوا على التزام عشائر المنطقة بمشروع الإدارة الذاتية»، في وقت شكّكت فيه مصادر عشائرية في جدوى هذه الاجتماعات في ظلّ عدم موثوقية المكوّن العشائري الذي يحضرها.

المقاومة تستأنف هجماتها: لن نترك غزة

الحسكة - أيهم مرعي

استأنفت فصائل المقاومة هجماتها على القواعد الأميركية في سوريا، بوتيرة منخفضة عمّا كانت عليه قبل شهر، وذلك بعد إعلان سابق لـ«المقاومة الإسلامية في العراق»، تعليق هجماتها على القواعد الأميركية في العراق وسوريا، مع دخول الهدنة بين المقاومة الفلسطينية والعدو الإسرائيلي حيّز التنفيذ، الأسبوع الماضي. واستهدفت المقاومة، يوم الأربعاء والخميس الماضيَين، عبر طائرتَين مسيّرتَين، قاعدتَي «التحالف الدولي» في معمل غاز «كونيكو» في ريف دير الزور الشمالي، و«حقل العمر» النفطي في الريف الشرقي. كذلك، استهدفت، مساء أمس، قاعدة الاحتلال الأميركي في مساكن الجبسة في مدينة الشدادي جنوبيّ الحسكة، بأربعة صواريخ، أوقعت إصابات مباشرة فيها.

في المقابل، نفّذت القوات الأميركية عدواناً بالمدفعية الثقيلة من قاعدتها في «حقل العمر» النفطي، على منازل المدنيّين في محيط مدينة القورية في الضفة الغربية لنهر الفرات، الواقعة تحت سيطرة الحكومة السورية. وينبئ تجدّد الهجمات على القواعد الأميركية، باستئناف المسار الذي كان متبعاً قبل الهدنة المؤقتة، مع عودة الحرب على قطاع غزة أمس. وكانت «المقاومة الإسلامية في العراق» قد أصدرت بياناً أكدت فيه «(أننا) لن نترك أهلنا في غزة وجنوب لبنان يواجهون طواغيت العالم وحدهم»، معلنة «الاستعداد والجهوزية لتصعيد العمليات العسكرية داخل العراق وخارجه، إذا ما أصرّ العدو الأميركي على استمرار آلة القتل الصهيونية»، وأعقبت ذلك بإعلان استهداف «حقل العمر» النفطي، بالصواريخ، «ردّاً على استمرار العدوان الصهيوني الغاشم على غزة وجنوب لبنان، وتأكيداً على وحدة الساحات».

> نجحت المقاومة في تنويع أساليب هجماتها على القواعد الأميركية

وأقرّت الولايات المتحدة، على لسان ناطق باسم «البنتاغون»، في المقابل، بتعرّض القواعد الأميركية في سوريا والعراق لـ 74 استهدافاً، منذ 17 تشرين الأول الماضي، مؤكدة وقوع هجوم على إحدى القواعد في دير الزور، الأربعاء. وعلى رغم انحسار الهجمات خلال أسبوع الهدنة، واصلت واشنطن تعزيز قواعدها في كل من الحسكة ودير الزور، بمزيد من المعدّات القتالية، حيث هبطت طائرات شحن عدة في مطار خراب الجير وقاعدة الشدادي في ريفي الحسكة الشمالي والجنوبي. كذلك نفّذ «التحالف الدولي» تدريبات بالذخيرة الحية، محاكياً تعرّض القوات لهجوم بري، والتصدّي له بمشاركة الطيران الحربي والمروحي، وذلك في كل من قواعد «كونيكو» و«العمر» و«خراب الجير» في ريفي دير الزور، والحسكة. لكن مراجعة بسيطة للهجمات الـ 74 الأخيرة على الأميركيين في سوريا والعراق، تكشف عن نجاح المقاومة في تنويع أساليب عملها بالمسيّرات، والقذائف الصاروخية القصيرة المدى، وراجمات الصواريخ، بالإضافة إلى استخدام الصواريخ «الباليستية» القصيرة المدى في العمليات في العراق، فيما ثبت، في الموازاة، فشل الترسانة التسليحية الأميركية في التعامل مع هجمات المقاومة والحدّ منها. كما أن كثافة الضربات وقدرتها على إصابة أكثر من 60 جندياً أميركياً، كانت بمثابة نموذج لجدّية المقاومة في تهديد الوجود الأميركي في سوريا والعراق، وقدرتها على تصعيد نشاطاتها إلى مستويات غير مسبوقة.

والظاهر أن تصعيد المقاومة الأخير نجح في التأثير على الداخل الأميركي أيضاً، حيث نُشرت عدة تقارير إعلامية تحدّثت عن عجز القيادات العسكرية عن تأمين الحماية المناسبة للجنود في سوريا، إلى جانب ظهور أصوات تنادي من جديد بالانسحاب الكامل من الأراضي السورية. وفي بيان نشره مكتب السيناتور الجمهوري، راند بول، قال الأخير إنه «سيُجبر مجلس الشيوخ الأميركي على التصويت على مشروع قانون لانسحاب القوات الأميركية من سوريا»، مشيراً إلى أن «التصويت قد يتمّ في وقت مبكّر من الأسبوع المقبل».

ومن شأن مشروع القانون، في حال المصادقة عليه، فتح الباب أمام سحب القوات الأميركية في غضون 30 يوماً من نفاذه، ما لم يطلب الرئيس ويحصل على تفويض بالحرب من «الكونغرس». وعلى الرغم من أن ذلك يبدو مستبعداً في الوقت الحالي، إلا أنه يؤشّر إلى مخاوف جدّية بدأت تُظهر لدى المشرّعين الأميركيين، حول مصير القوات الأميركية في المنطقة، وجدوى انخراط واشنطن في الصراع الذي قد يمتدّ ليصبح إقليمياً، وما يترتّب على ذلك من خسائر كبيرة قد يُمنى بها الأميركيون.

صنعاء تتحدّى التحشيد الغربي: مفاجآتنالم تبدأبعد

صنعاء ـ رشيد الحداد

بالتزامن مع تلويح الأسطول الخامس الأميركي بالدفع بثلاثة آلاف عنصر من القوات البحرية إلى الخليج، كشفت مصادر يمنية، لـ«الأخبار»، أن صنعاء وسّعت بنك أهدافها ضد العدو الإسرائيلي، ليشمل منع مرور أي سفن أجنبية تحمل أسلحة في طريقها إلى إسرائيل في البحر الأحمر وباب المندب، وذلك تزامناً مع استئناف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. وكانت قوات صنعاء قد جددت إعلانها، مساء أول من أمس، "للعالم أجمع، أنها تعيش حالة حرب مع الكيان الإسرائيلي، ولن تتراجع عن موقفها القومي والأخلاقي والديني مهما حاولت دول الغرب ترهيبها بالدفع بالمزيد من البوارج وحاملات الطائرات أو تحريك أدواتها المحلية"، بحسب ما يقول لـ«الأخبار» الخبير العسكري المقرّب من وزارة الدفاع في حكومة الإنقاذ، العميد عزيز راشد.

ويرى راشد أن التحذير الجديد الذي جاء على لسان المتحدث باسم القوات المسلحة، العميد يحيى سريع، موجّه إلى الدول المساندة لإسرائيل، سواء كانت عربية أو غربية، وهو "يمثّل أيضاً تهديداً مباشراً للكيان سيكون له ما بعده من عمليات نوعية وموجعة". ويتوقع أن تتحوّل كل القواعد الأجنبية الموجودة في جيبوتي وإريتريا إلى أهداف مشروعة في حال استخدامها لتزويد العدوّ بالأسلحة أو لحماية سفنه في البحر الأحمر، مشيراً إلى أن «صنعاء لا تغفل التحشيد الأميركي البريطاني في خليج عدن، وترصد تلك التحركات بشكل دقيق»، معتبراً أن «أميركا تستخدم ورقة القرصنة لإثارة مخاوف العالم، وجرّ مضيق باب المندب والبحر الأحمر إلى التدويل، وهذا لن ينجح، ولن يكون لذلك التحشيد أيّ أثر على عمليات صنعاء ضد سفن الكيان في البر أو البحر».

وفي إطار التحشيد الغربي، ذكرت مصادر أمنية تابعة للحكومة الموالية لـ«التحالف»، لـ«الأخبار»، أن الأسطول الخامس الأميركي قد يدفع بثلاثة آلاف عنصر من القوات البحرية التابعة له إلى الخليج. وكانت الولايات المتحدة وبريطانيا قد أرسلتا، خلال الأيام الماضية، قطعاً بحرية إلى قبالة السواحل اليمنية بغرض حماية السفن الإسرائيلية التي تمنع صنعاء مرورها في البحر الأحمر وباب المندب. وتوجد قوات أميركية في قاعدتَي الريان والغيضة شرق اليمن، وفي قاعدة العند في محافظة لحج. كما جرى إنزال عسكري أميركي، في آب الماضي، في منطقة خور عميرة على سواحل رأس العارة القريبة من باب المندب. وكذلك، ثمة وجود عسكري أميركي في جزيرة ميّون التي تشرف على باب المندب.

في المقابل، ووفقاً لأكثر من مصدر مطّلع تحدّث إلى «الأخبار»، فإن صنعاء قد تنفّذ هجمات جوية بواسطة أسلحة وصواريخ لم تدخل المعركة مع الكيان بعد. وحذّرت المصادر من أن «الهجمات المقبلة ضد أهداف إسرائيلية ستشمل مصالح الكيان خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة، بالإضافة إلى توسيع الهجمات في العمق إلى مناطق أخرى جنوب فلسطين المحتلة». وعلمت «الأخبار» أن قوات صنعاء أدرجت، في وقت سابق من الشهر الماضي، الوجود الإسرائيلي في أرخبيل جزر فاطمة وجزر الشيخ سعيد في البحر الأحمر، والمقابل لجزر حنيش اليمنية، في بنك أهدافها، وهي ترصد كل التحركات البريطانية والأميركية في البحر العربي وخليج عدن، بالإضافة إلى التحركات الإماراتية والإسرائيلية في المنطقة الشمالية الشرقية في سقطرى في المحيط الهندي. وقالت المصادر إن قوات صنعاء لم تستخدم حتى الآن أسلحتها البحرية وخاصة الصواريخ المتطورة في المواجهة، والتي ضُمّ البعض منها لمهاجمة البوارج والسفن العسكرية المحصنة.

إلى ذلك، وفي سياق التضامن مع غزة، شهدت صنعاء ومحافظتا صعدة وذمار عدداً من التظاهرات الشعبية المساندة للشعب الفلسطيني، بمشاركة عشرات الآلاف من اليمنيين.

استراحة

كلمات متقاطعة 4469

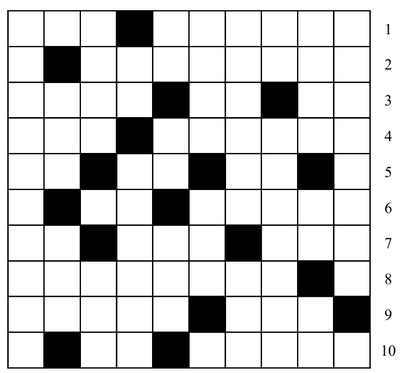

أفقيا

1- عاصمة أفريقية – مفرط الطول – 2- عاصمة أفريقية – 3- عملة آسيوية – أمر خفي – آلة بصرية تُستخدم كمكبّر – 4- عاصمة أفريقية – مصّ الماء – 5- للنفي – نعم بالروسية – إسم موصول – 6- نجليه ونملسّه ونكشف صداه – خاصم أشدّ الخصومة – 7- بواخر – مسكن الرهبان – حرف نصب – 8- من أكبر شعراء الفرس له الشاهنامه – 9- أزل – من الأحجار الكريمة – 10- من ملوك أوروبا – حرف جر

عمودياً

1- اعلامي وصحافي لبناني – 2- شارع في بيروت – رتل – للتفسير – 3- من الحبوب – القذائف المتفجرة – 4- فريق كرة قدم إنكليزي – عندي – 5- مدينة فرنسية – غاية – 6- للتأفف – أمر فظيع – يهتز النبات من النضارة – 7- من أسماء البحر – الاحتياط – 8- أم إسماعيل النبي – لحم وشحم سمين – 9- كسّر – شركة نفط – 10- موقع أثري في روما مقرّ السفارة الفرنسية

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- الأردن – بس – 2- جورج وسوف – 3- لاتران – تمر – 4- وبر – أو – 5- فنار – الكهل – 6- بخرَهم – بهرت – 7- ال – تقيّ – ويك – 8- لدغ – ايفل – 9- موغابي – ماي – 10- هنغاريا – رن

عمودياً

1- اولوف بالمه – 2- ابن خلدون – 3- إجترار – غ غ غ – 4- رور – رهن – 11 – 5- دراق – مقابر – 6- يجنّ – ي ي ي ي – 7- نو – الب – 8- ستوكهولم – 9- بوم – هريّ – أر – 10- سفر التكوين

4469 sudoku

		1				4		
4		5		8		2		6
2				6				7
		6	2	1		3		
5	2						9	8
		7		3	8	5		
3				4				5
7		4		2		6		3
		2				7		

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4468

1	5	6	2	9	4	3	7	8
3	8	2	6	5	7	4	9	1
7	9	4	3	1	8	2	6	5
6	7	8	5	4	2	9	1	3
4	3	9	1	8	6	7	5	2
2	1	5	9	7	3	6	8	4
8	4	3	7	6	1	5	2	9
9	6	1	4	2	5	8	3	7
5	2	7	8	3	9	1	4	6

مشاهير 4469

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

رابع رئيس للولايات المتحدة الأميركية (1751- 1836) عُرف بأبي الدستور

3+6+7+2 = خلاف معنوي ■ 4+5+8+11 = ممتلىء الجسم بدين ■ 9+10+1 = فزع القلب

حل الشبكة الماضية: **سفيان الشعبي**

إعداد **نعوم مسعود**

طوفان الأقصى

ألمانيا المريضة بحبّ إسرائيل عن «إجماع» يسري في عروق السياسة

كريم الصياغ

في الـ 23 من تشرين الثاني الماضي، بدأ رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الألماني، مايكل روت، رحلة «تضامنية» إلى تل أبيب؛ لأنه، كما قال عبر منصّة «إكس»، «لا علاقة لـ(حماس) بالإنسانية... سيطلقون سراح بعض الرهائن، على أن يُفرَج في المقابل عن سجناء مجرمين، فيما ستحصل (الحركة) على فرصة للاستراحة، وهي لن تستغلّها لنقل الفلسطينيين إلى برّ الأمان». يعكس هذا التصريح المشبع بالعنصرية، حال السياسة الألمانية تجاه إسرائيل، علماً أنه سبق هذه الزيارة بأيام، إعراب المستشار الألماني، أولاف شولتس، عن «تضامنه الكامل مع شعب إسرائيل»، عندما لم يكن قد مرّ يوم واحد على مذبحة مدرسة «الفاخورة»، التي أودت بحياة حوالي 200 شخص. وليس ذلك بمستغرَب؛ إذ أدّت الدولة الألمانية، عبر مستشارها، شولتس، ووزيرة خارجيتها، أنالينا بيربوك، ووزيرة دفاعها السابقة، التي تشغل حالياً منصب رئيسة «المفوضية الأوروبية»، أورسولا فون دير لايين، دوراً أساسياً في توفير غطاء سياسي للإبادة الجماعية المستمرّة في غزة.

وإلى بيربوك التي ترى أن التوصّل إلى إحلال السلام في المنطقة ممكن فقط من خلال «مكافحة الإرهاب»، كان لفون دير لايين دور مهمّ في توجيه ردّ الفعل الأوّلي للاتحاد الأوروبي على العدوان، حين حذّرت، باكراً، «النغمة» التي سيتبعها التكتّل تجاه الصراع، مخاطبةً برلمان الاتحاد بحضور السفير الإسرائيلي، في 11 تشرين الأول، بالزعم أن «أرباعيّي حماس» قتلوا الأبرياء لأنهم «يهود وإسرائيليون»، معلنةً أن أوروبا ستقف إلى جانب إسرائيل، ومتدعم «حقّها في الدفاع عن نفسها». لكن رئيسة المفوضية واجهت انتقادات، حتى من جوزيب بوريل، وزير خارجية الاتحاد، والمشهور بدوره بمقارنته العنصرية التي شبّهت الدول من خارج التكتّل، «بغابة تتعدّى على حديقة الاتحاد المُعتنى بها جيداً». وقال بوريل إن زميلته لا تمتلك سلطة تمثيل التكتل في مسائل السياسة الخارجية، فيما أثارت مواقفها غضب أكثر من 800 من موظّفي المفوضية ومؤسسات الاتحاد الأخرى، نشروا خطاباً مفتوحاً، أعربوا فيه عن قلقهم حيال السياسة التي أعلنت عنها فون دير لايين، وانتقدوا «الدعم غير المشروط من اللجنة التي تمثّلها الأخيرة لأحد الطرفين»، وتجاهُل بروكسل لحقوق الإنسان و«القانون الإنساني الدولي»، فضلاً عن المعايير المزدوجة التي أظهرتها. ويسلّط هذا الوضع، الذي لم يشهد الاتحاد مثيلاً له من قبل، الضوء على كيفية فرض فون دير لايين، موقف اليمين الألماني المتطرف، وتجاوزها سائر الدول المنضوية في إطار التكتّل.

السياسة بوسائل أخرى

على أن الدعم السياسي الذي تقدّمه الدولة الألمانية لإسرائيل، ليس مدفوعاً بالأيديولوجيا فحسب. فقد أفادت وسائل الإعلام في هذا البلد بزيادة تراخيص تصدير الأسلحة الممنوحة في عام 2023، بعشرة أضعاف، إلى حوالي 300 مليون يورو، ومعظمها منحت بعد 7 أكتوبر. وتم منح الأذونات لهذه الصادرات من دون أن تخضع لمناقشات كثيرة، علماً أنها تتعارض مع المادة 6 (3) 2 من قانون مراقبة الأسلحة الحربية، والتي تنصّ على أنه «يجب عدم تصدير أسلحة الحرب، عندما يكون هناك سبب للافتراض بأن من شأنه أن يعرّض الوفاء بالتزامات ألمانيا بموجب القانون الدولي للخطر، أو أن المشترين لا يتمتّعون بالموثوقية اللازمة». ولا يبدو أن مذبحة مستشفى «الأهلي»، التي ارتكبت بعد ساعات فقط من مغادرة شولتس، بعد زيارة «تضامنية» لتل أبيب في 17 تشرين الأول، ولا الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، أوحيا للمشرّعين الألمان بأيّ انتهاك محتمل للقانون الدولي وحقوق الإنسان.

صادرات الأسلحة تلك تأتي استكمالاً لتقليد من التعاون الأمني الإسرائيلي - الألماني، يعود إلى 70 عاماً خلت؛ إذ كانت شحنات الأسلحة الألمانية، في منتصف خمسينيات القرن الماضي، قبل أن تصبح الولايات المتحدة الراعي الرئيسي لإسرائيل، حاسمة لجهة تمكين الكيان الاستعماري. ويستشهد تقرير لـ«الوكالة الفدرالية للتربية المدنية»، مثلاً، باعتراف شيمون بيريز، وزير الأمن الإسرائيلي آنذاك، بالجودة والكمية الممتازة في عمليات تسليم الأسلحة الألمانية، في أوائل الستينيات، قائلاً: «لأول مرّة، شعر الجيش الإسرائيلي الفقير، الذي كان عليه أن يبخل بإمداداته الضئيلة، بأنه شبه مدلّل».

وبين عامَي 1995و2005، استوردت إسرائيل أسلحة تزيد قيمتها على مليار دولار أميركي، وفقاً لمقال نشره الفرع الألماني لـ«رابطة الأطباء الدوليين لمنع الحرب النووية». وبحسب قناة «يورونيوز» الألمانية، فإنّ دبابات «ميركافا 4» وناقلات الجند المدرّعة «نمر»، تعمل على

> **زادت تراخيص تصدير الأسلحة الألمانية الممنوحة لإسرائيل، بعشرة أضعاف، إلى حوالي 300 مليون يورو، ومعظمها منحت بعد 7 أكتوبر**

> «مؤسسة روزا لوكسمبورغ». وعلى سبيل المثال، دخلت شركة «General Dynamics European Land Systems (المعروفة سابقاً بـ EWK Eisenwerke (Kaiserslautern»، في مشروع مشترك لتسويق دروع الدبابات النشطة التي تنتجها شركة الأسلحة الإسرائيلية «رافائيل» (نظام «تروفي» الدفاعي النشط)، الذي نجحت المقاومة في تجاوزه بكفاءة كبيرة). ووفقاً للتقرير نفسه، تمتلك «رافائيل» أيضاً شركة «Dynamite Nobel Defense» الألمانية التي تنتج، من بين أمور أخرى، قاذفات «بانزر فاوست»، وتطوّر أيضاً حلولاً للاتصالات عالية التقنية للاستخدام العسكري.

توافق سياسي

يمكن، من الناحية القانونية، المحاجّة بأن الدعم السياسي وإمدادات الأسلحة يجعلان الدولة الألمانية متورّطة بشكل مباشر في هذه الجريمة المستمرّة ضدّ الإنسانية. ويكشف المشهد السياسي المحرّكات الألمانية. وعلى الأرجح، فقد حرت تعبئة السفن الحربية (طرادات من فئة ساعر) والغواصات، التي تمنح إسرائيل على الأغلب القدرة على شنّ الضربة النووية الثانية، لاستخدامها في العدوان الحالي، بعدما سلّمت إلى البحرية الإسرائيلية خلال العقد الماضي. واليوم، يبدو التعاون الأمني بين ألمانيا وإسرائيل متيناً أكثر من أيّ وقت مضى.

وترتبط بعض صناعات الأسلحة الألمانية والإسرائيلية، من خلال هياكل الملكية، أو تتعاون في مشاريع مشتركة، بحسب ما ورد في تقرير عن صناعة التسلّح صادر عن إجماعاً لدى الأحزاب الألمانية على استمرار هذا الدعم، فيما رأت صحيفة «دي تسايت» الأسبوعية الألمانية أن البرلمان الألماني لم يشهد على مثل تلك الوحدة منذ فترة طويلة. كما أن الدعم للمستشار الألماني في احتضانه للإبادة الجماعية الإسرائيلية لا يتزعزع لدى أيّ من الأطياف السياسية؛ إذ يتبنّى ما يقرب من 94% من أعضاء البرلمان، حرب إسرائيل على سكان غزة. أمّا الحزب اليساري الوحيد «لينكه» (5,16% من المقاعد) - والذي يتفتّت حالياً إلى فصائل أصغر -، فقد دعا الحكومة إلى العمل بنشاط لخفض التصعيد، إلا أنه اعترف صراحة بـ«حق إسرائيل في الدفاع عن النفس»، وشدّد على أن «تاريخ الهولوكوست ومعاداة السامية يجعلان دولة إسرائيل ضرورة تاريخية».

وبدا حزب «البديل من أجل ألمانيا» اليميني المتطرف (10,6% من المقاعد)، في البداية، أكثر انقساماً حيال موقفة من الحرب؛ ففيما دعا زعيمه، تينو شروبالا، إلى اللجوء إلى الدبلوماسية لوقف التصعيد، كوسيلة لمنع اندلاع حرب إقليمية، تبنّى العديد من أعضائه الآخرين، باندفاع، الممارسات الإسرائيلية، التي تحاكي جوهر الحزب المعادي للإسلام. إلّا أنه في النهاية، وحّدت ورقة حول السياسة الخارجية صادرة عن الحزب وجهات النظر، وجمعت أعضاءه بشكل عام حول وجهة النظر السائدة.

وفي خضم هذا النقاش الدائر في أوساط اليمين المتطرف، كان الكسندر غولاند، الرئيس الفخري لحزب «البديل من أجل ألمانيا» الأكثر صدقاً ربّما في التعبير عن مخاوف ألمانيا، عندما قال إنّ «الهجوم لم يكن يستهدف الدولة اليهودية فحسب، بل كان يستهدفنا أيضاً. فإسرائيل تمثّل الغرب، في بيئة ترفض الغرب وتحاربه. وعندما نقف إلى جانب إسرائيل، فنحن ندافع أيضاً عن أسلوب حياتنا». ويعكس هذا التعبير مصلحة ألمانيا الإمبريالية، وشعورها بالتفوّق الأخلاقي المتجذّر في «التصالح» الملتوي مع الإبادة الجماعية التي ارتكبتها في الماضي.

يتمّ الحفاظ على الوحدة السياسية الألمانية من خلال عملية «غلايش شالتونغ» (Gleichschaltung) - التزامن الأيديولوجي -، المتمثلة في التنسيق بين الدولة والمؤسسات الثقافية ووسائل الإعلام لبثّ الرواية القائلة إن حماية أمن إسرائيل مدفوعة بـ«مصلحة الدولة الألمانية»، وهو ما أعلنت عنه، سابقاً، أنجيلا ميركل في عام 2008، وكرّره، منذ شهر واحد فقط، شولتس في تل أبيب. والأداة الرئيسيّة التي يتم من خلالها تكريس هذا المفهوم داخلياً، هي تعريف «التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست» لمعاداة السامية، والذي تتم من خلاله مساواة أيّ انتقاد لإسرائيل بـ«معاداة السامية»، وهو تعريف جرى تبنّيه رسميّاً في عام 2017، وأصبح في ما بعد أكثر حدّة. أمّا الوجه الآخر لهذا الموقف، فيتمثّل في تشويه التضامن مع فلسطين، فبما أيّ حديث عن الدَّين التاريخي الألماني تجاه إسرائيل (الهولوكوست) غير مقبول. بمعنى آخر، تعيد ألمانيا إنتاج الأنماط التي شوهدت في الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة، إنّما بشكل أكثر تطرّفاً.

تزامناً مع ذلك، أصبح العرب والفلسطينيون موضع شك عام في ألمانيا. وحثّ كل من الرئيس ونائب المستشار الألمانيَّين، العرب والمسلمين على إدانة «حماس» والاعتراف بـ«معاداتهم للسامية». وبحسب ما أوردت صحيفة «دي فيلت»، فإنّ (مؤتمر الإسلام في ألمانيا)، دعت وزيرة الداخلية، نانسي فيزر، كل مواطن، بمن فيهم المهاجرون، إلى دعم مسؤولية ألمانيا تجاه أمن إسرائيل». وهذا ما تقوم به تحديداً وسائل الإعلام الألمانية منذ 7 تشرين الأول. فقد تلقّى مذيعو القناة التلفزيونية الإخبارية الحكومية، «Tagesschau»، مثلاً، تعليمات حول كيفية تقديم الأخبار المتعلّقة بالصراع، بدا واضحاً أنها تهدف إلى عرض أفضل صورة عن إسرائيل، وفقاً لوثيقة داخلية صادرة بتاريخ 2023/10/18، اطّلعت عليها «الأخبار». من جهتها، تحاول شركة الإعلام الألمانية «أكسل شبرينغر»، مالكة الصحف اليمينية «بيلد» و«فيليت» و«بوليتيكو أوروبا»، وغيرها، تغطية سياستها المتحازة لإسرائيل تحت عنوان: «التأكد من أن هذا (لن يحدث مجدداً) ليس مجرد عبارة فارغة» (في إشارة إلى المحرقة أيضاً).

ومنذ بدء التظاهرات المؤيّدة لفلسطين، جرت تعبئة الشرطة على نطاق واسع لقمعها، وبعنف كبير. كما حُظر العديد من هذه التظاهرات بذريعة الإضرار بالأمن العام أو التحريض على الكراهية و«معاداة السامية». ورات الإدارة الألمانية أن شعارات من قبيل «من النهر إلى البحر» و «لا للإبادة الجماعية» «معادية للسامية» أيضاً. في بريلين، كان ارتداء الكوفية أو حمل العلم الفلسطيني سبباً كافياً لتعريض صاحبه للتفتيش أو حتى الاعتقال. في الأسابيع الأولى التي تلت السابع من أكتوبر. وطاولت هذه الهستيريا المجال الثقافي، إذ ألغت مؤسسات ثقافية عدّة الأحداث المتعلّقة بفلسطين، أو تلك التي تتضمّن مشاركة فلسطينيين، حيث جرى مثلاً إلغاء حفل توزيع جوائز كانت ستحصل عليه الكاتبة الفلسطينية، عدنية شبلي، على جائزة، علماً أنه كان مخطّطاً له خلال «معرض فرانكفورت الدولي للكتاب».

وتمثل هذه التطورات في التوجهات السياسية الداخلية والخارجية، المتجذّرة في احتضان الصهيونية كإيديولوجية سياسية لإسرائيل، بدء إطلاق العنان للميول الفاشية على نطاق اجتماعي واسع، إذ أصبحت الحرب مسألة طبيعية، وتصاعدت الكراهية للإسلام والعنصرية المعادية للفلسطينيين بشكل ملحوظ، فيما أثبتت تهمة «معاداة السامية» المصقلة بالتضامن مع فلسطين فعاليتها في مواجهة المعارضة، وستظلّ تُستخدم كسلاح ضدّ الحركات السياسية المعارضة.

سيف زيارة روث لإسرائيل إعراب شولتس عن «تضامنه الكامل» معها (أ ف ب)

تركيا - إيران
افتراق عند حدود غزّة

محمد نور الدين

غالباً ما كانت العلاقات التركية - الإيرانية تشهد خلافات أو تباينات، مردّها أكثر من سبب. كما غالباً ما كانت أنقرة، حتى في عهد الحكومات العلمانية التي سبقت وصول «حزب العدالة والتنمية» إلى السلطة عام 2002، «تتفهّم» السلوك الإيراني، انطلاقاً من «ثابتة» أنّ انفجار العلاقات بين البلدَين ممنوع، مهما كانت الظروف. ومبدئيّاً، توطّدت العلاقات بين أنقرة وطهران مع وصول الإسلاميين إلى السلطة، واعتبار إيران وجود «إسلاميّ» هو رجب طيب إردوغان، على رأس النظام في تركيا، أفضل بما لا يقاس من وجود العلمانيين. وقد أظهر الرئيس التركي، في أكثر من مناسبة، صحّة الظنّ الإيراني به، فتمرّد على العقوبات الغربية على الجمهورية الإسلامية في مجال الطاقة وحركة الأموال، ولكن من دون أن يبلغ ما تقدّم أنه طبّق أحياناً جانباً من هذه العقوبات، ولا سيما لجهة تقليص واردات النفط والغاز من إيران. كما أنه لا يلغي، وهذا الأهمّ، أن الخلافات بين البلدَين لم تكن يوماً هامشية، بل تعود أصلاً إلى طبيعة النظامَين واصطفافاتهما الإقليمية والدولية، وفي مقدّمة ذلك الانتماء الأطلسي لتركيا، وعلاقاتها القديمة والثابتة والقوية مع إسرائيل، والتي ما فتئت تتوطّد في حقبة «العدالة والتنمية».

جاءت عملية «طوفان الأقصى» في السابع من أكتوبر، مفاجئة جداً بالنسبة إلى تركيا التي ارتكبت إزاء ما يجب فعْله حيالها، ولا سيما أنّ أولويتها تتمثّل في الحفاظ على ما وصل إليه مسار التطبيع بينها وبين إسرائيل، كما «المصالحة» مع «حلف شمال الأطلسي» في «قمّة فيلنيوس» فضلاً عن المصالحات مع دول أخرى، من مثل السعودية والإمارات. ولذا، حاولت تركيا الوقوف على مسافة بين إسرائيل والمقاومة الفلسطينية، وهو ما أثار، من دون شكّ، انزعاج فصائل المقاومة، وفي طليعتها «حماس». ومع أنّ الخطاب التركي ارتقى تصعيداً، وصولاً إلى قول إردوغان إن التاريخ سيذكر رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، بوصفه «جزّار غزة»، كما هو أرييل شارون «جزّار بيروت»، إلّا أن عدم اتّخاذ تركيا أيّ إجراء عملي ضدّ إسرائيل، سواء على المستوى الدبلوماسي أو الاقتصادي، أسهم في بقاء حالة الانزعاج تلك.

تركيا لم تتّخذ أي إجراء ضدّ إسرائيل (أ ف ب)

غير أن هذه القضية انتقلت إلى مستوى أعلى، أولاً مع لقاء الرئيس الإيراني، إبراهيم رئيسي، إردوغان في قمّة «منظمة التعاون الاقتصادي» في أوزبكستان في التاسع من تشرين الثاني الماضي، ثمّ لقاؤهما على هامش القمة العربية - الإسلامية في الرياض، بعد يومين من قمّة طشقند. ويوم الأحد الماضي، في 26 من الشهر نفسه، أعلن إردوغان أن رئيسي سيزور أنقرة، يوم الثلاثاء في الـ28 منه، ولكن المفاجأة أن الزيارة لم تحصل، ليذهب البعض إلى ربط إلغائها أو تأجيلها بمشاركة مزمعة لرئيسي في نشاط جماهيري في أنقرة كان مقرّراً تنظيمه في اليوم نفسه للزيارة، وهو ما اعتبرته تركيا غير مناسب، فكان أن ألغت النشاط، من أيّ خطوة عدائية تجاه دولة الاحتلال يمكن أن تزيد من «انعدام الثقة» بين دول المنطقة، كما قالت. كذلك، كان وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، قد زار أنقرة يوم السادس من تشرين الثاني، وحذّرها من أيّ تنسيق أو تعاون مع طهران في شأن غزة. وفي هذا الجانب، نقلت الصحيفة عن الأستاذ في جامعة طهران، فؤاد إيزادي، قوله إن «قطع التنسيق بين تركيا وإيران، يعني بلوغ إسرائيل أهدافها». وأضاف: «إيران تدعم المقاومة الفلسطينية في كلّ شيء، من السلاح إلى المال. لكن بعض الدول الإسلامية، مثل أذربيجان، لا تزال تؤمّن حاجات إسرائيل من الطاقة، وتمرّ هذه الصادرات عبر أراضي دول مسلمة (مثل تركيا)».

> **الخلافات بين أنقرة وطهران لم تكن يوماً هامشية، بل تعود أصلاً إلى طبيعة النظامين واصطفافاتهما الإقليمية والدولية**

وفي السياق ذاته، أشارت مواقع تركية إلى ما نُشر على موقع المرشد الإيراني، علي الخامنئي، من رسم غرافيك يُظهر الدول الإسلامية الأكثر ملأ بالنفط خزانات وقود آلة القتل الإسرائيلية. ويرد في الرسم، كلّ من كازاخستان وأذربيجان والبحرين والأردن والإمارات ومصر، فيما تُذكر تركيا كأكثر الدول المصدّرة إلى إسرائيل. ونقل الموقع عن الخامنئي قوله، في الـ19 من تشرين الثاني الماضي، إن الدول الإسلامية يجب أن تمنع وصول الطاقة والمواد الغذائية إلى إسرائيل، معدّداً أنواع المنتجات التي تصدّرها أنقرة إلى تل أبيب، من حديد وفولاذ وسيراميك وأغذية ومواد بناء وغيرها، ومشيراً إلى أن الصادرات التركية إلى إسرائيل، بلغت عام 2022، خمسة مليارات و700 مليون دولار، في حين استوردت إسرائيل من تركيا ما يعادل 6,2% من مجمل وارداتها.

كذلك، تشير بعض تلك المواقع إلى وجود فيديو على موقع الخامنئي عن لقاء إردوغان ونتنياهو في نيويورك، مع الإشارة إلى أن إسرائيل تستورد 99% من حاجتها من النفط من الخارج، وأن 65% من هذه الواردات تأتي من ثلاث دول إسلامية، هي: أذربيجان وكازاخستان ومصر. وبحسب الفيديو، فإنه «رغم الخطاب السياسي القوي بالظرف المختوم إلى ديوان النقابة قبل الساعة الثانية من يوم الأربعاء الواقع فيه ٢٠٢٤/١/٣١ وتفض العروض الساعة الثانية بعد الظهر من نفس التاريخ في مركز النقابة في بيروت بحضور العارضين.

للاستفسار عن أي من بنود دفتر الشروط، يمكن للعارضين ارسال بريد الكتروني الى oea.lb@oea.org

COPYING pierrerebeiz@oea.org.lb - dollyboulos@hotmail.com

كما يمكن الاستفسار عبر رسائل خطية تسجل في قلم النقابة.

النقيب عارف ياسين

في ظلّ امتناع إردوغان عن القيام بخطوات تصالحية مع دمشق، في مقابل تسريعه مسار التطبيع مع إسرائيل، فإنّ التباين الكبير بينهما تجاه الموقف من عملية «طوفان الأقصى» جعل الخلافات تَظهر إلى العلن. والقضة، وفقاً لصحيفة «إيدينلق»، بدأت مع زيارة عبد اللهيان إلى أنقرة، في الأول من تشرين الثاني الماضي، واتفاقه مع المسؤولين الأتراك على التحرّك بصورة مشتركة والتنسيق في شأن الوضع في غزة. ولاحقاً، خلال قمّة طشقند، اقترحت إيران على تركيا القيام بخطوات عملية ترجمة لهذا التحرّك المشترك، بوقف صادرات النفط والغاز (ومعظمها من أذربيجان) والمواد الغذائية، إلى إسرائيل. لكن تركيا لم تتّخذ أيّ إجراء ضدّ إسرائيل، معتبرةً أن الضغط على الولايات المتحدة وأوروبا يعطي نتائج أكثر تحديد موعد آخر للزيارة.

إعلانات رسمية ◄

إعلان
طلب المُستدعي علي مقلد بوكالته عن أحد الورثة إثبات بيانات المرحوم محمد جواد محمد حمد في العقار 919/مليخ.
القاضي العقاري
محمد الحاج علي

إعلان
لأمانة السجل العقاري بالكورة
طلب جورج فريد صادق بالوكالة عن إبراهيم فوزي حيدر سند بدل ضائع للعقار 766 كفرحزير.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
أفلين موسى

إعلان
لأمانة السجل العقاري في الكورة
طلب سالم محمد العسّ بالوكالة عن جمال محمود عثمان سند بدل عن ضائع بالعقار 155 مقسم 4 بلوك B عشاش.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
أفلين موسى

إعلان
لأمانة السجل العقاري في طرابلس
طلب رشاد عبد الحميد حمزة بوكالته عن السيد باسل أحمد قطان سند بدل عن ضائع بالعقار رقم 470 مقسم 6 سير.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
أفلين موسى

إعلان
لأمانة السجل العقاري في الشمال
طلب عبد الله ميشال عبد الله بصفته وريث ميشال عبد الله عبد الله سند بدل عن ضائع بالعقار رقم 115 حقل العزيمة.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
أفلين موسى

إعلان
من أمانة السجل العقاري في طرابلس
طلبت السيدة هدى عبد الستار مرعشلي بوكالتها عن جميل شكري شندر سند تمليك بدل ضائع بالمقسم رقم 14 من العقار رقم 3298 منطقة زيتون طرابلس.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في طرابلس
أفلين موسى

إعلان
لأمانة السجل العقاري بالكوره
طلب موسى جميل أنطون بالوكالة عن بطرس بولس فرنجيه بصفته وكيل جوزيف جان ابشي سند بدل ضائع للعقار 273 كفرفو.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
أفلين موسى

إعلان
لأمانة السجل العقاري في الكورة
طلبت رولا ميشال دحدح بالوكالة عن ميشال بولس دحدح سندي بدل عن ضائع للعقارين 2613 و2609 أهدن.
المُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
أفلين موسى

الأخبار
إشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
www.al-akhbar.com
71-513571
01-759500

نقابة المهندسين في بيروت
اعلان عن مناقصة عامة للتلزيم
IT ENVIRONMENT MAINTENANCE
تعلن نقابة المهندسين في بيروت عن تلزيم IT ENVIRONMENT MAINTENANCE في النقابة عن الفترة الممتدة بين ٢٠٢٤/٤/١ و ٢٠٢٥/٣/٣١، عبر مناقصة عامة للشركات التي تتوافر فيها المواصفات وفقا لدفتر الشروط الموضوع لهذه الغاية.
يتم استلام دفتر الشروط ابتداء من يوم الجمعة الواقع فيه ٢٠٢٣/١٢/١ لغاية الساعة الثالثة من يوم الاربعاء الواقع فيه ٢٠٢٣/١٢/١٣ ضمن الدوام الرسمي من مكتب ديوان النقابة الطابق الرابع في نقابة المهندسين في بيروت.
يجب تقديم العروض بالظرف المختوم إلى ديوان النقابة قبل الساعة الثانية من يوم الأربعاء الواقع فيه ٢٠٢٤/١/٣١ وتفض العروض الساعة الثانية بعد الظهر من نفس التاريخ في مركز النقابة في بيروت بحضور العارضين.
للاستفسار عن أي من بنود دفتر الشروط، يمكن للعارضين ارسال بريد الكتروني الى oea_tender@oea.org.lb
COPYING pierrerebeiz@oea.org.lb - dollyboulos@hotmail.com
كما يمكن الاستفسار عبر رسائل خطية تسجل في قلم النقابة.
النقيب عارف ياسين

طوفان الأقصى

«حماس» في أطوارها المختلفة

أسعد أبو خليل *

مرّت الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة في مراحل عديدة وتغيّرت أنواع قياداتها. كانت الحركة في الثلاثينيات منقسمة بين أجنحة عائلة الحسيني والنشاشيبي (التي كانت قريبة من الهاشميّين). وكانت طبقةً الحرفيّين المهنيّين والمثقّفين تعمل من خلال حزب الاستقلال الفلسطيني. في ما بعد، نبذ الشعب الفلسطيني كل التيّارات السياسيّة التي قادته نحو النكبة. أعاد تشكيل أحزاب جديدة، أو انضوى في أحزاب أخرى موجودة: من البعث إلى الحزب السوري القومي الاجتماعي إلى حركة القوميّين العرب. ومنظمة التحرير لم تجذبه في البداية لأنها كانت أداة للأنظمة العربيّة وهدفت إلى تسكين الغضب الفلسطيني العارم. بعد 1967، انطلقت مسيرة من العمل التنظيمي الفلسطيني الجديد. منظمات كان عمادها الإصرار على ضرورة الكفاح المسلّح كطريق أساسي (أو وحيد عند الثوريّين) لتحرير فلسطين. عدد التنظيمات كان كبيراً جداً والتنسيق بينها كان غائباً. كل المحاولات لجمع الطاقات كانت فاشلة وانتهت كأدوات لـ«فتح» (لكن اللوم يقع على كل التنظيمات). كان هناك دائرة عسكريّة في منظمة التحرير (وراسها لسنوات قائد الصاعقة» زهير محسن، الذي قتله العدوّ في مدينة كان الفرنسيّة. ليس معروفاً إن كانت إقامته في كان من ضمن العمل العسكري الفلسطيني، وكان هناك «الأمن الموحد» وكان أداةً فتحاويّة.

التنظيمات انشقّت أكثر من مرّة. الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين انطلقت من رحم حركة القوميّين العرب، وانشقّت عنها الجبهة الديموقراطية والجبهة الشعبيّة. القيادة العامّة والجبهة الشعبيّة الثورية لتحرير فلسطين»، وغيرهم. ليس الموضوع هنا تقييم ما أُطلقُ عليه وصف «الثورة الفلسطينيّة»، ولكن الوصف كان بالمعنى المجازي الشعري وليس العملي. عرفات لم يكن يميّز في الخطاب أو البيانات بين الشعر والتقرير. فشلت كل هذه التنظيمات قبل أن تخرج من بيروت في 1982. الفشل هو الذي مهّد الطريق لدخول العدوّ إلى لبنان واقتلاع التجربة. خسرت «الثورة» القاعدة الشعبيّة اللبنانيّة وتُركت معزولةً في حلفائها المنتفعين. زُحّلت عن لبنان في أذلّ نهاية لحركة تحرّر فلسطيني، مع أنّ عرفات، كعادته، تغنّى بنصر موهوم حقّقه (عصام السرطاوي، وكان تسويتيّاً عاداتيّاً، سخر وقال إن النصر القادم سيذهب بنا إلى جزر فيجي).

انطلاقة «حماس» كانت نتاج تبلور مرحلة جديدة من العمل الفلسطيني. كانت الردّ على الهوس التسووي الذي حكم ياسر عرفات. صحيح أن عرفات لم ينبذ العنف (أو «الإرهاب»، حسبما أملت عليه القول وزارة الخارجيّة الأميركيّة) إلا عندما جعلت أميركا ذلك شرطاً للتفاوض معه. عرفات تعامل مع الكفاح المسلّح لكن ليس كطريق لتحرير فلسطين، كما قالت أدبيّات منظمة التحرير و«فتح». تعامل مع الكفاح كطريقة لكسب النفوذ التفاوضي فقط. لكن، كما قال برجنسكي عنه في مقابلة مع مجلّة «الدراسات الفلسطينيّة» في 1984: لم يكن عرفات جاداً لا في الكفاح المسلّح ولا في الديبلوماسيّة، فبقي يلعب على الحبل كالبهلوان.

«حماس» كانت عنصراً من عناصر الانتفاضة الأولى، ولكن ليس بالحجارة وحدها. هي أتت تكريساً لمنهج الكفاح المسلّح، وهذه الانطلاقة كانت مفاجئة لأن الحركات الإسلاميّة كانت مهادنة منذ النكبة، وأقامت صلات قويّة مع أنظمة متحالفة مع أميركا، مثل السعودية والأردن والإمارات والكويت. حتى إسرائيل لم تكن تمانع في وجود الحركات الإسلامية التي انشغلت بالدعوة والقضايا الاجتماعيّة والتزمّت على حساب التحرير والجهاد. الحرب في أفغانستان أيقظت الحركات الإسلاميّة من سباتها وبدأت مسيرة جديدة تُقرن فيها العنف بالدعوة. سقوط الاتحاد السوفياتي أمدّ الحركات الإسلامية بثقة مفرطة بالنفس.

مسار «حماس» معروف، والجذور في سياق «الإخوان المسلمين» معروفة هي أيضاً. لكن «حماس»، مثل حزب الله، تغيّرت وتطوّرت وتعلّمت من التجربة. حزب الله كان مخيفاً في بداياته: هو (أو منظمات انضوت فيه لاحقاً) قام بأعمال نوعيّة لطرد الإسرائيليّين من لبنان، ومقارعة الأميركيّين فيه. لم يكن سهلاً أن تؤدّي أعمالك إلى إجبار الأميركيّين على الرحيل عن لبنان.

حركة «حماس» اليوم هي غير ما كانت عليه في أيامها الأولى (تماماً مثل تجربة الحزب). التنظيمان، مثلاً، نبذا معاداة اليهود، كيهود، وأعلنا في آخر وثيقة سياسيّة لهما أنّ عداءهما موجّه حصراً ضد الصهيونيّة وإسرائيل. وكان التنظيمان في البداية يجاهران بالعداء لليهودية، وحتى المسيحيّة. حسن نصرالله لبنّ الحزب ويمكن فهمه اليوم، لا بل انتقاده، من منظور أنه حزب لبناني صرف، كما يقول الخبير في شؤونه، بشير سعادة. ويمكن، أكاديميّاً ومنهجيّاً وسياسيّاً، فهم الحزب كظاهرة لبنانية أكثر مما يمكن فهمه كظاهرة إيرانيّة مزعومة. النظرة الأخيرة هي التي تعمّم سوء فهم الحزب وتأثيره. «حماس» أيضاً تعلّمت فهم المجتمع الفلسطيني الذي نبذ الطائفيّة منذ انطلاقة الحركة الصهيونيّة لعلمه أن زرع الشقاق بين المسلمين والمسيحيّين كان من الخطط السريّة التي وافق عليها حاييم وايزمان وغيره. لكنّ مسار الحركة اصطدم بسلطة أوسلو منذ البداية. عانى الأعضاء والمقاومون من بطش سلطة أوسلو ووحشيّتها ضدّهم. كانت مهمة سلطة أوسلو، ولا تزال، حماية إسرائيل من المقاومة الفلسطينيّة بأي ثمن. ياسر عرفات نفسه أمر باعتقال مقاومين وتعذيبهم. خرج أعضاء «حماس» من التجربة واعين للارتباط العضوي بين سلطة أوسلو وبين سلطة الاحتلال. لكن ما الذي يميّز حركة «حماس» عن سابقاتها في منظمة التحرير؟

أولاً، التعلّم من الأخطاء. أدركت الحركة أنّ عمليّات العنف العشوائي في الانتفاضة الثانية أتت بردود فعل عكسيّة حتى في نفوس بعض الفلسطينيّين والعرب. اتّسع صدر الحركة لسماع النقاش وانتهاج مسلك عسكري مختلف يركّز على الأهداف العسكريّة. وحتى في العمليّة الأخيرة، كان الهدف هو جنود الاحتلال لكن العمليّة نجحت أكثر مما توقّعت الحركة، فوقع عناصرها على عدد كبير من الجنود، كما أنّ فتح الحدود سمح لعناصر من تنظيمات أخرى بالخروج من الأسر وإلقاء القبض على ما وُجد من إسرائيليّين. لا نزال نجهل تفاصيل ذلك اليوم الذي هزّ أركان الكيان.

ثانياً، الحسّ الأمني. كان غياب الحسّ الأمني هو مقتلة فصائل منظمة التحرير. كيف يمكن أن يصل جاسوس لبناني (وهناك من يرى أنه كان جاسوساً إسرائيليّاً) وليد قدّورة، إلى عضويّة اللجنة المركزيّة في الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين. وكان يمكن أن يُعفى عنه بعد صدور حكم بالإعدام بسبب روابط عائليّة في داخل الجبهة. قبادتا «حماس» والحزب تتمتّعان بحسّ أمني مرهف يحمي من الاختراق. ينسى الناس أنّ نصرالله لعب دوراً أمنياً كمسؤول في مرحلة عن أمن الضاحية، والسنوار كان مسؤولاً، شخصياً، عن تعقّب العملاء. أنيس النقاش تحدّث في كتابه الأخير عن حالة التسيّب الأمني والاختراق السهل التي وسمت تجربة منظمة التحرير. يروي هاني الحسين لهيلينا كوبان في كتابها عن منظمة التحرير كيف أن الآلاف انضمّوا لـ«فتح» بعد معركة الكرامة. لم تكن طلبات الانضمام تخضع لأي تحقيق أو تدقيق أو مساءلة. وكانت إسرائيل ترمي بمعتقلين سابقين عبر الحدود مع لبنان وكانوا يُستقبلون استقبال الأبطال. كنت دائماً أتساءل، كم منهم مبعوث من قبل العدوّ؟ «حماس» والحزب حميا أنفسهما من الاختراق القطيع. حالات التجسّس الفردية لا تتناقض مع النجاح بصورة عامّة: لم نكن نسمع عن كشف الاختراقات في حالات منظمة التحرير. فشل العدوّ في العمليّة الأخيرة في الوصول إلى قيادة «حماس» بعيد لغياب جواسيس «فتح» عن ساحة غزة. وقيادات «حماس» والحزب تتصلّب بالعقيدة الدينية وتتوقّع، أو تتقزّز من، الشهادة بشوق (ردة فعل محمد رعد على استشهاد ابنه نموذج لهذا التوق للشهادة).

ثالثاً، قادة الحزب و«حماس» شديدو البأس وحازمون وقساة غلاظ لو تطلّب الأمر. جبهة التحرير الجزائرية لم تكن لتنجح لو لم تكن هناك عمليّات رصد ومعاقبة شديدة للمتعاملين والمتعاونين. قادة منظمة التحرير كانوا شديدي اللين والتساهل وقابلوا بالانهيار السريع. قارنوا انهيار أبو إياد في أيلول الأسود وارتماءه تحت أقدام الملك حسين، بحالة الصلابة للسنوار ومصطفى الديراني وعبد الكريم عبيد في الأسر الإسرائيلي. السنوار رفض التعامل مع الإسرائيليّين حتى في الأسر. هؤلاء، لو أُجيزُ القول، من طينة أخرى تماماً. هل يمكن أن تتصوّر أن العدوّ يتصيّد قائداً في الحزب أو «حماس» في مدينة على الشاطئ الفرنسي؟

رابعاً، طوّر الحزب و«حماس» نموذجاً فذاً من المقاومة العسكرية. ويقول بشير سعادة إنه من الإنصاف التذكير بأنه لم يكن لمنظمة التحرير من تجربة سابقة تستقي منها. كانت تبدأ من الصفر، فيما اعتمدت «حماس» والحزب على تجارب منظمة التحرير وخيباتها لبناء تجربة جديدة. درس التنظيمان التجارب السابقة وتعلّما منها كثيراً كما أنهما كانا أكثر جديّة في دراسة العدوّ ومعرفته، عسكرياً وسياسياً. محمود عباس كان مستشار عرفات للشؤون الإسرائيليّة.

خامساً، التعاون بين حركات المقاومة (حلفاء إيران) نموذج نادر في العمل السياسي والعسكري في لبنان وفلسطين. كانت الفصائل الفلسطينية تتحارب وتتناوب باستمرار. الجبهة الديموقراطيّة والشعبيّة كانتا أقرب للأعداء. لكن «حماس» والحزب، تعاونا وتبادلا خبرات العسكرية. وحتى في العمليّة الأخيرة، كان الهدف هو جنود الاحتلال لكن العمليّة نجحت أكثر مما توقّعت الحركة، فوقع عناصرها على عدد كبير من الجنود، كما أنّ فتح الحدود سمح لعناصر من تنظيمات أخرى بالخروج من الأسر وإلقاء القبض على ما وُجد من إسرائيليّين. لا نزال نجهل تفاصيل ذلك اليوم الذي هزّ أركان الكيان.

ثانياً، الحسّ الأمني. كان غياب الحسّ الأمني هو مقتلة فصائل منظمة التحرير. كيف يمكن أن يصل جاسوس لبناني (وهناك من يرى أنه كان جاسوساً إسرائيليّاً) وليد قدّورة، إلى عضويّة اللجنة المركزيّة في الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين. وكان يمكن أن يُعفى عنه بعد صدور حكم بالإعدام بسبب روابط عائليّة في داخل الجبهة. قبادتا «حماس» والحزب تتمتّعان بحسّ أمني مرهف يحمي من الاختراق. ينسى الناس أنّ نصرالله لعب دوراً أمنياً كمسؤول في مرحلة عن أمن الضاحية، والسنوار كان مسؤولاً، شخصياً، عن تعقّب العملاء. أنيس النقاش تحدّث في كتابه الأخير عن حالة التسيّب الأمني والاختراق السهل التي وسمت تجربة منظمة التحرير. يروي هاني الحسين لهيلينا كوبان في كتابها عن منظمة التحرير كيف أن الآلاف انضمّوا لـ«فتح» بعد معركة الكرامة. لم تكن طلبات الانضمام تخضع لأي تحقيق أو تدقيق أو مساءلة. وكانت إسرائيل ترمي بمعتقلين سابقين عبر الحدود مع لبنان وكانوا يُستقبلون استقبال الأبطال. كنت دائماً أتساءل، كم منهم مبعوث من قبل العدوّ؟ «حماس» والحزب حميا أنفسهما من الاختراق القطيع. حالات التجسّس الفردية لا تتناقض مع النجاح بصورة عامّة: لم نكن نسمع عن كشف الاختراقات في حالات منظمة التحرير. فشل العدوّ في العمليّة الأخيرة في الوصول إلى قيادة «حماس» بعيد لغياب جواسيس «فتح» عن ساحة غزة. وقيادات «حماس» والحزب تتصلّب بالعقيدة الدينية وتتوقّع، أو تتقزّز من، الشهادة بشوق (ردة فعل محمد رعد على استشهاد ابنه نموذج لهذا التوق للشهادة).

ثالثاً، قادة الحزب و«حماس» شديدو البأس وحازمون وقساة غلاظ لو تطلّب الأمر. جبهة التحرير الجزائرية لم تكن لتنجح لو لم تكن هناك عمليّات رصد ومعاقبة شديدة للمتعاملين والمتعاونين. قادة منظمة التحرير كانوا شديدي اللين والتساهل وقابلوا بالانهيار السريع. قارنوا انهيار أبو إياد في أيلول الأسود

> مسار «حماس» معروف، والجذور في سياق «الإخوان المسلمين» معروفة هي أيضاً. لكن «حماس»، مثل حزب الله، تغيّرت وتطوّرت وتعلّمت من التجربة

اليوم التالي، متى ولمن؟

سعد الله مزرعاني *

«اليوم التالي»، سواء جرى الحديث عنه، مباشرةً أو مداورة، على المنابر أو في الكواليس، كان يعني، عموماً، ذلك الذي يأتي، مباشرةً، بعد «القضاء» على حركة «حماس» في قطاع غزة؛ كان أول من سارع إلى الحديث عنه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو. هو أعلن انبثاق «خريطة جديدة» للمنطقة إثر تصفية «حماس» وإزالة خطرها، ومن ثم (ضمناً) استئناف ما حاولت عملية «طوفان الأقصى»، وقفه أو منعه: عنينا قطار التطبيع المتسارع والمفضي إلى إدماج وتكريس إسرائيل في المنطقة حليفاً وحامياً ومحوراً... في مجالات الاقتصاد والأمن و«السلام».

كان هدف «اليوم التالي»، بشكل ملموس، كما أريد له أن يكون، من قبل إسرائيل وداعميها؛ أولاً، إلغاء آثار الهزيمة الإسرائيلية الصاعقة في 7 تشرين الأول، وثانياً، تحويلها إلى فرصة لإحداث تغيير جذري لمصلحة واشنطن وتل أبيب وأتباعهما. تحقيق هذين الأمرين استدعى إطلاق يد حكومة العدو في مَقْتَلة لا مثيل لها في التاريخ «المرئي»، كما لاحظ الكاتب والصحافي المصري عبد الحليم قنديل. وهي مقتلة لم تقتصر على حرب إبادة ضد المدنيين بهدف معلن هو تهجيرهم بعد جعل حياتهم مستحيلة في القطاع، بل شملت كل المؤسسات الدولية: الصحية والتربوية والخدماتية والتموينية... بما يعادل تنفيذ حكم موت غير رحيم على كل من وما هو موجود في قطاع غزة (المحاصر أصلاً حصاراً خانقاً بتواطؤ من السلطات المصرية التي حاولت التنصّل منه بذريعة القصف الإسرائيلي أربع مرات لمعبر رفح المصري). هكذا أطلقت آلة القتل والإجرام والتدمير الإسرائيلية بدون ضوابط، ووسط حملة عائلة، من قبل قادة «الأطلسي» وعلى رأسهم المايسترو الأميركي كالعادة، لتبرير المقتلة بذريعة حق «الدفاع عن النفس». في خدمة ذلك جرى، ولأول مرة، بهذا الشكل العجيب والهمجي، إسقاط شعار وقف إطلاق النار، ولو بصيغة مطلب مجرد من أي إلزام أو التزام، وهو لا يزال قائماً بقوة الفيتو الأميركي!

ببد أنه بعد حوالي شهر ونصف شهر، من التدمير والقتل والحصار والإجرام، بما فاق ثلاثة أضعاف قنبلتي واشنطن على هيروشيما وناكازاكي اليابانيتين (اللتين أُلقيتا بعد استسلام اليابان!)، عجز الصهاينة عن النيل من الصمود الأسطوري لمقاتلي وشعب غزة، وسط ذهول العالم لأمرين: حجم الهجمة الإسرائيلية التدميرية الإبادية الهائلة، من جهة، ومن جهة ثانية عظمة وأسطورية صمود شعب قرّر الدفاع عن أرضه بطريقة تنتسب إلى التجارب التحريرية العظيمة في: ستالينغراد، وفيتنام، والجزائر، ولبنان... وتكاد تتقدم عليها في جوانب ومميزات مهمة!

كان العالم يكتشف كل يوم، بل كل لحظة، في مجرى القصف التدميري الإبادي المجنون حقائق مذهلة حول طرفي وأسباب ذلك الصراع. وكان ذلك على النقيض مما صوّرته ورسّخته الآلة الإعلامية الصهيونية والغربية بزعم أنه صراع بين «الحضارة» والإرهاب والبربرية، أو بين البشر و«الحيوانات»، حسب وصف وزير «الدفاع» الإسرائيلي الحاقد والقاتل والفاشل! لقد تبدّلت الصورة على مستوى العالم أو أغلبه، على الأقل: إسرائيل دولة محتلة. وهي تمنح شعباً بكامله من حقه في الحياة؛ مستخدمةً أبشع الوسائل وكل الدعم الغربي، ضاربة عرض الحائط بالقرارات الدولية، حتى تلك التي قاتلت وقتلت من أجلها، أي القرار 181 لسنة 1947 الذي يحمل اسم «حل الدولتين»: دولة «يهودية» ودولة «عربية» على أرض فلسطين!

المشهد حتى بداية الهدن، أن إسرائيل عجزت و«طحّلت» على أعتاب غزة وبسبب بسالة مقاومتها وشعبها العظيمين. لكنها تعاند وتصر على محاولة تحقيق أهدافها في غزة وكل «القطاع»، وفي الضفة الغربية المحتلة، أيضاً، عجز إسرائيل لا يحتاج إلى دليل لإثباته بل لنقضه! لكنها ليست عاجزة، خصوصاً، بسلطتها السوبر إرهابية الراهنة والدعم الغربي المفتوح وخصوصاً الأميركي منه، عن ممارسة القتل والإجرام والتهجير ضد المدنيين بكل أصنافهم: علّ ذلك يحفظ لحكامها ماء وجههم في صراعاتهم الداخلية الضارية.

إذاً، بسبب عجزها وخسائرها، وبسبب الإدانة العالمية الواسعة لإجرامها ومجازرها، كانت «الخطة ب». وهي خطة أعدّتها وتديرها واشنطن مباشرة، وبكل وسائل الضغوط والتهديد والترهيب. لأن الإدارة الأميركية، تعاني، هي أيضاً، من انعدام المصداقية، ومن تحولات جدية غير مسبوقة، بشأن الصراع العربي الإسرائيلي، في الرأي العام الأميركي والأوروبي والعالمي، لغير مصلحتها ومصلحة إسرائيل: علامات ذلك في التظاهرات الهائلة التي اجتاحت كل الدول الداعمة للعدوان، وفي الاستطلاعات، في الولايات المتحدة نفسها، حيث تلوح بوادر خسارة الرئيس بايدن في الانتخابات القادمة.

> بسبب عجزها وخسائرها، وبسبب الإدانة العالمية الواسعة لإجرامها ومجازرها، كانت «الخطة ب». وهي خطة أعدّتها وتديرها واشنطن مباشرة

يتردّد صدى معركة «الخطة ب» الأميركية أساساً، بعد الإخفاق الإسرائيلي، في كواليس الأجهزة البريطانية الملحقة الدائمة بالخطط والمشاريع الأميركية. هذا ما أشار إليه بحيادية تامة، مراسل صحيفة «الشرق الأوسط» السعودية في لندن، قبل أسبوع تماماً، وتحت عنوان بارز: (سيناريوهات «اليوم التالي»... هزيمة «حماس» وعودة «السلطة» و«حلّ الدولتين»). يؤكد الكاتب: «تنطلق السيناريوهات التي تُناقش في الدول الغربية من «حتمية» انتهاء الحرب بهزيمة «حماس» عسكرياً... وهو أمر تبدو الدول الغربية مقتنعة بأن إسرائيل قادرة على تحقيقه في حربها الحالية...». لكن أيضاً، في نطاق «الخطة ب»، كما ذكرنا، كان وقف مؤقت لإطلاق النار، وكانت «الهدن الإنسانية»، وتبادل أسرى ومحتجزين؛ ومرة جديدة، جريدة «الشرق الأوسط» تنقل، بعد يومين من خبر لندن، وعبر «خدمة نيويورك تايمز»، خبراً لافتاً تحت عنوان: «خلية سرية من المساعدين الأميركيين في محادثات الرهائن». وهي أوردت في مقدّمته «قبول إسرائيل صفقة الرهائن... والضغوط المكثّفة التي مارستها إدارة بايدن لإطلاق سراح محتجزين وخلق فرص طويلة المدى لتهدئة الصراع»! في السياق حضر، لاحقاً، مدير المخابرات المركزية الأميركية إلى دولة قطر، ليخفّف، من خلال تمديد المهل، الضغط الدولي على الإدارة الأميركية. وحضر وزير الخارجية الأميركي إلى تل أبيب، لنقاش وتنسيق الشق العسكري المقبل مع صقور الجموح الإسرائيلي المسعور والهستيري، في الحكومة والجيش!

لقد طار «اليوم التالي» بصيغته الأولى المتمثلة بإسقاط المقاومة بالضربة القاضية. لقد فرضت البطولات والتضحيات مساراً ذا مدى طويل. الجيش الإسرائيلي نفسه أكّد وكرّر أن تصفية «حماس» تحتاج إلى وقت طويل وترتب خسائر «مؤلمة». أمّا واشنطن فتكافح من أجل حصر الخسائر الإسرائيلية بشكل عام والأميركية بشكل خاص. «إسرائيل معزولة أميركياً وعالمياً»، بهذا صرّح رئيس لجنة الاستخبارات في «الكونغرس الأميركي». في السياق، ينبغي التوقف عند انعقاد «منتدى الاتحاد من أجل المتوسط» الذي استضافته في دورته السنوية مدينة برشلونة، الإثنين الماضي. لقد اضطرت إسرائيل لمقاطعة هذا المنتدى (الذي كان أحد أهدافه دعم اندماجها في المنطقة)، ورفض نتائجه، واتهام منظميه، خصوصاً الإسبان، بـ«التآمر على إسرائيل»، الأمر الذي نفاه جوزيف بوريل المفوّض الأوروبي للسياسة الخارجية!

منذ 7 أكتوبر، بدأ، جدياً، البحث في «حل الدولتين» الذي ينبغي أن يكون محطة مفصلية في كفاح تحرري شامل لاستعادة كامل حقوق الشعب الفلسطيني في أرضه ووطنه... أمّا «اليوم التالي» فيجب أن لا يكون إلا فلسطينياً!

* كاتب وسياسي لبناني

رؤية إيران للحلّ في فلسطين

محمد شقير *

لعله لم يكن الحافز مناقشة ما جاء في مقال الدّكتورة صفية أنطوان سعادة بعنوان «إشكالية طرح وزير خارجية إيران استفتاء في فلسطين»، بمقدار ما هو توضيح رؤية الجمهوريّة الإسلاميّة في إيران تجاه قضية فلسطين.

يمكن القول إنّ إيران، في تعاملها مع القضية الفلسطينيّة، تملك إستراتيجيّة تقوم على أمرين: الأوّل، يتضمّن الانخراط الفعليّ والعمليّ في مشروع تحرير فلسطين، وبشكل أساسيّ عبر دعم حركات المقاومة في المنطقة بشتى السّبل الممكنة.

والثاني، يتضمن تقديم رؤية سياسيّة تقوم على فكرة حلّ الدّولة الواحدة، وليس حلّ الدّولتين، في فلسطين المحتلة.

ومن الجيد الإشارة إلى أن لا تنافي بين الأمرين، لأنّ كلاً منهما يوصل إلى النتيجة نفسها، وإن كان الاعتقاد أنّ التّحرير الفعليّ لفلسطين والوصول بقضيّتها إلى خواتيمها، لن يحصل إلّا عبر فعل المقاومة ومشروعها.

وهنا سوف أقسّم المقال إلى مبحثَين اثنين:

الأوّل، يرتبط بهذا السّؤال، وهو: لماذا لم تتبنّ الجمهوريّة الإسلاميّة حلّ الدّولتين -كما هو مطروح في اتفاقيات السّلام ذات الصّلة والمبادرة العربيّة - لتذهب بدلاً من ذلك إلى حلّ الدّولة الواحدة؟ والجواب - باختصار وببساطة - لأنّ في حلّ الدّولتين اعترافاً بشرعية الاحتلال الإسرائيليّ لجزء من فلسطين، وهذا ما لا ترضى به إيران لأنه يخالف مجمل القيم الّتي قامت عليها ثورتها، وإستراتيجيّتها الفعليّة الهادفة إلى تحرير فلسطين من البحر إلى النهر.

الثاني، يرتبط بما جاء في المقال المذكور من: «مناقشة موضوعَين جوهريَّين أساسيَّين... أوّلهما: مساواة المحتل وصاحب الأرض... والموضوع الأساسي الثاني، يتمحور حول واقع الدّولة الوطنيّة القوميّة الّتي لا يجوز الخلط بينها وبين الدّين».

وسوف أناقش كلّاً من هذين الموضوعين اللذين وردا في المقال:

- المناقشة الأولى: إنّ البيان السياسيّ لرؤية ما قد يحتمل الإجمال في مورد، والتّفصيل في آخر، ولكن إن أردنا مناقشة هذه الرّؤية ونقدها في مجمل عناصرها، فلن يكون صحيحاً الاكتفاء بتصريح سياسيّ أو موقف سياسيّ في مقابلة أو أخرى، وإنّما يحتاج الأمر إلى استقصاء جميع عناصر هذه الرّؤية ومفرداتها، حتّى يمكن البناء على ذلك استنتاجاً أو آخر. وهذا ما لم تفعله كاتبة المقال، إذ إنّها اعتمدت على مقابلة تلفزيونيّة في هذا الشّأن، مع أنّ هذه المقابلة تحتمل أن يكون البيان مجملاً فيها وبالتّالي غير مكتمل الأركان، وهذا البحث في ما طُرح في هذا الخصوص.

وهذا البحث في ما طُرح حول إجراء استفتاء في فلسطين المحتلة بين اليهود والمسيحيّين والمسلمين، يُقصد به السّكان الأصليون فقط، من دون مشاركة المستوطنين والمحتلّين، وجميع الّذين تمّ جلبهم من أربع رياح الأرض. وبتعبير آخر: فليَعُدْ المحتلّون إلى البلاد الّتي جاؤوا منها من أوروبا وأميركا وغيرها، وليبقَ من اليهود من كان من السّكان الأصليين في فلسطين قبل الاحتلال الإسرائيليّ لها، ليعود جميع الفلسطينيّين الّذين هُجّروا من فلسطين، إلى وطنهم وأرضهم وديارهم، ثمّ يُعمل على إجراء هذا الاستفتاء.

وعليه، ليس صحيحاً القول «كيف تقبل فلسطين بطرح استفتاء يساوي بين المحتل وصاحب الأرض؟»، ووجه عدم الصّحة في هذا الكلام، أنه بناءً على ذاك الطرح، لن يكون عندها في فلسطين محتلٌ أساساً، حتى يأتي الكلام عن مساواة بينه وبين صاحب الأرض.

- المناقشة الثانية: أنّه عندما يتمّ الحديث عن اليهود والمسيحيّين والمسلمين، مرةً يُقصد البعد المعتقديّ والدّينيّ، وأخرى بقصد البُعد الطائفيّ الاجتماعيّ، وما يُفهم من ذاك الطرح هو الثاني وليس الأوّل، واستخدام هذا الوصف من باب أنّه الواقع القائم في فلسطين. وما كان موجوداً في فلسطين قبل الاحتلال هو هذه الطوائف الإسلاميّة والمسيحيّة واليهوديّة، وخصوصاً أنّ الاستفتاء لم يُهمل البُعد الوطنيّ القوميّ، لأنّ المقصود بهذا الطرح هو الفلسطينيون وحدهم، وليس أيّ أحد آخر، لأنّه عندما يكون الحديث عن السكان الأصليين لفلسطين، فالمقصود بهم الفلسطينيون وليس أحداً آخر.

نعم هذا التّوصيف (يهود، مسلمون، مسيحيون) الذي قد يستخدمه بعض السياسيّين يلحظ طبيعة الانقسام الواقعيّ القائم في فلسطين المحتلة، إذ إنّ مجمل اليهود كطائفة اجتماعيّة هم في جانب، ومجمل المسيحيّين والمسلمين هم في جانب آخر. هذا فضلاً عن أنّ حصر الفهم الدّيني في الجانب الفرديّ، بجافي الواقع، لأنّ الدّين في فهمه، قد يتحول إلى رافدٍ لأيديولوجيّة ما، أو عقيدة سياسيّة أو غير سياسيّة معينة، أو إلى جزء من هوية شعب ما أو مجتمع ما. وهذا الحاصل على مستوى العلاقة بين اليهوديّة والصّهيونيّة، إذ لا يمكن الوصل بينهما إلى حدّ إلغاء التّمايز، ولا يمكن الفصل إلى حدّ ادعاء التّباعد، وإنّما لليهوديّة - ولو في أكثر من فهم لها - حضور ما في الصّهيونيّة وأيديولوجيّتها، وهو ما يحتاج إلى بيان منفصل.

* أستاذ الفلسفة في الجامعة اللبنانيّة

المشهد السياسي

فرنسا أجير قذر عند العدوّ

لم تكد مهمة المبعوث الفرنسي إلى بيروت جان إيف لودريان تنتهي في بيروت، حتى تبيّن أن ما حمله معه ليس سوى مطالب إسرائيلية. وسرعان ما تداولت وسائل إعلام العدو والمعلومات عن نقله رسالة تعبّر عما يُطبخ في الغرب عن المقترح الدولي الجديد حول تطبيق القرار الدولي 1701 في جنوب لبنان، أو إنشاء منطقة عازلة على الحدود «لضمان أمن إسرائيل وتوفير الاستقرار الذي يسمح بعودة سكان المستوطنات إلى بيوتهم».

> لودريان يلزم «القوات» بالتشريع الموسّع لتمرير قانون التمديد لقائد الجيش في مجلس النواب

وكشفت صحيفة «إسرائيل هيوم» أن «فرنسا التي تتمتّع بوضع خاص في لبنان، حاولت إسرائيل تسخيرها للتحرك ضد حزب الله»، وقالت في تقرير لها يوم أمس إن «وزير الخارجية إيدي كوهين ناشد أيضاً المبعوث الخاص للرئيس الأميركي جو بايدن، عاموس هوكشتين، للهدف نفسه وهو تعديل القرار في مجلس الأمن وفرض تطبيقه». وأضافت الصحيفة أن «لودريان الذي التقى المسؤولين في بيروت حذّر من الخطر الجسيم الذي يلوح في الأفق على لبنان، ودعا الحكومة إلى تحمّل مسؤوليتها وتنفيذ القرار 1701 كما هو مطلوب منها». وكشفت الصحيفة العبرية أن «كوهين ووزيرة الخارجية الفرنسية كاثرين كولونا اتفقا على تشكيل فريق سياسي أمني مشترك للبلدين، سيعمل على تنفيذ قرار الأمم المتحدة الرقم 1701 أو أي شيء آخر من شأنه أن يُبقي حزب الله بعيداً عن الحدود»، لافتة إلى أن «هذا هو أول إجراء مهمّ تتخذه فرنسا ضد حزب الله». وكانت الصحيفة قد أشارت قبل ذلك إلى أن «كوهين تحدّث حتى الآن مع وزيري خارجية بريطانيا وفرنسا، وأجرى لقاءات مع وزيري خارجية ألبانيا وسويسرا»، لافتة إلى أن ذلك «يأتي بعد رسالة حادّة أرسلها قبل نحو أسبوع إلى رئيس مجلس الأمن يطالب فيها بمناقشة القرار 1701»، معتبرة أن هذا يعني أن «إسرائيل تمهّد دبلوماسياً للقتال».

وكشفت مصادر مطّلعة، أن الموفد الأميركي الخاص هوكشتين، كان أثار ملفّ الحدود مع الرئيس نبيه بري في آخر زيارة له، سائلاً إياه عن مدى استعداد لبنان للسير في عملية ترسيم أو تحديد للحدود البرية وإنهاء النزاع هناك. وسعى هوكشتين إلى أخذ موافقة تمنحه الغطاء للقيام بوساطة تهدف إلى «سحب الذرائع من يد حزب الله» على ما قاله أمام من التقاهم.

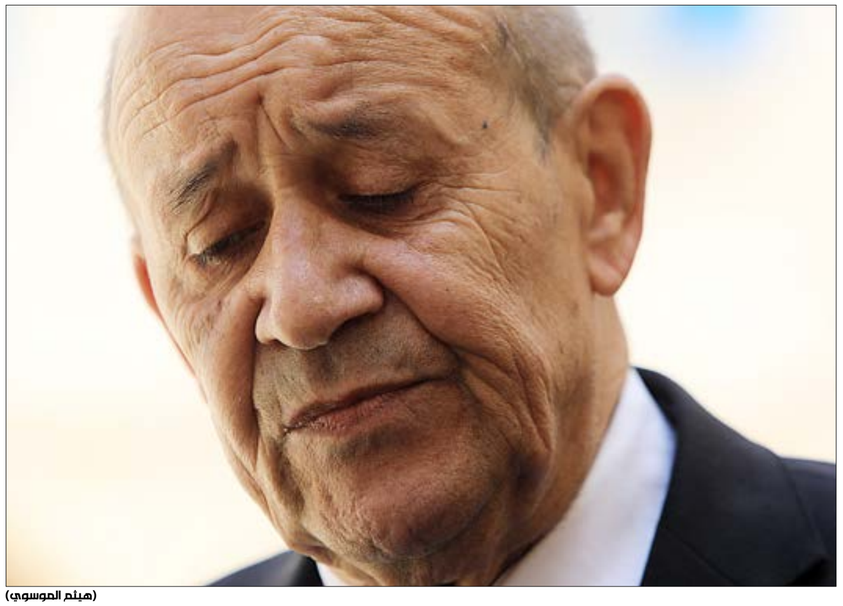
(هيثم الموسوي)

التمديد للقائد

من جهة أخرى، فرضت زيارة لودريان نفسها على المشهد الداخلي، وهو ما أسهم في تعديل بعض المواقف السياسية من مسألة التمديد لقائد الجيش العماد جوزف عون. فالرجل الذي أتى حاملاً «توصية» من اللجنة الخماسية الخاصة بلبنان (أميركا، السعودية، فرنسا، قطر ومصر) تُشدد على ضرورة السير بالأمر منعاً للفراغ في المؤسسة العسكرية وللضرورات التي يفرضها الوضع الأمني في المنطقة، وأدّى هذا الموقف إلى قلب التموضعات وخلق معطيات جديدة عقّدت في وضع الصيغ التي كانت مطروحة للحل. تقول المعلومات إنه قبل يومين من زيارة لودريان، صار هناك شبه قناعة لدى القوى الممثلة في الحكومة بأن تعيين رئيس أركان أصيل ينوب عن قائد الجيش هو الحل الأمثل لتفادي الأزمة، وذلك بعد استنفاد كل السبل للتوصل إلى اتفاق حول تعيين قائد جديد أو التمديد للقائد الحالي. إلا أن لودريان أبلغ من التقاهم بضرورة التمديد، ما جعل الذين أعلنوا سابقاً تأييدهم للفكرة مثل «القوات اللبنانية» أكثر اندفاعاً للفكرة، أما الذين التزموا الترويّ في حسم موقفهم، ومنهم النواب السُنّة فقد تشجّعوا بعد كلام لودريان وأيّدوا، بحسب مصادر مطّلعة قالت إن «مردّ ذلك سببه تأكيد لودريان أن التمديد هو خيار يؤيّده أعضاء اللجنة، بمن فيهم المملكة السعودية».

وبما أن التمديد من داخل الحكومة طريق غير متوافر، عاد الحديث عن اللجوء إلى مجلس النواب، وتتجه الأنظار إلى رئيس المجلس نبيه برّي وما إذا كان سيدعو إلى جلسة تشريعية بجدول أعمال كامل في النصف الأول من شهر كانون الأول، على أن يكون اقتراح القانون بالتمديد لقائد الجيش مطروحاً عليه.

ويقول مطلعون على الأجواء إن «بري كان قد وعد المطالبين بجلسة قبل أسبوعين بالدعوة إليها نهاية الشهر، وهذا ما سيحصل». لكنّ الدعوة سبقتها تطورات متمثّلة بحسب مصادر سياسية في أن «القوات اللبنانية استجابت لطلب لودريان بعدم ممانعة جلسة بجدول أعمال عادي على عكس ما طالبت به سابقاً بحصر جدول أعمال الجلسة ببند وحيد هو التمديد، وكذلك سيفعل معظم النواب السُنّة».

وقالت مصادر نيابية إن «التمديد عبر اقتراح قانون ليس تعديلاً دستورياً ولا انتخابات، وبالتالي يتم التعامل معه كأي قانون يحتاج إلى حضور 65 نائباً، ولكي يصبح نافذاً يحتاج إلى 33 صوتاً»، معتبرة أنه «وفقاً لحسابات المعارضين والمؤيّدين فإن «تأمين حضور الـ 65 نائباً لن يكون صعباً». واستندت المصادر إلى «مقاطعة كل من التيار الوطني الحر وحزب الله وحلفائه، مقابل حضور القوى المؤيّدة للتمديد ومعها الحزب الاشتراكي»، أما حركة أمل فـ «تُراوح التقديرات بين المعلومات التي تحدّثت عن أن بري أكّد رغبته في أن يكون متجانساً مع الحزب في هذا الأمر وهو يُمكن أن يترأس الجلسة من دون حضور كتلة التنمية والتحرير، وما بين التحليلات التي تعتبر أن الجلسة تُشكّل بالنسبة إلى رئيس المجلس إغراء لكسر قاعدة مقاطعة التشريع في ظل الفراغ الرئاسي وإعادة تفعيل عمل المجلس».

(الأخبار)

في الواجهة

النيّة الحسنة بين حزب الله وباسيل: العودة إلى فرنجية باستبعاد عون

لا آمال محسوبة في اكتشاف الموفد الرئاسي الفرنسي القطبة المخفية. الرجل الذي بدا يعتاد على الافرقاء ويعتادون عليه، يتعلّم على الطريقة اللبنانية، بادخاله الى مهمته التمديد لقائد الجيش، ربط بين انتخاب الرئيس والجيش بوضع مرشحيّ التحدي وجهاً لوجه: سليمان فرنجية وجوزف عون

نقولا ناصيف

من الظلم القول ان مهمة الموفد الرئاسي الفرنسي جان ايف لودريان فشلت قبل انتهائها. لكن من المغالاة ايضاً تحميلها اكثر مما يُفترض انها تقوله، وهو محاوره الدائم كلما حضر الى لبنان، ان لكل من المتحاورين وجهة نظر يصعب تقاطعها مع الآخر. بينما حذّر الديبلوماسي الفرنسي . وهو ما قاله ايضاً في السرايا وبكركي . من استمرار الشغور فيما المنطقة في طريقها الى مؤتمرات دولية يقتضي ان يكون لبنان شريكاً فيها من خلال رئيس للجمهورية، أظهر حزب الله عدم استعجاله بت استحقاق اضحى جزءاً لا يتجزأ من حرب غزة في تداعياتها السياسية. اكد العودة الحتمية الى استقرار الجنوب والقرار 1701، الا انهما محكومان بدورهما بما ستنتهي اليه حرب غزة. كان لتعزية لودريان رعد بنجله اثر شخصي ووجداني، الا انها اضفت بعض الاهتمام على علاقة الطرفين بعدما شابها الفتور والتباعد عقب اعلان باريس التحاقها بموقف واشنطن بدعم اسرائيل وتصفية حماس. في المقابل يعرف الحزب ان باريس هي الوحيدة من بين الدول الخمس تتحدث معه، مثلما يُشعرها حواره معها ان ثمة قيمة مضافة لوساطتها في لبنان وبين اللبنانيين. عندما اثار لودريان مع رعد تمديد السابق جهاد ازعور نجم جلسة 14 حزيران. بعدذاك قبل ان الجلسة تلك استنزفت ترشيحه كما لو انه فقد حظوظه. في الأشهر الاخيرة صعد اسم قائد الجيش العماد جوزف عون على انه المنافس الفعلي والوحيد لفرنجية دونما ان يكون مرشحاً علنياً. تالياً غدا الاستحقاق يتمحور من حول اسميْ فرنجية وعون كما لو ان كلاً منهما مرشح تحد للآخر.

في ما يُنقل عن المطلعين على الموقف الفرنسي ان اسم قائد الجيش اضحى القاسم المشترك بين الدول الخمس لانجاز الاستحقاق، وان كان لكل منها اسم آخر في الخفاء للمفاوضة في الساعات الاخيرة. استمراره في منصبه بذريعة استقرار المؤسسة العسكرية يبقيه مرشحاً قوياً، بيد انه يضاعف الاحتدام من حول الاستحقاق ويثابر على تعطيله.

2 . ما استشم من اجتماع لودريان برئيس كتلة نواب حزب الله محمد رعد، وهو محاوره الدائم كلما حضر الى لبنان، ان لكل من المتحاورين وجهة نظر يصعب تقاطعها مع الآخر. بينما حذّر الديبلوماسي الفرنسي . وهو ما قاله ايضاً في السرايا وبكركي . من استمرار الشغور فيما المنطقة في طريقها الى مؤتمرات دولية يقتضي ان يكون لبنان شريكاً فيها من خلال رئيس للجمهورية، أظهر حزب الله عدم استعجاله بت استحقاق اضحى جزءاً لا يتجزأ من حرب غزة في تداعياتها السياسية. اكد العودة الحتمية الى استقرار الجنوب والقرار 1701، الا انهما محكومان بدورهما بما ستنتهي اليه حرب غزة. كان لتعزية لودريان رعد بنجله اثر شخصي ووجداني، الا انها اضفت بعض الاهتمام على علاقة الطرفين بعدما شابها الفتور والتباعد عقب اعلان باريس التحاقها بموقف واشنطن بدعم اسرائيل وتصفية حماس. في المقابل يعرف الحزب ان باريس هي الوحيدة من بين الدول الخمس تتحدث معه، مثلما يُشعرها حواره معها ان ثمة قيمة مضافة لوساطتها في لبنان وبين اللبنانيين. عندما اثار لودريان مع رعد تمديد بقاء قائد الجيش في منصبه، كان الموقف الذي سمعه انفتاح حزب الله على خياريْ التمديد او التعيين شرط ان يكون دستورياً وقانونياً ويحظى بالتوافق.

3 . ترددت في الساعات المنصرمة معلومات مفادها تبادل حزب الله والتيار الوطني الحر من خلال رئيسه

> طرح لودريان التمديد لعون ربط بين الرئاسة والجيش

النائب جبران باسيل ايحاءات لم ترقَ الى الموقف المعلن بعد: اول من اوحى الحزب انه لا يجاري التمديد لقائد الجيش. جواب باسيل ايحاء مماثل مؤداه ان مغادرة عون منصبه في البيرزة يعيد فتح الحوار الايجابي في انتخابات رئاسة الجمهورية. وهي اشارة ايجابية حيال فرنجية. كلا الايحاءين افصحا عن مقايضة متبادلة قابلة لإبصار النور لا يخرج اي منهما خاسراً فيها، ويعيد تأكيد حاجة كل منهما الى التحالف مع الآخر. على ان اختبار النية الحسنة ينتظر ترجمته في المخرج الوحيد الباقي لاحتمال استمرار قائد الجيش في منصبه وهو مجلس النواب: التئامه قبل النصف الثاني من هذا الشهر عشية الدخول في الأعياد أم تعليق الجلسة الى الاسبوع الاول من كانون الثاني قبل احالة عون الى التقاعد في العاشر من الشهر المقبل أم ثالث الخيارات وهو تعذر انعقاد البرلمان.

على جاري عادته ينطق باسيل بالنصف الاول من الجملة ويبقي النصف الثاني في حلقه فسحاً في المجال امام المناورة. فتَح الباب امام الحزب على مناقشة جدية لانتخاب الرئيس دونما ان يفصح عمن وراء الباب او ما وراءه. في المقابل، دونما ان يكون بالضرورة ثمة موقفان متباينان لفريقيْ الثنائي الشيعي، يقابل تحفّظ حزب الله عن بقاء قائد الجيش في منصبه، استعجال رئيس البرلمان نبيه برّي تدارك حصول شغور في قيادة الجيش. قبل اسبوعين منع حزب الله حكومة الرئيس نجيب ميقاتي من مناقشة قرار تأجيل تسريح عون . من غير ان تملك صلاحية واختصاصاً في ذلك . فطار نصاب انعقادها. اما عن جلسة البرلمان فغير معروف تماماً موقف الحزب منها: بحضور الجلسة ولا يصوّت أم لا يحضر أم يستبق انعقادها بتمنيه على رئيس المجلس صرف النظر عنها.

(هيثم الموسوي)

تقرير

أمل تطرد محامين حركيّين: صراع أجنحة؟

أماك خليك

لم تعد تعاميم الهيئة التنفيذية في حركة أمل بطرد أعضاء في الحركة غريبة على الحركيين. لكن الطرد هذه المرة ليس لمُقيمين بـ«التشبيح»، بل لمحامين صُنّفوا طوال سنوات من كوادر

> اتهم المحامون المطرودون بعدم الالتزام بمرشحي الحركة في انتخابات النقابة

الصف الأول. فقد عمّمت الهيئة برئاسة مصطفى الفوعاني قراراً بطرد خمسة محامين وتجميد عضوية ستة آخرين لثلاثة أشهر. وبموجبه يُمنع المطرودون من «دخول أي من مراكز حركة أمل أو المشاركة في أنشطتها». وبين الأسماء التي كانت منتسبة إلى شعبة بيروت والضاحية، هادي زبيب وكيل بنك التمويل العربي وشقيق حسين زبيب ممثل الحركة سابقاً في مجلس نقابة المحامين، وبهاء الحاج نجل احد مؤسّسي الحركة فضل الحاج، وفراس كنج نجل رئيس تجمّع مخاتير المتن الجنوبي اسعد كنج، والمسؤول التربوي السابق علي فواز. ووفق مصادر متابعة، فإنّ قرار الطرد والتجميد جاء مفاجئاً للمعنيين به، إذ «لم يسبقه أي تحقيق أو إحالة للرقابة أو القضاء الداخلي أو المحكمة الحركية، بل استند إلى إجراء (عدم علاقة الحركة) الذي يطبق على المطلوبين للعدالة».

من بقف خلف القرار ربطه بمخالفة المعاقبين لقرار قيادة أمل بالترشيح والتحالف والاقتراع في انتخابات نقابة المحامين الأخيرة. إذ اتّهم المحامون الـ 11 بأن دعمهم لمرشحين آخرين أدى إلى خسارة مرشح الحركة لعضوية مجلس النقابة شوقي شريم والمرشح لمنصب النقيب اسكندر إلياس اللذين سقطا في الجولة الأولى من الاقتراع. لكن المهمس الداخلي أشار إلى أن المطرودين «يدفعون ثمن صراع صار مكشوفاً بين الأجنحة». علماً أن في قطاع المحامين في أمل اقطاباً تتعارض مصالحهم وتنعكس صراعاتهم على وحدة الحركة، والأبرز بين هؤلاء المحامون مصطفى قبلان (مدعوم من النائب قبلا قبلان) وسامر بعلبكي (مدعوم من النائب علي حسن خليل) والمحامي حسين زبيب الذين يُحسب المطرودون عليه. علماً أن المعنيين بقرار الطرد يؤكدون أنهم «التزموا بالقرار الرسمي بالاقتراع لإلياس بخلاف بعض الزملاء الذين اقترعوا لإلكسندر نجار وآخرين، وعندما أخفق نجار ذهبنا نحن كبش فداء»، مشيرين إلى أن تعاميم «عدم العلاقة» أصبحت وسيلة معتمدة لتصفية الكوادر الحركية القديمة التي لم تلذ بالنافذين الجدد.

(أرشيف)

تقرير

نجل «الريّس» المستقيل يستولي على بلدية الجديدة

رلى إبراهيم

قبل نحو ثمانية أشهر، أُجبر رئيس بلدية الجديدة - البوشرية - السدّ أنطوان جبارة على الاستقالة عقب تقديم أكثر من نصف أعضاء البلدية (11 عضواً) استقالاتهم. «إقالة» جبارة، أحد رجالات النائب الراحل ميشال المر، لم تكن حدثاً عادياً، بعد 23 عاماً أمضاها على رأس واحدة من أكبر البلديات وأغناها في المتن الشمالي (https://al-akhbar.com/Politics/360953). لذلك، لم يكن متوقّعاً أن يستسلم الرجل متخلّياً عن دجاجة تبيض ذهباً وعن «إمبراطورية» بناها بدعم من المر وبالمال والخدمات والإخضاع. وبالفعل، أخرج «الريس» من دُرجه قراراً بحمل الرقم 633 موقّعاً بتاريخ 2019/11/5، يتضمّن تعيين نجله سيزار «أميناً للبلدية» أي رئيس الدائرة الإدارية فيها. وقد تسلّح جبارة الابن بالقرار ليرث إمبراطورية الأب ويمسك بزمام البلدية وقراراتها.

لكن، تبيّن لاحقاً أن رئيس البلدية السابق، بموجب 3 قرارات (يحمل آخرها الرقم 25 تاريخ 2023/1/6)، كان قد كلّف جوزيف العاقوري بالوظيفة نفسها («أمين البلدية»)، معلّلاً قراره في الفقرتين السادسة والسابعة بعدم جواز إبقاء هذا المركز شاغراً، ما يجعل قرار تعيين نجله باطلاً. إلا أن ذلك لم يحل دون استمرار جبارة الابن في شغل المنصب رغم تأكيد الدائرة الحقوقية في وزارة الداخلية عدم توافق قرار تعيينه مع أحكام نظام موظفي البلدية، وإحالتها الملف كاملاً إلى البلدية في 2023/7/14 مذيّلاً بتوقيع وزير الداخلية بسام المولوي. وجاء قرار الدائرة ردّاً على شكوى قدّمها أعضاء البلدية المستقيلون ضد سيزار جبارة. وأرسل هؤلاء، الأسبوع الماضي، نسخة عن كتاب الداخلية إلى جبارة الابن، بواسطة دائرة الكاتب العدل في الجديدة رندا عبود، مع رسالة فنّدوا فيها كل مخالفات الأب منذ تعيين نجله شرطي بلدية عام 2014، ثم نقله إلى أجير دائم بصفة مستشار قانوني عام 2016 بما يتعارض مع نظام الموظفين الذي لا يلحظ مركزاً مماثلاً، وبما يتعارض أيضاً مع ممارسته مهنة المحاماة التي تمنع الجمع بينها وبين أيّ وظيفة أخرى أو خدمة

> يريد جبارة فرض ابنه رئيساً للبلدية في الانتخابات المقبلة رغم تكتل كل الأحزاب المسيحية ضده

عامة. وفي نهاية الرسالة، طلب الأعضاء المستقيلون من جبارة عدم الاستمرار في مخالفة القانون والتوقّف عن استعمال صفة أمين البلدية أو توقيع أي مستند أو إحالة تحت طائلة الملاحقة الجزائية. إلا أن جبارة تجاهل الرسالة وكتاب الداخلية وواصل توقيع المعاملات وإحالتها إلى الموظفين كأنّ شيئاً لم يكن. وساعده في ذلك تلكؤ وزير الداخلية بسام المولوي ومحافظ جبل لبنان القاضي محمد مكاوي اللذين لم يعمدا إلى وقفه عن العمل ومحاسبته، بل اتّبعا سياسة رمي الطابة، كلٌّ في ملعب الآخر لدى مراجعة أحدهما. كما أن المحافظ لم يبت في الشكويين اللتين وجّههما إليه الأعضاء المستقيلون والموظفون، مع معطيات تشير إلى تدخّل جبارة الأب عبر نفوذه في الداخلية ولدى المحافظ لعدم تطبيق القانون وشراء الوقت لابنه حتى لا تفلت البلدية من يديه وينجح بفرض ابنه رئيساً عليها في الانتخابات المقبلة، رغم تكتل كل الأحزاب المسيحية ضده في المرة الأولى.

هكذا، تُركت البلدية المنحلّة تسير على غير هدى، فقرّر بعض الموظفين الاعتصام إلى حين قيام وزارة الداخلية «بإقصاء الوريث من منصبه وإصدار قرار بتوقيفه ليُحاكم أمام القضاء المختصّ». وبما أن جبارة الابن لم يوقف عن العمل، كان من الطبيعي أن يتصرّف بكيدية مع الموظفين المعترضين بحرمانهم من مستحقّاتهم. وعندما اعتصم هؤلاء أمام مبنى البلدية مطالبين بحقوقهم، تصدّى لهم مرافقو جبارة وأشبعوهم ضرباً، ما أدّى إلى نقل اثنين منهم إلى المستشفى.

أمام تلكؤ المحافظ، أرسل إليه الموظفون عريضة في 28 من الشهر الماضي، ذكّروه فيها بكتاب وجّهه المحافظ نفسه عام 2020 إلى وزارة الداخلية جواباً على طلب تصديق القرار 633 الصادر عن رئيس البلدية بتعيين ابنه بصفة أمين بلدية، واعتبره يومها غير قانوني لعدم إمكانية الترفيع في الوظيفة إلى فئة ثالثة لوجود اختلاف في الرتبة والرواتب. وأبلغ الموظفون المحافظ برفع مسؤوليتهم الإدارية والمدنية والجزائية عن أي معاملة موقّعة من جبارة إلى حين البتّ النهائي في موضوع قانونية مركزه.

الأخبار
al-akhbar
السبت 2 كانون الأول 2023 العدد 5076

هوامش على دفتر «الطوفان»

الضهيرة وعرب العرامشة... توأم فرّقته إسرائيل

آمال خليل

تستحضر اديبة فنش طفولتها في حي الضهيرة الفوقا المحاذي للحدود

استحالت الضهيرة أيقونة بين بلدات جنوب لبنان الحدودية التي تعرضت للعدوان الإسرائيلي في الشهرين الماضيين. فقد بدأ تصدّي فصائل المقاومة الفلسطينية واللبنانية لقوات الاحتلال الإسرائيلي من موقع جرداي في خراج الضهيرة. وطوال أيام العدوان، تضرّر خمسون منزلاً محاذياً للحدود تقريباً. حضور الضهيرة في عمليات المقاومة وفي القصف المعادي، أحيا مأساتها التاريخية مع إسرائيل التي فصلت أراضيها بين شطرَي الحدود وشتّت عائلاتها.

توقف كثيرون عند موقع «عرب العرامشة» الذي تردّد اسمه في بيانات عمليات المقاومة ضد مواقع العدو الإسرائيلي. والاسم العربي الذي عُرف به الموقع المعادي، يعود إلى البلدة التي كانت تقع مكانه وتمتد شمالاً نحو مزرعة الضهيرة. وكان سكن أهلها، وهم من العشائر العربية، يتركز عند تلّتَي جرداي والعرامشة، فيما الضهيرة مخصّصة لرعي المواشي والزراعة. لكن بدءاً من خمسينيات القرن الماضي، بدأ الاحتلال الإسرائيلي بفصل العرامشة وجرداي عن الضهيرة، وفق رئيس بلدية الأخيرة عبد الله الغريب. تضييق الاحتلال على الأهالي أرغم بعض الشبّان على النزوح باتجاه الجانب الجنوبي المحرّر، حيث شكّلوا على نحو تدريجي بلدة الضهيرة. وفي عام 1967، وضع العدو شريطاً شائكاً فصل بين الجانبين، قبل أن يغرس محيطه بالألغام، لمنع تنقّل الأهالي. وبعد حرب أكتوبر 1973، استحدث شريطاً شائكاً آخر. مع ذلك، بقيت البيوت في كلا الجانبين تتكاثر. ولا يزال كبار السن يتعرّفون إلى منازل أقربائهم التي لا تزال صامدة برغم تحويل بعضها إلى مراكز عسكرية في تلّة جرداي.

تستحضر أديبة فنش (65 عاماً) طفولتها التي أمضتها في حي الضهيرة الفوقا المحاذي للحدود. «كنا نلعب مع أطفال عرب جرداي وعرب العرامشة وننتقل بين حيّنا وحيّهم. وكان أهالينا يلتقون في مناسبات العزاء في المقبرة الواقعة عند تلة جرداي. هناك كان يتلاقى الأهالي بين الجانبين قبل أن تمنع إسرائيل لاحقاً اللقاءات»، تقول. قبل الفصل، استمر الوصل بين الجانبين عبر الزواج. ووفق فنش، انتقلت العشرات من بنات الضهيرة بالزواج إلى العرامشة وجرداي، منهم ابنة شقيق أديبة وشقيقة زوجها. تتطرّق فنش إلى التبعات الاجتماعية والنفسية لفصل الجانبين: «ترى الابنة أمها وأباها من خلف الشريط. خيرية أبو سمرا، علمت بخبر وفاة والدها في عرب العرامشة، فأخذت تركض من دون وعي، محاولة اجتياز الشريط الشائك، لكنها علقت في حقل الألغام وانفجر بها لغم وبُترت رجلها. كما أنّ لديها ابنتين تعيشان في عرب العرامشة بعد زواجهما من أقربائهما، لا تتمكن من رؤيتهما».

انخرط أبناء الضهيرة في جيش الإنقاذ العربي الذي حضر عام 1984 لتحرير فلسطين، ثم صاروا فدائيين في صفوف المقاومة الفلسطينية، قبل أن يكملوا في صفوف المقاومة اللبنانية خلال الاحتلال الإسرائيلي. وبعد تحرير الجنوب عام 2000، شهدت الضهيرة لقاءً جماهيرياً بين آلاف اللاجئين الفلسطينيين من مخيمات لبنان والشتات وبين فلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة، لم يكن يفصل بينهم سوى الشريط الشائك. لاحقاً، تجنّب أهالي الضهيرة التحدث مع أقربائهم في الجانب المحتل خوفاً من الملاحقة القانونية في لبنان.

البُعد القومي يحضر في الضهيرة في كل تفصيل، ولا سيّما الأسماء. نصر العرب أبو ساري اختار له والده هذا الاسم عندما ولد في الستينيات، مستلهماً إيّاه من التصدّي الشعبي العربي لإسرائيل. يعتبر أبو ساري أنّ تحرير الضهيرة لم يكتمل عام 2000. عشائر كبيرة فرقتها إسرائيل بين الجانبين، ولا يزال أبناؤها يحتفظون بسندات ملكية لأراض واسعة يملكونها في العرامشة وجرداي وحدب المصاطب. حتى إنّ المقبرة ضمّها الصهاينة للجانب المحتل، ما أجبر أهالي الضهيرة على استحداث مقبرة جديدة. في عام 2018، وصل إلى حدود الضهيرة جدار الخوف الإسمنتي الذي شيّده العدو على طول الحدود الجنوبية لمنع تسلّل المقاومين. وأدّت الأشغال إلى جرف المزيد من الحقول التي زرعها آل فنش وأبو سمرا وأبو حمد قبل عقود.

إنّما

تركي آل شيخ يحب الماكدونالدز

(من حساب: كاريكاتير محبس الجن، على تويتر)

بول مخلوف

تُفصِح لنا كلاسيكيات الأدب أخبار التواطؤ والخيانة وحكايات دسّ المكائد المبرمة بحقّ شعوب وأوطان من قبل أصنام عشقوا بريق الذهب وأدمنوا ملمس الحرير الناعم. على طاولات العشاء الفاخر كان يقدّم أجود أنواع التآمر، وكؤوساً كثيرة من النبيذ المعتّق الطيّب، التي لم تنسَ رفع أنخاب الدماء الرخيصة المهدورة حفاظاً على كرسيّ العرش. تخبرنا تلك الأعمال الأدبية عيوب الملوك التي لا يمكن رتقها، ونواياهم الدنيئة المخبوءة، وأحاديثهم الطويلة، المملة والمروّعة، التي لا تتوانى في كل مرّة عن إخبار الضيف قصة صاحب تلك الجمجمة المعلقة، فوق الصواني المذهبة، على الحائط. هكذا سنعثر على فضائح المنزل المقدس، وعلى الأسرار القذرة للعائلة، تلك التي كانوا يتداولونها في غرف القصور الفخمة والمزخرفة، لم يأبهوا للحظة بأن لجدرانها آذاناً لتسمع. تدعونا تلك الروايات والمسرحيات إذاً أن نكون ضيوفاً حاضرين على مائدة أصحاب الجلالة، نشهد عن كثب كيف أن مرارة العيش، أو «مواسم البؤس» التي عانت منها العامّة، كانت نتيجة مقادير زائدة من الخلّ دلقها الملك على «طبق» أحكامه. أدب كهذا يقع على نقيض أدبنا العربي المعِن، بمجمله، في كيل الثناء والمديح للملك وحاشيته، بأبيات شعر طويلة، مقفّاة وموزونة، تستحضر كل تروس البديع والإطناب حتى ترتخي عضلات وجه صاحب الجلالة، فينال الشاعر، وأبناء قبيلته على الأرجح، الإقامة الذهبية والقليل من التربيت الحارّ على الرقبة. غير أنّ عالمنا العربي يتمتع بكل مقوّمات هذا النوع من الأدب (ما عدا الأديب ربما)، ثم إنّ عناصر هذه الرواية حاضرة، وسياقاتها صالحة زمنياً ولو أننا في القرن الواحد والعشرين، كما أن جميع شخوصها موجودة، بل طازجة، لا تحتاج حتى إلى تسخين. ولنا أبرز مثال على ذلك مع تركي آل شيخ.

للروائي ويليام فوكنر قولٌ دائماً ما نردده، ومفاده: «إن الخيال أكثر حقيقةً من الحقيقة نفسها»، لكن مقولة فوكنر تفقد صلاحيتها عندما يكون التوق إلى النزعة الواقعية شديداً، وتضمحل أمام شخصية لا تحتاج إلى روتوش أو ماكياج، أو أي لمسة فنّية. هي حكايةٌ لشخصيةٍ يقودها الخيال أصلاً. هو خيال طفل انغمس في عالم ديرني وأبطاله، وعشق سيمياء اللوحات الإعلانية المصفوفة في ملاعب كرة القدم، وسحرته ضوضاء المدن الكبيرة، وكان مأخوذاً بحلبات الملاكمة والمصارعة الحرّة، وها قد صار شاباً، بلغ اثنين وأربعين من العمر؛ كتب له قدره أن يكون رئيساً لمجلس إدارة الهيئة العامة للترفيه في المملكة العربية السعودية، فأطلق العنان لخياله المسلوب، المستشرق، ليحقق ما كان دائماً يتخيّله. وشأن آل الشيخ في الوصول إلى ما هو عليه شأن الكثير من الأطفال الذين كانوا محطّ اختلاط مع أبناء العائلة المالكة. إذ إنّ اللعب في تلك الصالونات يجعل الترقي في المناصب أشبه بعملية تحويل النقود عبر الويسترن يونيون، سهلاً وسريعاً، ولنا مع أبناء الإقطاع وأصدقائهم، العاجزين عن التفريق بين صيغ المذكر والمؤنث، والذين أصبحوا النخب في بلدنا، خير دليلٍ.

تتمة المقال على صفحة إنّما

لقراءة ملحق «إنما»

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين

مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الاوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

الأخبار
al-akhbar

السبت 2 كانون الأول 2023
العدد 5076 السنة الثامنة عشرة
Samedi 2 Decembre 2023 nº 5076 18ème année

كلمات

ملحق
أسبوعي

www.al-akhbar.com

... مُسْتَسْلماً لخُطى أَبيكَ ذَهَبْتُ أَبحثُ عنكَ يا أَبتي هناكْ
عند احتراق أَصابعي بشموع شوْككَ، عندما
كان الغروبُ يَقُصُّ خَرُّوبَ الغروبِ، وعندما
كنا – أَنا وأَبوكَ – يا أَبتي وراءك وَالِدَيْكْ
أَنتَ المُعَلَّقُ فوق صُبَّار البراري من يديكْ
وعليكَ صَقْرٌ من مخاوفنا عليكْ
وعليك أَن ترث السماء من السماءْ
وعليكَ أَرضٌ مثل جلد الروح تثقُبُهُ زهورُ الهِنْدباء
وعليكَ أَن تختار فَأْسَكَ من بنادقهمْ عليكْ
وعليكَ أَن تنحاز، يا أَبتي، لفائدة الندى في راحتيكْ
ولقمحكَ المهجورِ حول معسكرات الجيش، فاصنعْ ما تشاءْ
بقلوب سَجَّانيكَ، واصمدْ فوق شوكك حين يقهرك الصهيلُ
حول الجهات الستّ، واصمدْ، فالسهول لكَ السهولُ

من قصيدة «ربِ الأيائل ياأبي .. ربها» للشاعر الراحل محمود درويش

عن صفحة «مثقف» على فايسبوك

طوفان الأقصى

عملية تبادل الأسرى بين المقاومة والاحتلال

لغة الجسد تسقط البروباغندا الصهيونية بالضربة القاضية

جاءت فيديوات الأسرى الإسرائيليّين لتشكّل ما يشبه الضربة القاضية للبروباغندا الصهيونية التي روّجت بمنهجية منذ بدء «طوفان الأقصى» لسردية أنّ المقاومة الفلسطينية نسخة عن «داعش» عبر بثّ الأخبار الكاذبة والشائعات عن نساء اغتُصبن ورُضّع قُطّعت رؤوسهم. لكنّ العكس هو الصحيح كما رأى العالم في الأيام الخمسين الأخيرة. فالأطفال الفلسطينيون في سجون الاحتلال يتعرّضون لمختلف أشكال التعذيب التي لا يمكن لعقل أن يتخيّلها.

وبينما تظهر لحظات تسليم الأسرى من قبل «القسّام» و«سرايا القدس» مدى قوّة وثبات عزيمة المقاومة ونجاحها في إيصال رسالتها عبر المستوطنين إلى مجتمعهم وحكومتهم أولاً، ثم إلى شعوب العالم أجمع، تفضح ممارسات العدو تجاه الأسرى الفلسطينيين المراد الإفراج عنهم، درجة ضعف قوات الاحتلال والدرك الذي وصل إليه، انتقاماً لفشله في تحقيق أي أهداف عسكرية من العدوان على القطاع.

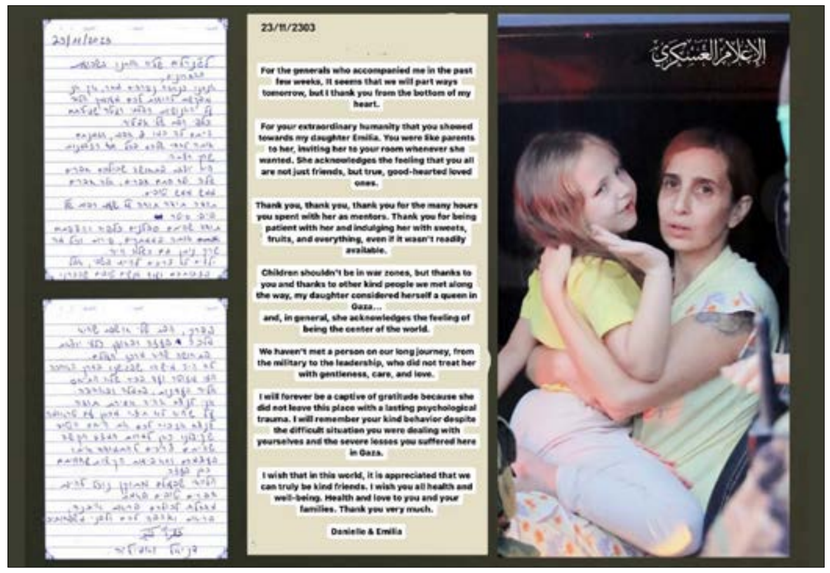

كتبت اسيرة اسرائيلية رسالة شكر الى المقاومة على معاملتها الحسنة

تهاني نصّار

أثناء الهدنة العسكرية بين «حماس» و«جيش» الاحتلال الصهيوني في 24 تشرين الثاني (نوفمبر)، توجّهت أنظار العالم إلى عمليات تبادل الأسرى من المستوطنين والأجانب الذين احتجزتهم المقاومة في غزة بالأسرى الفلسطينيين في سجون العدو. وبينما تظهر لحظات تسليم الأسرى من «القسّام» و«سرايا القدس» مدى قوّة وثبات عزيمة المقاومة ونجاحها في إيصال رسالتها عبر المستوطنين إلى مجتمعهم وحكومتهم أولاً، ثم إلى شعوب العالم أجمع، تفضح ممارسات العدو تجاه الأسرى الفلسطينيين المراد الإفراج عنهم، درجة ضعف قوات الاحتلال والدرك الذي وصل إليه، انتقاماً لفشله في تحقيق أي أهداف عسكرية من العدوان على القطاع.

عندما شاع خبر عملية «طوفان الأقصى» في السابع من تشرين الأول (أكتوبر) 2023، وانتشرت معه صور توثّق الإبداع في التخطيط والتنفيذ للعملية البطولية التي نفّذها الغزّيون، وأعلن عن أسر عددٍ من الأسرى المستوطنين يتجاوز المئتين، عادت معه ذكريات العمليات الخارجية في أواخر الستينيات وبداية السبعينيات من القرن الماضي. حينها، قال القائد الفلسطيني وديع حداد جملته الأشهر: «وراء العدو في كل مكان». وكانت العملية الأولى لخطف الطائرات التي نفّذها المقاتلان في الجبهة الشعبية ليلى خالد وسالم العيساوي، بخطف طائرة أميركية. بالطبع، هناك فوارق عديدة ومتعدّدة في الحديث عن عملية الطوفان والعمليات الخارجية، من بينها أماكن حدوث كلاهما، والأسلوب المتّبع من المقاتلين الفلسطينيين، لكنّنا نستطيع -إلى حدٍ ما- المقاربة بينهما في نقطتين: في كونها عمليات خارجية جاءت نتيجة رفض مخططات العدو الصهيوني لقضم المزيد من الأراضي الفلسطينية والنهب العلني لثروات الأرض، والثانية في الهدف الرئيس من التخطيط وتنفيذ هذا النوع من العمليات المقاومة، الذي يتلخّص في رفع صوت الفلسطينيين وإعادة القضية الفلسطينية إلى الواجهة بعدما «ذابت الصورة» مع مرور عقود -حينها- على احتلال فلسطين. في البدء، حين قرّرت الجبهة الشعبية

> يقوم السجانون الصهاينة بإخراج المعتقلين وتجريدهم من كل ثيابهم، ثم تصويرهم عراة

بجناحها المختص في العمليات النوعية خارج كيان الاحتلال، القيام بـ«عملية الرحلة 840» (أب/ أغسطس 1969)، كانت تهدف إلى أسر «غربيّين» من جنسيات مختلفة، تستطيع عبرهم القيام بعمليات تبادل لإطلاق الأسرى العرب والفلسطينيين من سجون الاحتلال. وكذلك فعلت «كتائب القسّام» في «عملية الطوفان» حين استغلّت وجود مهرجان موسيقي «سوبر نوفا سوكوت» على بُعد كيلومترات قليلة من الحاجز الفاصل بين قطاع غزة والاحتلال، بالقرب من «كيبوتس رعيم»، وهدفت إلى أسر أكبر عدد ممكن لاستبداله بالأسرى الفلسطينيين من النساء والأطفال. ويمكن النقاش حول فكرة عملية «خارجية» في التعامل مع المهرجان الذي ضم جنسيات متعددة من بينهم أميركيون وألمان وبريطانيّون وتايلانديون وأرجنتينيون، باعتبار أنّ «كتائب القسّام» استطاعت الخروج من السجن الأكبر في العالم، ذي الحراسة المستمرّة والمشدّدة، إلى أماكن الاحتلال التي تضم يوم العملية، مئات الحاضرين من بلدان مختلفة لحضور الاحتفال. أما في ما يتعلّق بإعادة القضية الفلسطينية إلى الواجهة عالمياً، فلا يمكن لأحد النقاش فيها. لقد استطاعت هذه العملية تذكير الجميع بالاحتلال الاستيطاني الذي كان واثقاً (واهماً) أنّه قد أسكت الصوت الفلسطيني إلى الأبد، وخصوصاً في مساعية الأخيرة للتطبيع مع بعض الدول العربية باعتبار أنّه لم يعد هناك قضية فلسطينية. لكن ما يستحق الوقوف عنده هو الاحتفاظ بالأسرى ما يتجاوز شهراً ونصف الشهر في غزة المحاصرة التي نفد منها الطعام والماء وكل مقومات الحياة.

في الحديث عن عمليات التبادل المتتالية للمحتجزين بالأسرى الفلسطينيين من النساء والأطفال، وخصوصاً عند قراءة الصور والفيديوات التي توثّق ما يحدث مع الانتباه إلى لغة الجسد (حركات الجسم وتعابير الوجه ونظرة العينين)، يجب توجيه رسالة إلى المنظّرة النسوية جوديث بتلر (ليس لتفضيل ذكرها على الآخرين، إنما بسبب مقال نقدي سابق عنها في «الأخبار» (2023/11/1) وكل الأكاديميين والكتّاب والإعلاميين والفنانين ومدّعي السلام والإنسانية حول العالم (غربيّين ومشرقيّين) الذين ساووا بين الضحية والجلاد. بسذاجة غريبة تنمّ عن قصور في المعرفة والتاريخ حول الصراع الفلسطيني الصهيوني، رأى هؤلاء في عملية الطوفان «عنفاً» يجب «إدانته»، وهم يتغنّون بشعارات الحرية والديموقراطية والعدالة والإنسانية. هؤلاء بالتحديد يجب أن يروا لحظات الإفراج عن الأسرى لدى الطرفين، ليدلوا بدلوهم عن «العنف» و«العنف المتبادل» و«الإدانة» التي لا يهنأ للإعلام الغربي جفنٌ إذا ما فشل في سحبها من لسان كل مَن يشعرون به، فيما راح «التحليل» الغربي المضلّل يفسّر ذلك بأنّها «عقدة استوكهولم» (أي تعاطف المخطوف مع خاطفه وقضيته). وهنا تظهر حقيقة الاحتلال الصهيوني المستعد دوماً إلى التضحية بكل شيء في سبيل المحافظة على روايته، وإن كان الثمن اتهام مستوطنيه بالاضطرابات النفسية. يمكن ملاحظة أنّ لغة جسد الأسرى لم تتغير أو تتبدّل حين أصبحوا داخل مركبة نقل الصليب الأحمر، الوسيلة الآمنة التي ستُعيدهم إلى منازلهم، بل على العكس، يُظهر الفيديو أنّ منهم من كان يتبادل الحديث والضحكات في ما بينهم، ومنهم من بقي منشغلاً بتحية الوداع للمقاتلين الفلسطينيين. يمكن القول أيضاً إنّه «شهد شاهد من أهله» على السلوك الإنساني والأخلاقي للمقاومة، الذي حافظت عليه مع مستوطنين (العدو) وفي ظروف قاسية تحت أطنان الصواريخ والأسلحة المحرّمة دولياً التي أبادت عائلات كثيرة في غزة، وقتلت أكثر من 14 ألف شهيد، نصفهم من الأطفال والرضّع والخدّج. في رسالة كتبتها المستوطنة دانييل الوني التي كانت محتجزة مع ابنتها في غزة، قالت: «إلى الجنرالات الذين رافقوني في الأسابيع الأخيرة يبدو أننا سنفترق غداً، لكنني أشكركم من أعماق قلبي على إنسانيّتكم غير الطبيعية التي أظهرتموها تجاه ابنتي إميليا، وكنتم لها مثل الأبوين... أنا لأبد ساكون أسيرة شكر لأنها لم تخرج من هنا مع صدمة نفسية لأبد. سأذكر لكم تصرفكم الطيب الذي منح هنا، بالرغم من الوضع الصعب الذي كنتم تتعاملون معه بأنفسكم والخسائر الصعبة التي أصابتكم هنا في غزة». كذلك، تحدّثت مستوطنة أخرى عبر اتصال هاتفي على إحدى القنوات العبرية، قائلة: «حرصوا على أن يكون لدينا كل شيء، لم نكن نحن من ينظف المراحيض الخاصة بنا، بل كانوا هم الذين يفعلون ذلك لأجلنا. كانوا رؤوفين معنا وحافظوا على نظافتنا، ولم يقصّروا في طعامنا بل كان لدينا الطعام نفسه الذي يتناولونه هم»، و«أقول لهم بصدق إنّهم عاملونا بأفضل معاملة، وأطعمونا أفضل طعام، ولم يضربونا ولم يؤذونا... كنت خائفة لأني لم أتصورهم هكذا»، ما دفع المذيع المصدوم من كلامها عن «حماس» إلى السؤال: «لكننا سمعنا أنهم ضربوكم»، فتنفي ذلك وتعلّق: «كلا، هذا كله كذب، لقد كنت محجوزة مع أختي وعاملونا أفضل معاملة، حتى أختي كانت في حال جيدة، فهي تعاني من مرض وعرفوا مرضها منذ الأول وجلبوا لها الأدوية». وختمت كلامها: «أرفع لهم قبعة الاحترام». والجدير بالذكر أيضاً أنّه في الدفعة الثالثة

> ما يستحق الوقوف عنده هو الاحتفاظ بالأسرى ما يتجاوز شهراً ونصف الشهر في غزة المحاصرة التي نفد منها الطعام والماء وكل مقومات الحياة

من المستوطنين الذين أفرجت عنهم حركة «حماس»، طلب رئيس وزراء العدو مقابلة المسنّة ألما أبراهام، لكنّ عائلتها رفضت مقابلته وصرّحت بأنّ مُسنّتهم لم تتعرّض إلى أيّ أذى أو اعتداء أو معاملة سيئة.

لكنّ «المعاملة السيئة» والاعتداء والأذى كلّه مارسه السجّانون الصهاينة على الأسرى الفلسطينيين من النساء والأطفال، كان أقلّها منعهم من إظهار فرحتهم بالحرية خارج معتقلات الموت، وتهديد أهاليهم بالاعتقال والسجن من جديد في حال صدر منهم ما يوحي باللهفة والاحتفال بحرية أولادهم ونسائهم، كما حصل حين اقتحم جنود العدو الصهيوني أخيراً منزل الأسير المحرّر أحمد العجلوني (18 عاماً) في القدس وطردوا الصحافيين والإعلاميين و«كل من ليس له علاقة بالعائلة». كانت قوات الاحتلال قد طوّقت المنازل والأحياء التي يسكنها الأسرى الذين سيُفرج عنهم، لمنعهم من التجمّع والاحتفال كما نقلت مراسلة قناة «الجزيرة» ويظهر في الخلفية الجنود الصهاينة بسلاحهم وفي طرف الشاشة مراسلة تلفزيون «العربي» وهي تتعرض للمضايقة من قبل الجنود. يعلم المطّلعون على قضية الأسرى حجم المعاناة والألم الذي يتعرض له الأسير الفلسطيني في زنازين العدو، والتعذيب النفسي والجسدي الذي يستمتع المحتل بممارسته على المعتقلين باختلاف تهمهم وأعمارهم، حتى إنّ بعضهم يموت تحت التعذيب وترفض سلطات العدو الإفراج عن جثّته. لكن في الحديث عن الأطفال الذين طالبت «حماس» بالإفراج عنهم مقابل المستوطنين الأسرى، لم يستطع الاحتلال تحمّل حقيقة أنّ المقاومة الفلسطينية تفرض الشروط وتحرّر أسراها من قيوده، فما كان منه إلا أن انهال بالتنكيل والضرب المبرح على الأطفال قبل تسليمهم إلى الصليب الأحمر. حين أُفرج عنه من سجن النقب في عملية التبادل، ظهر الفلسطيني محمد نزال ذو الـ16 عاماً، ابن بلدة قباطية في جنين، ويده مربوطة بسبب تعرّضها للكسر، وقال لمراسلة قناة «الجزيرة»: «وحدة الكيتر (وحدة القمع في سجون الاحتلال) فاتت علينا كسّرتنا، ظهري مشوّه»، ويخبرها عن استشهاد أسير كان معه في الزنزانة من أثر الضرب والتعذيب. حين تحدّدت أسماء الأطفال الذين سيُفرج عنهم، انتقم السجّانون منهم وكسروا لمحمد يده وأصابعه ولم يقدموا له أي علاج أو استطبابات، بل أبقوه يعاني من الألم لمدة أسبوع كامل إلى أن أُفرج عنه، فقام الصليب الأحمر بتقديم الاستطبابات حين تسلّمه مع الأسرى الآخرين الذين تعرضوا مثله أيضاً للضرب بالعصي على كل أنحاء جسمهم. يصف نزّال الضرب الوحشي الذي قام به السجّانون إذ كانوا يضربونه على رأسه، فوضع كلتا يديه حماية لرأسه، فنزلت ضربات العصي على أصابع يده حتى تكسّرت. ينقّل المعاناة في إبقاء الأسرى بثياب رقيقة حتى تتضرّر أجسامهم من البرد والصقيع، ولا يقدّم لهم السجانون ثياباً أو أغطية. يقول الأسير المحرر جهاد كميل إنّ الاحتلال يضعهم 24 ساعة تحت الخوف والهلع، يدخل السجّانون من دون أي سبب إلى إحدى الغرف ويقلبون الدنيا على رؤوس الأسرى، «في أي لحظة الأسير يتعرّض للقتل، بالطريقة اللي بيضربوا فيها خاصة الضرب على الرأس، حتى أنهم استبدلوا العصا بواحدة من الحديد، في ناس تكسّرت أضلاعها.. آخونا سلامة قطاوي كل يوم بيتمارس عليه الضرب من وحدة الكيتر، كل يوم بيضربوه وبيطلع معزى». ويضيف بأنّ ما يحصل داخل السجون لا يتلخّص في الضرب والعنف الجسدي المبرح، إنما يقوم السجانون بإخراج المعتقلين وتجريدهم من كل ثيابهم، ثم تصويرهم عراة. المشهد الذي يذكّرنا على الفور بفضيحة سجن أبو غريب أثناء احتلال العراق، وبما فعله الأميركيون بالمعتقلين العراقيّين من انتهاكات شديدة لحقوقهم وإنسانيتهم وأجسادهم، وتعذيبهم بشتى الوسائل الحقيرة. لا يختلف المستعمر والمحتل أينما ذهب، وكيفما غيّر اسمه، أو شكله، أو لونه، يبقى كما هو، فليس لديه من وجه سوى الإجرام والنهب والتنكيل بالسكان الأصليين.

لحظة حيث محتجزة إسرائيلية المقاومة

طوفان الأقصى

بيان مخزٍ يدعم الإبادة الصهيونية في غزة

هابرماس و«مدرسة فرانكفورت»... «ماركسيّة» معطوبة تغسل آثام الإمبراطورية

في 13 نوفمبر 2023، نشر هابرماس بيانا يحيد المقاومة الفلسطينية ويحصّص بالكامل إلى جانب إسرائيل

رشيد وحتي

ما رافق الحرب على غزة من حرب إعلامية وفكرية على الفلسطينيين، والجنوبيين عامة، مناسبة لجردة نقدية لكل الفكر الغربي منذ أكذوبة ديموقراطية الأثينيين (تأسّست أنظمة أثينا القديمة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على عبودية الأكثريّة لطغمة أرستقراطيّة) حتّى أوهام العالم «الحُـرّ». في سياق دَعم هابرماس المُخزي للكيان الصهيوني في إبادته للغزاوِيين (راجع الكادر)، نركّز هنا على استجلاء معالم التهليل للكولونياليّة والصهيونيّة والعنصريّة وتبريرها في ما يعتبره الغربيون الثمرة الأهم في فكرهم الحديث، تحت مُسمّى التفكير النقدي متمثّلاً في «مدرسة فرانكفورت»، التي كانَ مسيّرَاها الأشهران أدورنو وهوركهايمر، يعيشان على ما توفره لهما صناديق الاستخبارات المركزية من أموال من أجل الترويج للنموذج الأميركي وتبرير جرائمه أحياناً.

نشير إلى أنّ كلّ ما تحويه هذه المادّة من حقائق لم يكن ماخوذاً بنزوعات التعاطف الوجداني مع القضية الفلسطينيّة أو بركوب موجة التخوين السهلة، فالمعطيات وثّقها أكاديميون يساريون أميركيون وألمان، عبر قراءة المراسلات الشخصية والرسميّة لمؤسّسَي «معهد فرانكفورت» لعلم الاجتماع في أميركا، إضافة إلى وثائق كشفت عنها الـ CIA وأتاحتها على موقعها الرسمي، وبالتالي فكل ما يُرَدّ هنا هو مقتبس من هذه المراسلات.

كانت النظرية النقديّة لمدرسة فرانكفورت، إلى جانب «النظرية الفرنسية» واحدة من أهم منتجات صناعة النظريات العالمية، إذ يُشكّلان مصدراً مشتركاً للعديد من أشكال النقد النظري التي ما زالت تهيمن على السوق الأكاديمية الغربية وتوابعها، بدءاً من نظرية ما بعد الاستعمار ونظرية تصفية الاستعمار وحتى نظرية الجندر. لذلك كان للتوجه السياسي الجوهري لمدرسة فرانكفورت تأثير على المثقفين الغربيين والمستلهمين والمستنسخين لنموذجهم الفكري.

إن أعلام الجيل الأول في معهد البحوث الاجتماعية لفرانكفورت — وخصوصاً تيودور أدورنو وماكس هوركهايمر — شخصيات بارزة في ما يسمى الماركسية الغربية أو الماركسيّة الثقافية، مع تأكيدنا على أنّ انحراف بورجن هابرماس، سليل الجيل الثاني بعيداً عن المادية التاريخية، التي كانت شكلياً وصورياً المصدر الأهمّ للجيل الثاني، جعلها رغم كل شيء عصراً ذهبياً حقيقياً للنظرية النقدية، حتّى بسلبيتها وتشاؤمها وتكريسها كايديولوجيا ليبرالية «راديكالية»، مع اختزالها الممارسة السياسية في السياسة الأكاديمية التي لا يتجاوز فيها الصراع حدودَ الحرم الجامعيّ، دون المجتمع حيث يحتدم الصراع الطبقي.

شهد الجيل الأول من «مدرسة فرانكفورت» بعض أكثر الاشتباكات احتداداً في الصراع الطبقي العالمي في القرن العشرين. ولإعادة صياغة سياق عمل معهد البحوث الاجتماعية، في ما يتعلق بالصراع الطبقي الأممي، فإنّ إحدى أهم سماته كانت محاولتَه البائسة، كذراع فكريّة بيد الطبقات الحاكمة الرأسمالية ومديري الدولة ومنظّريها، إعادة تعريف اليسار كيسار مُهادِن، أي غير الشيوعي. وكانت أحد الجوانب المهمة لهذه المعركة استخدامُ أموال مؤسّسات الـCIA ومنظّمات في واجهتها كـ «مؤتمر الحرية الثقافية» (CCF) لتعزيز معاداة الشيوعية وتحريض اليساريين على اتخاذ مواقفَ ضده الأنظمة والحركات الاشتراكية القائمة. شارك هوركهايمر في رحلة واحدة على الأقل نظمها هذا المؤتمر إلى هامبورغ، ونشر أدورنو في مجلة Der Monat التي تمولها وكالة الاستخبارات، وكانت أكبر مجلة من نوعها في أوروبا. ظهرت مقالاته أيضاً في مجلتيْ لوكالة الاستخبارات المركزية: Encounter و Tempo Presente. كما استضاف وتَراسَل وتعاون مع عميل وكالة الاستخبارات المركزية ملفين لاشكي، الذي كان الشخصية الأهم في مجلة Kulturkampf الألمانية المناهضة للشيوعية ومؤسّس ورئيس تحرير مجلة Der Monat وعضو اللجنة التوجيهية الأولى لـCCF التابع لوكالة الاستخبارات. أخبر لاسكي أدورنو أنه منفتح على التعاون مع معهد البحوث الاجتماعية، بما في ذلك نشر أبحاثهم وإعلاناتهم على صفحات مجلّته، فما كان من أدورنو إلّا أن قبلَ عرضه وأرسل له أربع مخطوطات غير منشورة، بما في ذلك كتاب هوركهايمر «كسوف العقل» عام 1949.

لذلك، كان تعاوُن هوركهايمر طوال حياته مرتبطاً بشكل وثيق بشبكات CCF في ألمانيا الغربية، ويظهر اسمه في وثيقة، ربما يعود تاريخها إلى 59/1958، تحدد خططاً للجنة CCF الألمانية بالكامل. وحتّى بعد الكشف في عام 1966 عن أن هذه المنظمة الدعائية الدولية كانت واجهة لوكالة الاستخبارات المركزية، استمر إدراجُ أدورنو في خطط توسيع فرع CCF في باريس، إذ وصفه تقريرُ CIA لـ«رئيس مُغْتَار» في الجزء الغربي من ألمانيا الذي تشرف عليه الولايات المتحدة. وبالتالي، ليس مستغرباً أن يحقق أدورنو وهوركهايمر شهرة عالمية داخل شبكات النخبة في «اليسار» المناهض للشيوعية.

يقوم نقدنا لهذين المؤسّسَيْن للنظرية النقدية على وضع نتاجهما الفكري وسلوكهما «السياسي» ضمن السياق الأشمل للصراع الطبقي على مستواه الأممي، ونحن نشهدُ الآن حرباً تخوضها غالبيةُ القوى الإمبريالية المتحكّمة في العالم ضدّ سجن مفتوح من 360 كلمْ2 يختنقُ فيه مليونان ومئتا ألف محاصر من كلّ الجهات. نحن أمام خط فاصلٍ اعتباطي يحاول العديد من الأكاديميين البرجوازيين الصغار يائسين إقامتَه بين الإنتاج الفكري والعالم الاجتماعي والاقتصادي الأوسع، كما لو أن فكر المرء يمكن، بل ينبغي، فصلُه عن حياته وممارسته اليوميّة، عن النظام المادي للإنتاج والتداول والاستقبال النظري الذي تسميه الأدبيّات الماركسيّة جهازاً فكرياً.

نحن هنا أمام تسليع fétichisme فكري، أي استغلال المنتَجات الصناعة النظرية في مضمار الصراع الطبقي وضد الطبقة التي يدّعي هذا الفكر الانتماءَ إليها والدفاع عن مصالحها والاشتباكَ مع عدوّها من أجل تحقيق برنامجها السياسي. صحيحٌ أنّ أدورنو وهوركهايمر وَجَها بالفعل انتقادات معيّنة ومحدودة للرأسمالية والمجتمع الاستهلاكي ولصناعة الثقافة الاستهلاكية، ولكن، كي نضع هذه الانتقادات في سياق اجتماعي وموضوعي شامل، يتوجّب طرح سؤال بسيط وعملي نادراً ما يُثار في الأوساط الأكاديمية: إذا أدركنا أنّ للرأسمالية آثاراً سلبية، فماذا يجب أن نفعل؟ رغم انتقادهما للرأسمالية في بعض الأحيان، فإنهما يؤكدان بانتظام أنّ لا بديل. إن انتقاداتهما للرأسمالية تتضاءل مقارنة بإدانتهما الصارمة للاشتراكية. وتؤدي نظريتهما النقدية حيث يُنظر إلى الاشتراكية على أنها أسوأ بكثير. ومثل معظم الخطابات الأخرى الممثلة في المجال الرأسمالي، يقترحان نظرية نقدية يمكن أن نطلق عليها نظرية ABS: Anything But Socialism، أي «أي شيء إلا الاشتراكية».

ليس مستغرباً في هذا الصدد، أن معهد البحوث الاجتماعية عام 1930، اتّسمت إدارته باهتمامات تأقلية حول الثقافة والسلطة، بدلاً من التحليلات المادية التاريخية الصارمة للرأسمالية والصراع الطبقي والإمبريالية. بدلاً من تسييس النشاط الأكاديمي، قام المعهد، عكسياً ـ تحت إدارة هوركهايمر ـ بإضفاء طابع أكاديمي تأمُّلي على السياسة، وهو ما يظهر ربما أكثر وضوحاً في «السياسة المعهنة» للمعهد تحت قيادة هوركهايمر في الامتناع، ليس فقط عن أي نشاط ولو كان سياسياً بشكل ملتبس، لكن أيضاً عن أي جهد جماعي أو مُنظّم لتحليل وضع ألمانيا أو لدعم المهاجرين. مع صعود النازية، حاول أدورنو الدخول في حالة سبات فكري، مفترضاً أن النظام لن يلاحق إلا «البلاشفة» والشيوعيين الأرثوذكس الموالين للسوفيات الذين لفتوا الانتباه إلى أنفسهم سياسياً». لقد امتنع عن توجيه انتقادات علنية من أي نوع للنازيين ولسياساتهم.

اشتد هذا الرفض للمشاركة بشكل علني في الممارسة السياسية التقدمية، عندما نقل مدير المعهد مقرّه إلى الولايات المتحدة في أوائل ثلاثينيات القرن العشرين. تكيفت «مدرسة فرانكفورت» مع النظام البرجوازي المحلي، وفرضت رقابة على أعماله الماضية والحاضرة لاستيعاب الحساسيات الأكاديمية المحلية أو الشركات المموِّلة له. لقد أزال هوركهايمر كلمات مثل الماركسية والثورة والشيوعية من منشوراته حتى لا يسيئ إلى زُعاته الأميركيين. بالإضافة إلى ذلك، كان أي نشاط سياسي محظوراً، كما أوضح هربرت ماركوز لاحقاً. كرّس هوركهايمر طاقته لتأمين تمويل الشركات والدولة للمعهد، حتى إنه لجأ إلى خدمات شركة علاقات عامة للترويج لعمله في الولايات المتحدة. لذلك، لم يكن مهاجر آخر من ألمانيا، هو برتولت بريخت، مخطئاً عندما وصف بلهجة حادّة باحثي «مدرسة فرانكفورت» بالـ «عاهرات في سعيهن للحصول على الدعم في منفاهم في أميركا، يبيعون مهاراتهم وآراءهم كسلع من أجل الحصول على الدعم المالي، لدعم الأيديولوجية السائدة في المجتمع الأميركي القمعي». لقد كانوا في الواقع وكلاء فكريين «أحراراً»، غير مرتبطين بمنظمات الطبقة العاملة، كما سعيهم للحصول على رعاية الشركات والدولة لنظريتهم النقدية المتكيّفة مع السوق.

كان صديق بريخت المقرّب، فالتر بنيامين أحد أهم المحاورين الماركسيين لباحثي «مدرسة فرانكفورت» في ذلك الوقت. ولم يتمكن من الانضمام إليهم في الولايات المتحدة لأنه انتحر بشكل مأساوي عام 1940 على الحدود بين فرنسا وإسبانيا، في الليلة التي سبقت تسليمه شبه المؤكّد مِنْ شرطةٍ فرانكو للنازيّين. وبحسب أدورنو، فقد «انتحر بعد إنقاذه»، لأنه «أصبح عضواً دائماً في المعهد وكان يعلم ذلك». هذه السرديّة من القصة، التي تُقَدّمُ انتحار بنيامين كقرار شخصي غير مفهوم، كانت بمثابة ادّعاءات كاذبة باسم التبرئة الشخصية والمؤسساتية، إذ تبيّنَ أن الشخصيات البارزة في «مدرسة فرانكفورت» لم تكن فقط غير راغبة في مساعدة بنيامين ماليّاً في هروبه مِنَ النازيين، بل شنت أيضاً حملة تَستُّر واسعة لتصوير نفسها زوراً على أنها من المحسنين له.

قبل انتحاره، كان بنيامين يعتمد مالياً على المعهد الذي كان يدفع له بدلاً شهرياً. مع ذلك، لم يكن الأكاديميون في «معهد فرانكفورت» ينظرون بعين الرضا إلى تأثير بريخت والماركسية الثورية على أعماله. لم يكن لدى أدورنو أي تردد في وصف بريخت بلقب «الهمجيّ»، وأوضح لهوركهايمر أن بنيامين يجب أن يتحرر «نهائيّاً» من تأثيره عليه. ولم يكن مستغرباً أن يخشى بنيامين فقدان بدله الشهري، ويرجع ذلك جزئياً إلى انتقادات أدورنو لأعماله بسبب طابعها الماركسي الراديكالي ورفضه نشر جزء من دراسته عن بودلير عام 1938، في نشرة المعهد، بعدما أبدى عليها ملاحظات رقابيّة بغية تخليصها من راديكاليتها السياسيّة. وأخبر هوركهايمر بنيامين صراحة بينما كانت القوى الفاشية تضيّقُ الخناق عليه، أنّ عليه أن يستعد لوقف مصدر دخله الوحيد (منذ 1934)، كما ادعى أن يديه كانتا «مقيّدتين للأسف» عندما رفض تمويل رحلة بنيامين إلى بر الأمان عبر دفع ثمن تذكرة باخرة إلى الولايات المتحدة كانت ستكلف ميزانيّةَ المعهد أقل من 200 دولار. رفض هوركهايمر إنقاذ حياة بنيامين بعد شهر من تحويله 50 ألف دولار إلى حساب تُحت تصرفه حصرياً، وبعد حصوله للمرة الثانية في ثمانية أشهر على مبلغ إضافي قدره 50 ألف دولار. في تموز (يوليو) 1939، حصل أيضاً على مبلغ قدره 130 ألف دولار للمعهد من فيليكس فايل، الابن الثري لمليونير رأسمالي كانت أرباحه مستمدّة من تجارة الحبوب في الأرجنتين والمضاربات العقارية وتجارة اللحوم، لتمويل «مدرسة فرانكفورت».

ما كان ينقصُ في الحقيقة هو الإرادة السياسية، لا المال. كان قرار هوركهايمر القاسي بالتخلي عن بنيامين جزءاً من سلوك أكبر، يضعه فيه المتنفّذان في المعهد تحقيق أهداف حياتهما الخاصة فوق مصالح الآخرين، بينما كانا يروجان للمظهر الزائف لفكرة التزامهما الاستثنائي تجاه الأشخاص الذين اضطهدهم النظام النازي. لاحقاً، وفي ما يشبه دقّاً للمسمار الأخير في نعش بنيامين، تم تطهير تراثه الأدبي من المكوّنات الماركسية الأكثر وضوحاً وفقاً لهيلموت هايسِنْبُوتّل: «في كل ما فعله

> **وقع تحوّل ملموس لـ «مدرسة فرانكفورت» عام 1940، حين أدارت ظهرها للتحليل الطبقي لمصلحة التركيز على العِرْق والثقافة والهوية**

أدورنو لأعمال بنيامين، ظل الجانب الماركسي-الهادي مُخْوَّا [...] فظهر هذه الأعمال خاضعةً لإعادة تفسير فرض فيه صاحبُنا المثير للجدل وجهة نظره». وقع تحوُّل ملموس في التوجّه السياسي العام لـ «مدرسة فرانكفورت» عام 1940، حين أدارت ظهرها بشكل متزايد للتحليل الطبقي، لمصلحة التركيز على العِرْق والثقافة والهوية. كتب أدورنو إلى هوركهايمر سَنَدْنَاك: «يبدو لي، في أحايين كثيرة، أنّ كل ما اعتدنا رؤيته من وجهة نظر البروليتاريا، يتركّز اليوم بقوة مخيفة على اليهود». فتح هوركهايمر وأدورنو تحاليلهما، انطلاقاً من ماركسية مدجّنة، على إمكانية رؤية الطبقة كمسألة تتعلق بالسلطة والهيمنة لا بالاقتصاد. (لم يكن اليهود فئة محدّدة بالاستغلال الاقتصادي). وبمجرد طرح هذه الإمكانيّة، أصبحت النمط السائد لتحليل اليسار بشكل عام. بعبارة أخرى، ساعد منظور «فرانكفورت» في تمهيد الطريق لتحول أكثر عمومية في التحليل المادي التاريخي القائم على الاقتصاد السياسي نحو النزعة الثقافوية والسياسات الهوياتيّة، التي ستتعزز في العصر النيوليبرالي.

استناداً إلى نظرة عامة مفصلة عن تاريخ وأنشطة المعهد، في 21 كانون الثاني (يناير) 1944، حشد «مكتب التحقيقات الفيدرالي» (FBI) العديد من عملائه الذين يطلّق عليهم تعبير «الحمام الزاجل» للتجسّس على الباحثين لمدة عقد، لأنه كان يخشى أن يكون المعهد بمثابة غطاء لمنظمة شيوعية. مع ذلك، لم يجد المكتب سوى أدلة قليلة أو معدومة على وجود سلوك مشبوه، ويبدو أن عملاءه قد اطمأنوا عندما أوضح لهم بعض مخبريهم، الذين كانوا شخصياً قريبين من باحثي فرانكفورت، أن المُنْظَرِيْنَ النَّقْدِيِّيْنَ «يعتقدان أن لا فرق بين هتلر وستالين في ما يتعلق بالأهداف والتكتيكات». وبالفعل، أكدا ذلك في بعض كتاباتهما، بما في ذلك تلك التي دبّجاها عندما استقرا في ألمانيا الغربية ولم يعودا تحت التهديد المباشر للمراقبة من قِبَل مكتب التحقيقات الفيدرالي واحتمال الاحتجاز أو الطرد.

وفي المدة بين عامَي 1949 و 1950، أعاد المثقفان الدُّمَيتان في «مدرسة فرانكفورت» مقرَّ المعهد إلى ألمانيا الغربية، أحد مراكز الحرب الفكرية العالمية ضد الشيوعية. كتب بيري أندرسون: «في هذه البيئة، حيث كان لا بد من حظر الحزب الشيوعي الألماني، وحيث تخلى الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني رسمياً عن جميع روابطه مع الماركسية، تم الانتهاء من عملية نزع كُلّ تسييس عن أنشطة المعهد والكتابات التي تصدر عنه». ساعتئذٍ، اتهم يورغن هابرماس ـ الذي كان يبزّ أحياناً أدورنو وهوركهايمر بالتطرُّف يساراً في السنوات الأولى — الأخير بـ«الامتثال الانتهازي الذي يتعارض مع التقليد النقدي». واصل هوركهايمر رقابته على عمل المعهد، ورفض نشر مقالتين لهابرماس انتقدتا الديموقراطية الليبرالية وتحدثتا عن الثورة، وجَرّأ فيهما على اقتراح إمكانية التحرر من قيود المجتمع البرجوازي. وفي مراسلاته الخاصة، يُسَلّم هوركهايمر بصراحة مثيرة لأدورنو أنه «من غير الممكن وجود اعترافات من هذا النوع في تقرير يُخْفي لمعهد موجود بفضل الأموال العامة لهذه الشركة التي تُحوّل دون أيّ تحرّر». وهذا ما يبدو اعترافاً مباشراً بأن الأساس الاقتصادي لـ«مدرسة فرانكفورت» كان القوة الدافعة لأيديولوجيتها، أو على الأقل لخطابها العام: الرأسمال.

من المهم التذكير، في هذا الصدد، أن خمسة من الأعضاء الثمانية في دائرة هوركهايمر عملوا كمحلّلين ودعائيّين للحكومة الأميركية ووكالة الأمن القومي، التي كانت لها كل المصلحة في الحفاظ على ولاء «مدرسة فرانكفورت»، لأن عدداً من أعضائها عملوا في مشاريع بحثية حكومية حساسة. ولم يكن هوركهايمر وأدورنو من بينهم طبعاً، إذ تلقيا المزيد من الدعم من المعهد، لكن أدورنو هاجر إلى الولايات المتحدة للعمل في إذاعة بول لازارسفيلد، أحد الأذرع الفعلية لبرامج الحرب النفسية الحكومي. تلقى هذا المركز لدراسات الاتصالات، منحة كبيرة قدرها 67 ألف دولار من مؤسسة روكفلر وعمل بشكل وثيق مع وكالة الأمن القومي الأميركي. قامت مؤسسة روكفلر أيضاً بتمويل عودة هوركهايمر الأولى إلى ألمانيا، في 1948، عندما أصبح أستاذاً زائراً في جامعة «فرانكفورت».

دعونا لا ننسى أن عائلة روكفلر هي إحدى أكبر عائلات العصابات في تاريخ الرأسمالية الأميركية، يستخدم أفرادها مؤسساتهم كملاذ ضريبي يسمح لهم بتدوير بعض ثرواتهم المسروقة في إفساد النشاط الفكري والثقافي. كما كانوا متورطين بشكل مباشر مع وكالة الأمن القومي في فترة رعاية «مدرسة فرانكفورت». بعدما شغل منصب مدير مكتب منسق الشؤون الأميركية (OCIAA)، وهي وكالة دعاية فدرالية يشبه عملها عمل مكتب الخدمات الإستراتيجية ووكالة الاستخبارات المركزية، أصبح نيلسون روكفلر، عام 1954، المنسّق العامّ للعمليات الاستخباراتية السرية، بصفة المساعد الخاص للرئيس في استراتيجية الحرب الباردة. سمح هذا التداخل في المهام باستخدام صندوق روكفلر كقناة لأموال وكالة الاستخبارات المركزية.

مع كل هذه الروابط بين أنشطة «فرانكفورت» والطبقة الحاكمة الرأسمالية والإمبراطورية الأميركية، لم يكن مستغرباً أن تدعم حكومة الولايات المتحدة عودة المعهد إلى ألمانيا الغربية بمنحة كبيرة جداً في عام 1950، قدرُها من 435000 مارك ألماني (103695 دولاراً، أي ما يعادل 1195926 دولاراً بالقيمة النقدية لعام 2022).

ورغم أن أدورنو كان ينغمس في سياسات البرجوازية الصغيرة التي تتسم بالسلبية المتواطئة، ويتجنب التحدث علناً عن الأحداث السياسية الكبرى، إلا أن التصريحات القليلة التي أدلى بها كانت رجعية إلى حد مدهش. في عام 1956 مثلاً، شارك في تأليف مقال مع هوركهايمر يدافع فيه إذ تلقيا المزيد من الدعم من المعهد، عن العدوان الثلاثي على مصر من قبل «إسرائيل» وبريطانيا وفرنسا، الذي كان يهدف إلى الاستيلاء على قناة السويس والإطاحة بعبد الناصر، مع إشارة إلى عبد الناصر، أحد القادة التاريخيّين المناهضين للاستعمار في حركة عدم الانحياز، باعتباره «زعيماً فاشياً [...] يتامر مع موسكو». يواصل بيانهما: «لا أحد يجرؤ حتى على الإشارة إلى أن دول هؤلاء العرب اللصوص كانت تتحيّنُ منذ سنوات الفرصة للانقضاض على إسرائيل وذبح اليهود الذين وجدوا ملجأ هناك». وفقاً لهذا التلاعب البهلواني بالديالكتيك، فإن الدول العربية هي اللصوص، لا المكاسب»، وفي 1956، كان ملوّنو الولايات المتحدة إلى حد كبير ضحية للفصل العنصري، وكانت أميركا متورّطة في حملات مطاردة الساحرات المناهضة للشيوعية وحملات زعزعة الاستقرار في جميع أنحاء العالم، مُكَحِّلةً قبضتَها الإمبراطورية عبر الإطاحة بالحكومات المنتخبة ديموقراطياً في إيران (1953) وغواتيمالا (1954)، بينما شنت القوى الأوروبية حروباً عنيفة للاحتفاظ بمستعمراتها القديمة أو لتحويلها إلى مستعمرات جديدة.

في الخلاصة، لعب أدورنو وهوركهايمر دور المتلاعبين بالفكر الراديكالي، مفرغين إياه من جذوة التحرّر ومن آليات الصراع الطبقي، معطيين نسخة ماركسيتهما المعطوبة نزعةً مؤيدةً للغرب الليبرالي ومعادية للشيوعية. ومثل غيرهم من المثقفين البرجوازيين الصغار في أوروبا والولايات المتحدة، الذين شكلوا أساس الماركسية الغربية، أعربوا علناً عن اشمئزازهم لا السياسي فقط، وإنما الاجتماعي الشوفيني أيضاً مما اعتبروه برابرة الشرق المتوحّشين، الذين تجرّؤوا على حمل سلاح النظرية الماركسية على غرار لينين واستخدامها للعمل على مبدأ أنهم يستطيعون حكم أنفسهم بأنفسهم. ورغم شعورهما بالقلق إزاء عيوب المجتمع الاستهلاكي، فقد رفضا مع ذلك اتخاذ خطوات ملموسة لمعالجته بسبب الافتراض الأساسي المتمثل في أن العلاج الاشتراكي لهذه المحنة أسوأ بكثير من المرض نفسه.

في الجولة القادمة، الأخيرة حتماً، من صراعنا مع الكيان الصهيوني، لن نترك لأحد، مِنَ «السلميّة» الطوباويّة جوديث بتلر حتّى التيريزي هابرماس، كلّ ذلك الزَّيف في التنظير الفكري على الشعوب وحركاتها التحرُّرية وكيفيّة المواجهة وأخلاقيّة (أو عدم أخلاقيّة) استعمال العنف الثوري؛ لن نترك لأحد أن يقرّر للجنوبيّين من يحكمهم أو كيف يحكمون أنفسهم.

يتمثل المصدران الوحيدان لهذه المقالة في دراسة الأكاديمي الماركسي الأميركي غابرييل روكهيل «CIA ومناهضة مدرسة فرانكفورت للشيوعيّة»، وكتاب المؤرخ الماركسي الإنكليزي بيري أندرسن «نظرات في الماركسية الغربية» (الترجمة الفرنسية)

البيان العار

في 13 تشرين الثاني (نوفمبر) 2023، نشر هابرماس مع ثلاثة آخرين من النُّخبة الأكاديميّة الجرمانية، على الصّحافة الأوروبيّة والعالميّة بياناً بعنوان «مبادئ التضامن، اتّخاذ موقف». هنا نصُّه: «الوضع الحالي، الذي خلقه هجوم «حماس» الوحشي الذي لا مثيل له، وردّ إسرائيل على هذا الهجوم، قد أدّى إلى ظهور سلسلة مواقف وتظاهرات سياسية-أخلاقية. ونعتقد أنه رغم وجهات النظر المتضاربة التي تم التعبير عنها، فمن المناسب الاحتفاظ ببعض المبادئ التي لا يمكن الاعتراض عليها. إنها تُشكّلُ الأساس لتضامن مع إسرائيل ويهود ألمانيا. إن المذبحة التي نفذتها «حماس» بهدف معلن هو تدمير الحياة اليهودية بشكل عام، ما دفع إسرائيل إلى الرد. إن الطريقة التي يتم بها تنفيذ هذا الرد، المبرر من حيث المبدأ، هي موضوع نقاش مثير للجدل. مبادئ التناسب، ومنع وقوع إصابات في صفوف المدنيين، وشن الحرب بهدف تحقيق السلام في المستقبل، يجب أن توجَّه هذه المناقشة. ورغم كل القلق بشأن مصير السكان الفلسطينيين، فإن معايير التقييم تخطئ تماماً عندما نعزو نوايا الإبادة الجماعية إلى الفِعل الإسرائيلي. وعلى وجه الخصوص، فإن تصرفات إسرائيل لا تبرر ردود الفعل المعادية للسامية، وحتى أقل من ذلك في ألمانيا. من غير المحتمل أن يتعرض اليهود في ألمانيا مرة أخرى لتهديد في حياتهم وسلامتهم الجسدية، وأن يضطروا إلى الخوف من العنف الجسدي في الشوارع. إن المفهوم الديموقراطي لجمهورية ألمانيا الاتحادية، الذي يركز على الالتزام باحترام الكرامة الإنسانية، يرتبط بثقافة سياسية تعتبر الحياة اليهودية وقانون وجود إسرائيل عنصرين أساسيين فيها، في ضوء الجرائم الجماعية التي ارتكبت في الحقبة النازية. ومن الأساسي أن نلتزم بهما من أجل تعايشنا السياسي. إن الحقوق الأساسية في الحرية والسلامة الجسدية والحماية من التشهير العنصري، لا يمكن فصلها وتنطبق على الجميع بالتساوي. ويجب على أولئك الذين زرعوا في بلادنا مشاعر وقناعات معادية للسامية وراء كل أنواع الذرائع، والذين يرون اليوم فرصة طيبة للتعبير عن هذه المشاعر والقناعات من دون ضبط النفس، أن يمتثلوا لها أيضاً».

طوفان الأقصى

من خولة بنت الأزور إلى ملثّمة «القسّام»

المقاوِمات... ذلك التاريخ المجهول

في التاريخ الإسلامي قصص لمقاتلات، ابرزهن خولة بنت الازور، التي تعتبر من اشجع نساء عصرها. وعند الحديث عن النساء في صفوف المقاومة اللبنانية والفلسطينية، تتوالى أسماءٌ قاتلت في صفوف الحركات والاحزاب اليسارية والقومية العربية وصولاً إلى «فتيات القسّام». انخراط المرأة في المقاومة، يعتبر تحدياً مزدوجاً للاحتلال والنظام الابوي، وادواره الجندرية

سهى بشارة

غادة حداد

ليل السبت الفائت، نُفّذت أول عملية تبادل أسرى بين «حماس» والاحتلال الإسرائيلي. ظهر بين عناصر القسّام عنصرٌ أثار تساؤلات كثيرة حول جنسه. كان التحليل متركزاً حول العينين وصغر كفّيه. قيل إنّها امرأة، تابعة لـ «وحدة الظلّ» في «كتائب القسّام». لِيليه التساؤل الأهم: هل لدى «حماس» مجموعة قتالية نسائية؟

في عام 2005، أعلنت «حماس» رسمياً عن تشكيل أول خلية مسلّحة من النساء أطلق عليهنّ اسم «فتيات القسّام»، تدرّبن على استخدام السلاح بالذخيرة الحية، والقنابل اليدوية، وزرع العبوات الناسفة، وإطلاق الصواريخ والقذائف. وأوضحت أوّل قيادية في المكتب السياسي لـ «حماس» جميلة الشنطي أن نساء الحركة يتلقّين مثل رجالها، تدريبات عسكرية متقدّمة في فنون القتال، من بينهنّ مقاتلات

> **يتخطّى النقاش الإطار الديني، ليذهب إلى تركيبة المجتمعات المولّدة لكل حركات المقاومة**

في «كتائب القسّام»، ولكن ليس لدى «حماس» جيش نسائي مسلّح، فالتدريب العسكري يقتصر على مواجهة الطوارئ.

لكن في عام 2004، كان لـ «القسّام» أول فدائية هي ريم الرياشي من حيّ الزيتون في غزة، التي استشهدت في عملية فدائية عند معبر بيت حانون في شمال القطاع. يومها، فجّرت حزامها الناسف وسط مجموعة من جنود المعبر، ما أدّى إلى مقتل أربعة جنود وإصابة 10 آخرين. قالت ريم في وصيتها «من أرحامكنّ يا نساء الأمة، سيخرج الأطفال الذين سيعيدون مجد هذه الأمة، يكتبونه بدمائهم وأشلائهم، من أطفال هذه الأمة سيخرج من تربّى على رمي الحجارة ومواجهة الدبابات بصدره العاري». وأضافت: «بعد استشهادي غداً بإذن الله، ستسمعون كلاماً كثيراً عن أنّني ألقيت نفسي في التهلكة، وقد يخرج من يقول عنّي مُنتحرة، وقد يخرج من يقول عنّي حمقاء تركت أبناءها، ولم ترع حرمة زوجها وأولادها. ولهؤلاء أقول: دعوكم من لحمي المسموم ويكفيكم

كانت ريم الرياشي أول فدائية لدى «القسّام»

الفُتات الذي يلقي به الحاكم إليكم لتاكلوه والنفايات التي تربّون عليها أولادكم».

شكّلت عملية رياشي مفاجأة للعدو. بحسب مسؤولة دائرة العلاقات الوطنية في دائرة العمل النسائي في حركة «حماس» كفاح الرملي، أتت هذه العملية كامتداد لدور المرأة الفلسطينية منذ بدء الاحتلال البريطاني، إذ كانت تساعد المجاهدين وتمدّهم بالمال والسلاح، ولم ينتهِ هذا الدور بتنفيذها الكثير من العمليات الاستشهادية.

يتخذ دور النساء في العمل المقاوم في فلسطين أشكالاً عدة، من حماية المقاومين وإيوائهم، إلى التحاق عدد كبير منهن بالأجهزة العسكرية للفصائل، والقيام بعمليات عسكرية. مع تزايد وتيرة الاقتحامات لساحات المسجد الأقصى، وسعي الاحتلال إلى تهويده في عام 2010، قامت النساء بحماية الأقصى عبر الرباط، حيث لازمنَ المسجد وباحاته بشكل دائم. كن يبدأن رباطهن منذ ساعات الصباح الأولى قبل موعد الاقتحامات، وإذا أقدم الاحتلال على اقتحام باحات المسجد، تعلو هتافات المرابطات وتكبيراتهنّ، وتبدأ معركة بينهن وبين جنود الاحتلال. مع الوقت، تناقص عدد المقتحمين تدريجياً، وارتفع عدد المرابطات، خصوصاً مع اعتمادهن أساليب التخفّي لدخول المسجد، ومجابهة الاقتحامات، حتى اشتعلت انتفاضة السكاكين، ما أخاف المحتلين، لينخفض عدد المقتحمين إلى أقل نسبة في عام 2016.

أمام سؤال يتعلّق بمشاركة النساء في القتال مع «القسّام»، يواجهه السؤال الأهم: لمَ لا تلعب النساء دوراً أكبر مع «القسّام» وكل حركات المقاومة؟ مع انتشار حركات المقاومة ذات الطابع الإسلامي، يُعتبر الدين عائقاً أمام انخراط النساء في القتال، والإشارة إلى النظرة الدينية للمرأة. وفي حالة «القسّام»، يؤخذ الدين ورقة من قبل الغرب، للترويج لسرديّة أنها تنظيم مطابق لـ «داعش». لكن لا رادع دينياً للنساء من القتال، في وقت هو واجب على الرجال، والنساء يقاتلن عند الضرورة.

في التاريخ الإسلامي قصص لنساء مقاتلات، أبرزهن خولة بنت الأزور، التي تعتبر من أشجع نساء عصرها. هي ابنة قبيلة كندة اليمنية التي شاركت بكثافة في الفتوحات الإسلامية. وهبت خولة حياتها للجهاد بين صفوف المسلمين، وكانت في صفوف المقاتلين في غالبية فتوحات الشام. ظهرت شجاعتها حين واجه المسلمون جحافل الروم قبل معركة أجنادين في فلسطين. في تلك المعركة، أخفت خولة شخصيتها تحت اللثام، وتقدّمت نحو صفوف الروم بجرأة، ولعبت دوراً أساسياً في إشعال همم المقاتلين، خصوصاً

المناضلة ليلى خالد

بعدما كشفت هويتها بطلب من خالد بن الوليد.

لدى أسرها مع عدد من النساء، حرّضتهن على قتال الحرّاس والتحرر من الأسر، قائلةً: «يا بنات العم إن الريح مواتية وإن فرصة الخلاص لتبدو لنا، فها قد حان وقت العمل وإن الموت لأشرف لنا من فضيحة تلحق بنا في آخر الزمان. علينا أن نحمل حملة صادقة تذهل العدو، فننجو أو نستشهد في سبيل الله. خذن أعمدة الخيام والأوتاد في أيديكن، ولنحمل معاً على هؤلاء الحراس، ولنتماسك ولنتكاتف، ولا تكن بيننا ثغرة ينفذ إلينا منها أحد، أشددن معي، والله معنا والله أكبر». يتخطّى النقاش الإطار الديني، ليذهب إلى تركيبة المجتمعات المولّدة لكل حركات المقاومة. وعند الحديث عن النساء في صفوف المقاومة اللبنانية والفلسطينية، تتوالى أسماء مقاومات ضمن صفوف حركات وأحزاب يسارية وقومية عربية، من سهى بشارة، ولولا عبود، وليلى خالد، وسناء محيدلي، وكفاح عفيفي، وكثر غيرهن. حتى ضمن حركات المقاومة العلمانية، لا يغيب التعجّب والانبهار بدور النساء في القتال وخلفياته، رغم أنّ الجميع يعاني من الاحتلال. في الحرب الحالية على غزة، استشهد أكثر من أربعة آلاف امرأة، وبالتالي يفترض بمقاومة المعتدي أن تعني الجميع، من دون الحاجة إلى الانبهار. لكن

> **في ثورة الجزائر، مُنحت النساء أدواراً خطيرة، ولكنّهن حُرمن من حقوق المحاربين القدامى**

الأدوار الجندرية وضعت النساء في إطار «ضعيف» في محاولة دائمة للبحث عمّن يحميهن من الذكور، على الصعيد الخاص من أب وأخ وزوج وابن، وعلى الصعيد العام من زعيم أو رئيس أو قائد أو مناضل. من هنا يشكّل انخراط النساء في القتال تحدياً مزدوجاً للاحتلال والنظام الأبوي، وأدواره الجندرية.

لا تصالح حقيقياً مع النساء المقاتلات، إذ يُنظر إليهن على أنهن نساء يفقدن صفات أعطيت لهن اجتماعياً، من الأنوثة والرقة والطيبة والحنان، واستبدلنها بصفات الذكورة، من القوة والشجاعة والبطولة، إلى حدّ وصفها بـ «إخت الرجال».

ورغم أنّ انخراط النساء في الكفاح المسلّح هو فعل نسوي، إلا أنّه يتعرّض لانتقادات من قبل النسويات أيضاً، وتحديداً النسوية البيضاء، اللواتي يعتبرن الحروب تجسيداً للذكورة الهشة وفائضاً من هورمون الذكورة. هذه المقاربة التي تصل إلى حدّ العداء مع الرجال، تُفرغ الواقع من أبعاده السياسية وأطره التاريخية، لتقدّم تحليلاً سطحياً لأسباب الحروب ومحرّكاتها، وبالتالي تصبح النساء المقاتلات هنا شريكات في القتل و«إجرام» الرجال.

الشهيدة سناء محيدلي

تخلق هذه النساء، خصوصاً مَن هنّ في الصفوف الأمامية، حالة إرباك في تعامل وسائل الإعلام معهن وفي تقديم قصصهن، فيذكر هذا الإعلام حالتهن الاجتماعية وعدد أطفالهن، وتبديتهنّ القتال على حسّ الأمومة. كما تختلف طريقة التعامل بين المقاتلات بحسب نوع المعركة، فأن تحمل السلاح بوجه احتلال يضعها في موقع بطولة، في وقت تُصبح فيه تلك التي اختارت القتال في حروب داخلية أو انقلابات، متهورة ومجنونة وضحية أجندات.

في غالبية الحروب، تُستبعد النساء من الجيوش، كما يغبن في عملية التوثيق التاريخي، ويتلاشى دورهن، وإن كن يمثلن نسبة صغيرة من المقاتلين، ولكنهن شغلن مناصب عديدة على صعيد القتال واللوجستيات والمهمات التكنولوجية والديبلوماسية، كما لعبن دوراً بارزاً في الاستخبارات والتجسس.

في ثورة الجزائر، مُنحت النساء أدواراً خطيرة، ولكنهن حُرمن من حقوق المحاربين القدامى ورواتب التقاعد. وبعد الثورة البلشفية، ورغم كل الأدوار الأساسية للنساء، كادت أن تغيب قصص الثائرات لولا عمل «جينادايل» (القطاع النسائي في الحزب الشيوعي السوفياتي) للتذكير بدور النساء، والإشارة إليهن بالأسماء ودور كل واحدة منهن خلال الثورة.

الحجج البيولوجية التي تقول إنّ كتف الرجل تطوّر بشكل جيد لإطلاق الصواريخ، والذكورية التي تقول إنّ هورمونات النساء تجعلهن متقلبات وأكثر حساسية وبالتالي لا يصلحن للقتال، والسردية التي تقول إنّ النساء صانعات السلام، تنهار كلها أمام العنف، فهو لا يقابَل إلّا بعنف، والفصل بين الجنسين لم يجلب يوماً التنوير والتقدمية والسلام. تخاف الأنظمة معارضيها وكل من يخرج من تحت عباءتها، والاحتلالات تريد القضاء على كل مقاوميها، فكيف الحال بفئة هُمّشت منذ بداية عمليات الإنتاج الاقتصادي وظهور المال والملكية، وقررت فرض حقيقتها على السلطة الأبوية الرأسمالية والدينية؟

إذا كان ملثّم «القسام» امرأة، سنصدّق أنّه امرأة ونريد أن يكون امرأة. فإنّها واحدة من نساء كثيرات شاركن في القتال والنضال في الثورات وحركات المقاومة، وكنّ البطلات المجهولات والمُجهّلات. بعضهنّ استشهد على الجبهات، وأخريات أُسرن، وشاركن في التحرير والنصر، وكنّ مجداً لنا، لبنات جنسهن، لأولاد جلدهن، لكل مشارك ومعنيّ بالقضية الفلسطينية، وكل نضال ضد أي احتلال، وكل أشكال استغلال الإنسان لأخيه الإنسان.

طوفان الأقصى

حازم حرب ـ «يوم العلم في غزة» (1970 ــ 2023)

السعي للنور

هيا عبد الرحمن أبو نصر *

1- سرابُ الزُّمرُّد

لا شيءَ يُنقِذُ هذا الضبابَ من الماءِ فينا
فَحَيِّ السراب...
هنا خارجَ الوقت، حيثُ الكمانُ وحيدٌ
صَرَعُ أصابَهُ، فأخطأَ تأويلَنا
حُبُّ... إلى أيِّ موت، يا حبُّ، قد قُدتَنا؟
إنَّ الوداعَ يكونُ أقلَّ انتحاباً، إذا ما اتَّبَعنا النبوءة...
خوفُ أصابَ النوارس
إثرَ انعكاسِ الخُرافةِ في صخرةٍ عارية
وعلَّ العريَّ يُريها كم أنَّ هذي الضلالةَ
تُشابِه شرحَ الكنايةِ
إذ ما أصابَ خُطانا حنينٌ لهذا الزمان
وعلّ المقاعدَ إذ ما تبادل فيها الحديث
ترانا سوياً بكلِّ الملل
نكتبُ نصاً لننقذَ في النرجسيَّةِ
موتاً جميلَ الأمل...

كان لنا أن نقودَ اليمام
لبعضِ الرؤى
ولكنَّ خوفاً كهذا ما قاد فينا
إلا كثيراً من الأسئلة
فدعنا نَذُلُّ الكنايةَ قنديلَنا للخِتام
فكُلُّ المجازِ ابتذال...

في الصمت
يصرعُ لحنُ الكمانِ لحناً أجادَه
لا الخوفُ قادَ السبيل
ولا مجدُ مهدٍ أصابَه
ولكنَّه هَجْسُ الزُّمُرُّدِ
قد لا يرانا حين نَصُبُّ الفراغَ
لملئِ الفراغ...
وقد يحمِلُ الحبُّ فينا
أغانٍ كثيرة
كي لا نضلَّ الطريق...

إذا ما الرجوعُ أقرَّ على غفلةٍ أن يعود
فدَعْنا بكلِّ الولاء
نقودُ الزُّمُرُّدَ نحوَ الممات
فإنَّ البدايةَ لم تنتهِ
لأن البدايةَ زادُ البداية...
تموزُ يا موتَنا
أعَدْتَ التفاصيلَ فينا
إنَّ الصهيلَ يقودُ الجنودَ لأجلِ القَناعَةِ
زَنْدَ استعارة
فما ذنبُ حُلمٍ في ظِلِّ ناي؟

إنَّ الخرافَ لا تهوى إلا الظِّلال
كان لنا أن نكونَ قُساةً
لولا حصارُ السَّحاب
وما كان فينا القليلُ لنغفر...
يا حبُّ اغفرْ لنا
كان الوحيدُ هناك يراودُ حسَّ السنابل
يميناً يساراً
كما تحملُ الريحُ أصواتَنا في الخناجر
مساءٌ مضيء
يقولُ الحنين: مساءٌ مضيء
وتلكَ مقاعدُ قهوتِنا
كُوبانِ سُلِّمُ لروح السماء
حيثُ تَحُطُّ الأيائل
لا وقتَ أكثر،
لنعرفَ كيفَ الصباحُ أضلَّ النهار
لا وقتَ أكثر، لنصحبَ هذا الصباح
دليلاً للمجدليّة
كم هو معتمٌ هذا الصباح!

كان لنا أن نَعُدَّ الجنائزَ حُبَّاً
ولكنّ هذا اعتيادٌ.. هذا اعتياد
حب كهذا له أن يكونَ أقلَّ غباءً
لو أنّ حرفاً من الأمِّ فينا
أصابَ التناسيَ أو فجأةً قد أصابَهُ
حرصاً على ما مضى
بعضُ الخرف...
علّ الذي كان ما كان
لكنّ هذا لحنُ لميلادنا
لحنٌ لأجلِ الزّمرد
فإنّ السرابَ يا حب
إذ ما تناسينا ذاكَ المساء.....
يظلُّ سراباً...

2- صلاةُ الأقحوان

بلادٌ بلا أيِّ نور
بلادي تعيدُ الترتُّلَ في عَتْمةٍ
وانتصابَ الجنودِ على الأقحوان
تعيدُ بلا أيِّ مغزى أصالةَ هذا النهار
ونامَ السّلام...
أيا حكمةً قد أضلَّتْ طريقَ الحذاء
(بينوكيو) أجادَ الحياكةَ
زيتُ النبوءةِ نورٌ على نورنا
وكم ساسَنا في انتظارِ الكعوب
قناديلُنا في كفوفِ الغجر...
وكم قد دنَوْنا من الآن حين استجابَ الأوان
ولو أنَّ حباً أجادَ الغباء
لكان اللحاءُ أقلَّ استجابةً...

بعدَ الحياةِ التقينا
بعد الحياةِ نُعيدُ اللقاء
وما كُنتَ يوماً لِحاءً
ولا كنتَ غصناً أَضَلَّ الممات
على حضنِ هذه الحبيبةِ
وهذي الحبيبةُ ليست أنا...
لو أنَّ بعدَ الحياةِ نعيدُ الصياغةَ
لكنتُ الترابَ وكنتَ الحجرْ...

بلادٌ بلا أيِّ نور
كانتْ حياتُنا وَشْكَ انتصار
ولكنَّ نرداً أخلَّ التراقُصَ
وماتتْ مُلوكٌ وعاشتْ قبائلُ
وعاشتْ ملوكٌ وماتَتْ قبائلُ
أيا قمةً في المآذن
ريَّاً أقيمي الصلاةَ
فإنَّ النبوءةَ في العارياتِ ترانيمُ معراجِنا في الأغاني
وإنَّ القداسةَ قدَّتْ على طرفِ نِيلِ عيونِ النبيّ...
وثوبُ الخلافةِ مرُّ الخلاص
فلا ترسمِ القدَّ سجداً
فلا الآنَ بعدَ الأوان
ولا الآنَ قبل الأوان!
وإن قادَكَ الخوفُ يوماً إلى أغنيةٍ
فغنِّ نشيدَ البلاد

مزاميرُنا للعنادل
طريقٌ لأجلِ الظلام
وإنَّ التظلُّلَ في العابراتِ قد يكون
أقلَّ الخطايا اكتراثاً بنارِ القيامة
وأكثرَ من ذنبِ قطتنا حين ماتت
على مِغزلٍ من حديد
كان لها أنْ تكونَ أقلَّ انتباهاً
ولكنَّ حُبّاً أنارَ المدينةَ

يقول المصاحب للقهوة:
- جميلٌ سَحَابُكِ.
قال لفنجانِ سيدةٍ عابرة
فترمِقُ فينا أغاريد زهرٍ حديثِ الولادة
تموتُ الزهور
وتبقى العصافيرُ في كلِّ عطرِ كناية
وأمضي بكوبٍ وحيدَيْن حدَّ البداية
بلادٌ... بلادي بلا أيِّ نور
بلادٌ بكلِّ الحضور
بلادٌ تموت بلادٌ تموت...

* شاعرة من غزة

حصاد «معرض بيروت العربي الدولي للكتاب» على موقعنا

Samedi 2 Decembre 2023 no90
السبت 2 كانون الأول 2023 العدد 90

القوس

www.alqaous.com

8 صفحات

ملحق أسبوعي مخصّص للعدل والإنصاف يصدر مع الأخبار كل سبت

قضاء السلحفاة

الحلول ليست بأيدي القضاة وحدهم

[6]

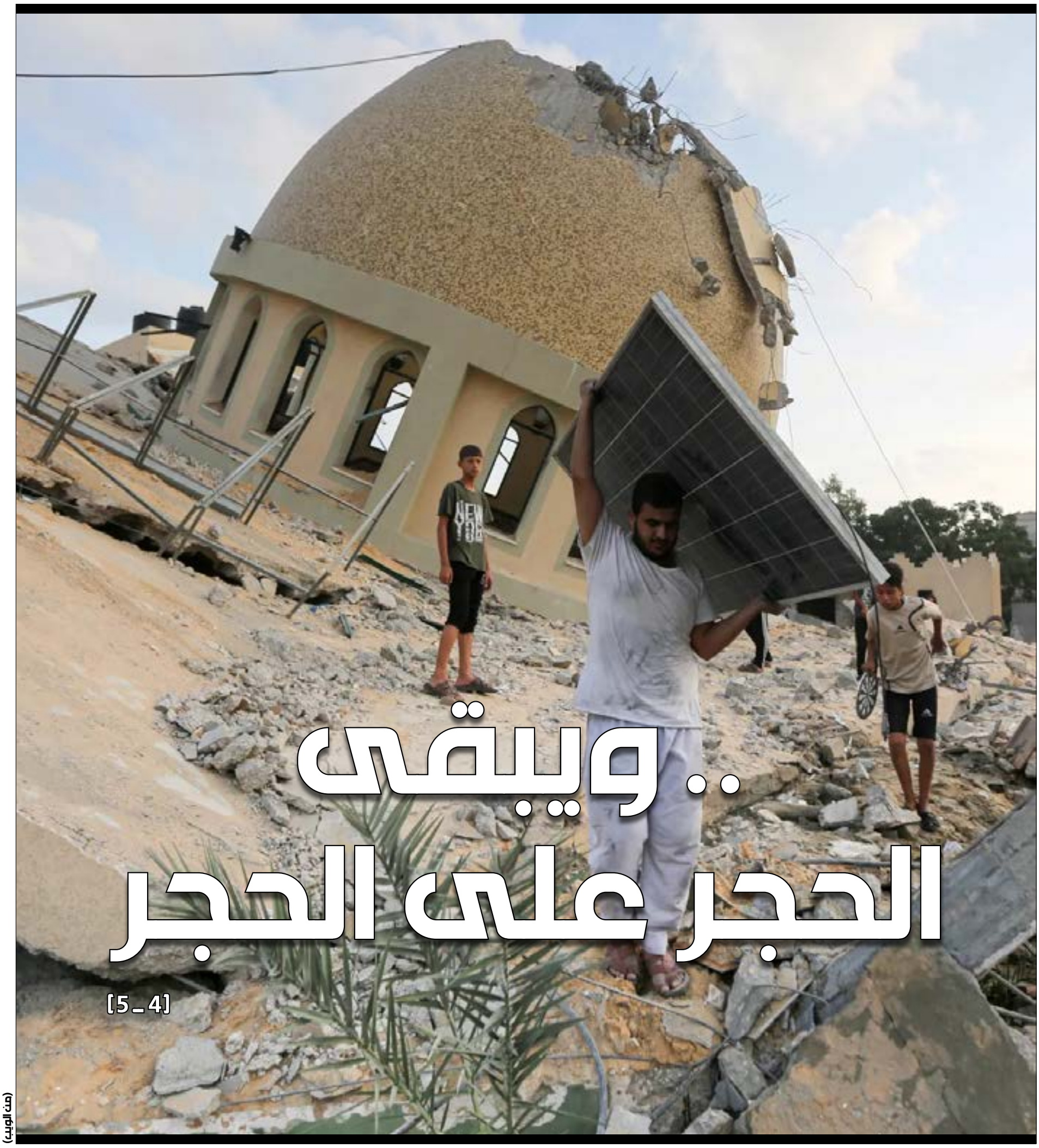

ويبقى.. الحجر على الحجر

[4_5]

(من الويب)

جرائم الاحتلال

تحليل أوّلي لجرائم العدو أثناء الهدنة

خروقات إسرائيلية لقرار مجلس الأمن

جنان الخطيب

دخلت هدنة إنسانية مؤقتة بين قوات الاحتلال الإسرائيلي وفصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة حيّز التنفيذ في تمام الساعة 07:00 (بالتوقيت المحلي) من صباح الجمعة، 24 تشرين الثاني، بعد 49 يوماً من العدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين. الهدنة الإنسانية التي استمرّت على مدار 4 أيام، بوساطة قطرية ومصرية وأميركية، مُدِّدت ليومين إضافيين بالشروط نفسها. واعتمدت الهدنة على قرار مجلس الأمن الرقم 2712، في 15 تشرين الثاني 2023، الذي يدعو إلى «إقامة هُدن وممرات إنسانية عاجلة ممتدة

> **بعد أقل من ساعة على بدء سريان الهدنة المؤقتة، أطلق الاحتلال النار في محيط مستشفى الرنتيسي لمنع المواطنين من العودة إلى منازلهم**

في كل أنحاء قطاع غزة والإفراج الفوري ومن دون شروط عن كل الرهائن». نستعرض في هذا المقال خروقات واضحة من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي لاتفاق التهدئة شمالي قطاع غزة، في ظل تصاعد العدوان المنهج الذي تمارسه قوات الاحتلال والمستوطنون على الفلسطينيين في مدن الضفة الغربية وقراها ومخيماتها.

1- يهيب القرار بجميع الأطراف الامتثاء عن حرمان السكان المدنيين في غزة من الخدمات الأساسية والمساعدة الإنسانية اللازمة لبقائهم على قيد الحياة بما يتفق مع القانون الدولي الإنساني.

بعد مرور أقل من ساعة واحدة على بدء سريان الهدنة المؤقتة، أطلق جيش الاحتلال النار في محيط مستشفى الرنتيسي لمنع المواطنين من العودة إلى منازلهم، كما أطلق قنابل الغاز في محيط الدوار الكويتي في مدينة غزة، وأصيب ثلاثة فلسطينيين برصاص قوات الاحتلال قرب «نتساريم» أثناء عودتهم إلى منازلهم في غزة، كما جرى إطلاق نار شرقي خان يونس ورفح.

في اليوم الثاني للهدنة أطلق الاحتلال النار بشكل كثيف على طول الخط الفاصل شرق خان يونس. كما أطلقت قوات الاحتلال النار على فلسطينيين حاولوا العودة من جنوب القطاع إلى شماله. في اليوم الثالث للهدنة، استشهد مزارع وأصيب فلسطيني آخر برصاص قوات الاحتلال في مخيم المغازي شرقي المحافظة الوسطى في غزة، كما أصيب نازح لدى محاولته العودة إلى منزله في شمال غزة. وقال رئيس بلدية غزة يحيى السراج إن نحو 700 ألف شخص في مدينة غزة وشمال القطاع يحتاجون إلى الخدمات، وأن بعض المواطنين حاولوا الوصول إلى بيوتهم في تل الهوى ولكنهم تعرّضوا لإطلاق نار. كما أفاد رئيس المكتب الإعلامي الحكومي في غزة، سلامة معروف، بأن ثلث سكان القطاع لم يحصلوا على المستلزمات الأساسية.

في اليوم الرابع للهدنة، أطلقت قوات الاحتلال النار شرقي مخيم المغازي. في اليوم الخامس للهدنة أطلقت قوات الاحتلال النار شرقي خان يونس وشرقي رفح، وقصفت دبابات الاحتلال أطراف حي الشيخ رضوان ومخيم الشاطبي في شمال غرب مدينة غزة، وشرقي مخيم المغازي.

فجر اليوم السادس للهدنة، قصفت الزوارق الحربية الإسرائيلية بعدد من القذائف ساحل خان يونس جنوبي قطاع غزة، وأطلقت قوات الاحتلال النار على المزارعين في المنطقة الشرقية لخان يونس جنوب قطاع غزة، كما أصيب فلسطينيين برصاص قوات الاحتلال شرقي بيت حانون. وأطلقت الآليات الإسرائيلية نيران أسلحتها على مناطق متفرقة شمال غرب مدينة غزة.

2- يشدد القرار على أهمية آليات التنسيق والإخطار الإنساني وتفادي التضارب، لحماية جميع العاملين الطبيين والإنسانيين والمركبات والمواقع الإنسانية والبنية التحتية الحيوية، بما فيها مرافق الأمم المتحدة، والمساعدة في تسهيل تنقّل قوافل المساعدة والمرضى، بخاصة الأطفال المرضى والجرحى ومقدمي الرعاية لهم.

أشار المدير العام لوزارة الصحة في غزة، في اليوم الثاني للهدنة، إلى أن كميات الوقود والمساعدات الطبية التي دخلت القطاع محدودة خصوصاً في شمال غزة. كما أفاد أن «الأونروا» أخبرت وزارة الصحة بأن الاحتلال يمنعها من تسليم الوقود للمستشفيات في شمال غزة. وفي اليوم الثاني للهدنة أيضاً استهدف جيش الاحتلال سيارةً لقوات اليونيفل بنيران قرب بلدة عيترون جنوب لبنان.

في اليوم الرابع للهدنة، أعلن المدير العام للمستشفيات في قطاع غزة أن الوقود لم يصل إلى مستشفيات الشمال حتى الآن، وعدد الجرحى الذين يُنقلون إلى معبر رفح قليل جداً لا يتجاوز الـ20 يومياً. وكان قد ورد عن المكتب الإعلامي الحكومي في غزة أن الاحتلال مدّد اعتقال مدير مستشفى الشفاء الدكتور محمد أبو سلمية 45 يوماً على ذمة التحقيق.

في اليوم الخامس للهدنة، أشار مدير مكتب الإعلام الحكومي في غزة إلى أنه منذ 50 يوماً لم يدخل مدينةَ غزة وشمالي القطاع قطرة وقود واحدة.

وأكّد الهلال الأحمر الفلسطيني أن قوات الاحتلال تمنع إدخال شاحنة الوقود التي كانت من المفترض أن تعبر إلى شمال قطاع غزة.

وفي اليوم السادس للهدنة، أشار الناطق باسم وزارة الصحة في غزة، أشرف القدرة إلى أن المساعدات التي دخلت إلى جنوب غزة لم تصل أي كميات منها لمناطق الشمال وأنه لم تدخل قطرة سولار واحدة إلى مناطق شمال غزة خاصة المستشفيات.

3- أشار القرار إلى أن تلك الهدن الإنسانية ستُمكّن من «إجراء الإصلاحات العاجلة في البنية التحتية الأساسية وجهود الإنقاذ والإنعاش العاجلة بما في ذلك للأطفال المفقودين» في المباني المتضررة والمدمّرة بما يشمل الإجلاء الطبي للأطفال المرضى أو الجرحى ومقدمي الرعاية:

في اليوم الأول للهدنة، فجّرت قوات الاحتلال قبل انسحابها مرافق مستشفى الشفاء من بينها مولدات الكهرباء ومضخات الأوكسجين وأجهزة الأشعة. في اليوم الثاني، أعلن مدير الدفاع المدني في غزة أن مدة الهدنة غير كافية لانتشال الشهداء من تحت الأنقاض في ظل الإمكانات المحدودة.

في اليوم الثالث، أفاد المدير العام لوزارة الصحة في غزة بأن 80 مصاباً في مستشفى كمال عدوان يجب نقلهم عبر سيارات الإسعاف إلى الجنوب بسبب سوء حالتهم الصحية، ولا سيما أن الاحتلال يصرّ على عدم تشغيل مشافي الشمال وقطع الوقود عنها، وأشار إلى أن الاحتلال أقام نقطة أمنية في شارع صلاح الدين لمنع الأهالي من العودة إلى منازلهم في الشمال.

في اليوم الرابع للهدنة، ورد عن الناطق باسم الدفاع المدني في غزة الحاجة إلى طواقم دفاع مدني عربية تأتي بمعداتها للمساعدة، ولا سيما أن مئات الجثامين لا تزال موجودة في محيط مستشفيَي القدس والرنتيسي، وأشار إلى أنهم لم يتلقّوا أي مساعدة حتى الآن ولم تصلهم أي كميات من الوقود.

في اليوم الخامس للهدنة، أشارت منظمة الصحة العالمية إلى أنها "ستشهد وفاة عدد أكبر في غزة جراء الأمراض مقارنة بالقصف إذا لم نتمكن من إصلاح النظام الصحي".

وفي اليوم السادس للهدنة أشارت منظمة الصحة العالمية إلى خطر كبير للإصابة بأمراض وبائية في غزة، وقالت أن الكشف عن الأمراض معدية معقد بسبب صعوبة إرسال عينات إلى "إسرائيل" أو الضفة الغربية لفحصها. وأشار المدير العام للمستشفيات في غزة إلى أن الاحتلال يرفض السماح باستخدام جهاز للعلاج الكيميائي لمرضى السرطان، وأضاف أن في غزة 600 شخص بحاجة إلى غسل الكلى 3 مرات أسبوعيا ولا يجدون العلاج.

هل تتحرّك الهيئات الدولية لمحاسبة «إسرائيل»؟

لونا فرحات

أربعة حروب مدمّرة شنّتها إسرائيل على غزة في أعوام 2008 و2012 و2014 و2021 قصفت فيها المنازل والمباني السكنية ودمّرت المؤسسات المدنية والمدارس والملاجئ والمستشفيات واستهدفت أطقماً إعلامية. المشهد نفسه يتكرر في عام 2023، ولكن على نحو أكثر شراسة ودموية. وتتراكم الأدلة الدامغة على ارتكاب إسرائيل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، يجري توثيقها على قدم وساق من قبل منظمات دولية حكومية وغير حكومية. ويبقى السؤال: متى ستساق إسرائيل إلى منصة الاتهام؟ في سياق متابعة إمكانية مقاضاة إسرائيل وملاحقتها دولياً، يأتي هذا المقال لرصد الآليات الدولية القضائية والدبلوماسية المتوافرة التي تمّ استخدامها فعلاً ضد الكيان الصهيوني.

شكاوى لاستهداف الصحافيين عمداً

بلغ عدد الصحافيين الشهداء في غزة 70 (بحسب آخر إحصاء للمكتب الإعلامي الحكومي في غزة)، وكانت غاية العدو واضحة بترهيب العاملين في الصحافة لإخفاء جرائمه. وقد تقدّمت «مراسلون بلا حدود»، وهي منظمة غير حكومية، بعريضة تتعلّق بجرائم حرب إلى مكتب المدّعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في 31 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، تطالبه بالتحقيق في كل عمليات استهداف الصحافيين في غزة منذ بدء القتال في 7 تشرين الأول. وهذه ثالث شكوى ترفعها المنظمة إلى مدّعي المحكمة الجنائية الدولية بشأن جرائم الحرب المُرتكبة ضد الصحافيين الفلسطينيين في غزة منذ عام 2018. ويعود تاريخ الشكوى الأولى إلى أيار/ مايو 2018 حول قتل صحافيين أو جرحهم في القطاع خلال «مسيرات العودة». وقُدِّمت الثانية في أيار/ مايو 2021 بعد قصف الجيش الإسرائيلي مقرات نحو 20 وسيلة إعلامية في قطاع غزة، كما دعمت «مراسلون بلا حدود» الشكوى التي رفعتها قناة «الجزيرة» بشأن مقتل الصحافية الفلسطينية شيرين أبو عاقلة في الضفة الغربية في 11 أيار/ مايو 2022.

أما لبنان، فقد تقدّمت بعثته الدائمة لدى الأمم المتحدة بشكوى أمام مجلس الأمن الدولي بعد ارتكاب إسرائيل جريمة قتل متعمّدة للمراسلة الصحافية فرح عمر والمصوّر ربيع المعماري العاملَيْن في قناة «الميادين»، إضافة إلى المواطن اللبناني حسين عقيل. وكانت سبقتها شكوى مماثلة بعد استهداف مجموعة من الصحافيين، ما أدى إلى استشهاد المصوّر عصام عبدالله وجرح آخرين من وسائل إعلام مختلفة عربية وعالمية. وتأتي هذه الشكوى تطبيقاً لميثاق الأمم المتحدة في المادة 34 التي تنصّ على أن «لمجلس الأمن أن يفحص أي نزاع أو موقف قد يؤدي إلى احتكاك دولي أو قد يثير نزاعاً لكي يقرر ما إذا كان استمرار هذا النزاع أو الموقف من شأنه أن يعرّض للخطر حفظ السلم والأمن الدوليَّيْن»، والمادة 35 التي تمنح «لكل عضو من الأمم المتحدة أن ينبه مجلس الأمن أو الجمعيّة العمومية إلى أي نزاع أو موقف من النوع المشار إليه في المادة 34». من هنا تأتي أهمية الشكوى لأنها تدعو المجلس إلى الاضطلاع بمهامه الأساسية في حفظ الأمن والسلم الدوليَّيْن.

مكتب الادّعاء العام في المحكمة الجنائية الدولية والدور المرتقب

أعلنت المحكمة الجنائية الدولية، بعد ضغوط دولية، أنها تجري تحقيقاً في جرائم الحرب . بحسب موقع المحكمة الإلكتروني . التي ارتكبتها إسرائيل في هجومها المستمر على غزة منذ 7 تشرين الأول الماضي. وزار المدّعي العام للمحكمة كريم خان معبر رفح المصري، في 29 تشرين الأول الماضي، وصرّح أن «ما يحدث في قطاع غزة لا يمكن قبوله، وأن السكان يتحمّلون معاناة لا يمكن تصوّرها»، واصفاً ذلك بأنه أمر لا يمكن الدفاع عنه. ودعا إسرائيل إلى عدم تأخير دخول المساعدات المنقذة للحياة إلى قطاع غزة، محذّراً من أن منع المساعدات الإنسانية يشكّل جريمة وسط كارثة إنسانية غير مسبوقة.

تحرك المدّعي العام للمحكمة الجنائية الدولية هو تطبيق لنص المادة 15 من نظام روما الأساسي للمحكمة، وفيها أن "للمدعي العام أن يباشر التحقيقات من تلقاء نفسه على أساس المعلومات المتعلقة بجرائم تدخل في اختصاص المحكمة"، بناءً على هذه المادة، يحق لأي فرد أو مجموعة كالمنظمات غير الحكومية، إرسال معلومات بشأن جرائم مزعومة إلى المدّعي العام عملاً بالفقرة الثانية من المادة 15 التي تنص على أن «يقوم المدعي العام بتحليل جديّة المعلومات المتلقّاة. ويجوز له لهذا الغرض التماس معلومات إضافية من الدول أو أجهزة الأمم المتحدة أو المنظمات الحكومية الدولية أو غير الحكومية أو أيّ مصادر أخرى». وبالفعل، صدر عن عدد من منظمات حقوق الإنسان في فلسطين (مؤسسة الحق ومركز الميزان لحقوق الإنسان والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان)، نداء مشترك يحثّ المدّعي العام على التحقيق في الجرائم التي تتكشّف في الأراضي المحتلة منذ 7 تشرين الأول ومقاضاة مرتكبيها. علماً أنها ليست المرة الأولى التي يقدّم فيها الفلسطينيون عرائض إلى مكتب المدّعي العام. فمنذ أن أصبحت فلسطين عضواً في المحكمة الجنائية الدولية عام 2015، قدّم الفلسطينيون عدداً من العرائض ضد الكيان المحتل، من بينها شكوى ضد سياسة إسرائيل في طرد الفلسطينيين من أراضيهم في ظروف «لا تبرّرها الضرورة العسكرية»، والمتعلقة بحي الشيخ الجراح. وتمّ فتح التحقيق من قبل المدّعية العامة السابقة للمحكمة فاتو بنسودا، عام 2021، بناءً على الدراسات الأولية التي أثبتت وجود «أساس معقول للاعتقاد بأن السلطات الإسرائيلية ارتكبت أو ترتكب جرائم حرب» ضد الفلسطينيين.

الجمعية العامة للأمم المتحدة وطلب فتوى من محكمة العدل الدولية بموجب المادة 96 من ميثاق الأمم المتحدة التي تنصّ على أنه «لأيّ من الجمعية العامة أو مجلس الأمن أن يطلب إلى محكمة العدل الدولية إفتاءه في أيّ مسألة قانونية»، طلبت الجمعية العامة، في 2003/12/8، من محكمة العدل الدولية رأيها الاستشاري في الجدار الفاصل في الضفة الغربية. وصدر الرأي في 2004/7/9 باعتبار الجدار مخالفاً للقانون الدولي ويجب إزالته. وتوجّهت الجمعية العامة مرة ثانية للحصول على رأي استشاري آخر بشأن ممارسات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ففي 30 كانون الأول 2022، اعتمدت الجمعية العامة قراراً طلبت بموجبه من محكمة العدل الدولية إصدار رأي استشاري بشأن المسائل الآتية، مع مراعاة قواعد ومبادئ القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان والفتوى الصادرة عن المحكمة في 9 تموز 2004:

(أ) ما هي التبعات القانونية الناشئة عن استمرار انتهاك إسرائيل لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، من احتلالها الطويل الأمد واستيطانها وضمّها للأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما في ذلك تدابير تهدف إلى تغيير التركيبة الديمغرافية، والطابع والوضع لمدينة القدس المقدّسة، ومن اعتمادها لتشريعات وتدابير تمييزية ذات صلة؟

(ب) كيف تؤثر سياسات وممارسات إسرائيل المشار إليها على الوضع القانوني للاحتلال، وما هي التبعات القانونية التي تنشأ عن هذا الوضع بالنسبة إلى جميع الدول والأمم المتحدة؟.

حدّدت محكمة العدل الدولية، تاريخ 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023 كحد زمني لتقديم البيانات المكتوبة من قبل المنظمات الدولية والدول المعنية. وأعلنت أن افتتاح جلسات الاستماع العامة بشأن طلب الرأي الاستشاري سيكون في 19 شباط 2024.

صرّح مسؤولون في الكيان المحتل أنه «في حال قرّرت محكمة العدل في لاهاي أن إسرائيل تمارس احتلالاً طويل الأمد في الضفة الغربية، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تعقيد الوضع إلى حد كبير من الناحية القانونية. يمكن اعتبار الاحتلال الطويل الأمد ضمّاً فعلياً، مع كل ما يترتب على ذلك من آثار في القانون الجنائي الدولي. على سبيل المثال، في مثل هذه الحالة، من الممكن فرض عقوبات على إسرائيل، وحتى إدخال إسرائيل في عزلة سياسية». (نقلاً عن العربي الجديد)

إجراءات دبلوماسية ضد إسرئيل

جنوب أفريقيا كانت من أولى الدول التي وقفت ضد العدوان الإسرائيلي على غزة، وهي لم تستخدم عبارات رمادية بل شخّصت تماماً ما يجري في غزة من جرائم ضد الإنسانية. وجاء تحرّكها على مستويين، أولاً على المستوى الدبلوماسي، قامت بريتوريا باستدعاء دبلوماسييها من تل أبيب، تلت ذلك خطوة تصعيدية وإن كانت رمزية من قبل البرلمان بالتصويت لمصلحة اقتراح بإغلاق السفارة الإسرائيلية في بريتوريا، وتعليق العلاقات الدبلوماسية مع تل أبيب حتى توافق على وقف إطلاق النار. ووفق وسائل إعلام أفريقية فقد لقي مشروع القرار تأييد 284 نائباً في البرلمان مقابل 91 نائباً ضده. التحرك الثاني كان على المستوى الدولي، وهو طلب فتوى مباشرة من محكمة العدل الدولية باعتبار إسرائيل دولة عنصرية. كذلك طالبت حكومة جنوب أفريقيا بالاعتراف بفلسطين كدولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة.

دول أخرى اتخذت إجراءات دبلوماسية تعبيراً عن رفضها لما ترتكبه إسرائيل من جرائم حرب، وكانت بوليفيا أولى الدول التي أعلنت قطع العلاقات الدبلوماسية مع كيان العدو، فيما استدعت دول أخرى في أميركا اللاتينية، كهندوراس وكولومبيا وتشيلي، سفراءها من تل أبيب، كذلك فعل الأردن والبحرين.

من الدول الأوروبية التي اتخذت موقفاً واضحاً هي إسبانيا. فقد أعلنت بلدية برشلونة تعليق العلاقات مع إسرائيل حتى وقف إطلاق النار واحترام الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني. وأعلن رئيس الوزراء الإسباني أن إسبانيا منفتحة على الاعتراف بالدولة الفلسطينية، وهو موقف يشكل دعماً واضحاً للقضية الفلسطينية.

العدوان لم ينته بعد، وكلما طالت الحرب الهمجية، خسرت إسرائيل الدعم الدولي وازدادت المطالبات بوقف مجازرها.

إن عقوداً من سياسة الإفلات من العقاب لن تؤدي سوى إلى مزيد من الحروب والمزيد من المقاومة. وإفلات إسرائيل من العقاب عن جرائمها منذ نشأتها لا يبرّر التقاعس عن الدفاع عن الحقوق المشروعة التي تتطلّب الصبر والنفس الطويل، ولسوء حظ إسرائيل، فإن كل جرائمها لا تعرف السقوط بمرور الزمن.

مداهمات واعتقالات واسعة في الضفة الغربية

في اليوم الأول للهدنة، ضيّقت شرطة الاحتلال على المصلّين أثناء محاولتهم الوصول إلى المسجد الأقصى لأداء صلاة الجمعة ومنعت أعداداً كبيرة من دخول المسجد، كما هاجم جيش الاحتلال المصلّين في منطقة وادي الجوز في القدس بالمياه العادمة.

وواصلت قوات الاحتلال اقتحامها للضفة الغربية بما في ذلك مخيم عقبة جبر وبلدة بديا وعدة بلدات في القدس وضاحية شويكة شمال طولكرم. وشنّت حملة اعتقالات واسعة في بلدة تقوع جنوب شرق بيت لحم وجنوب الخليل. كما اعتدى مستعمرون، بحماية جيش الاحتلال، على المزارعين أثناء عملهم في أراضيهم في سهل رامين.

وكانت قوات الاحتلال قد أطلقت قنابل الغاز تجاه الصحفيين والأهالي قرب سجن عوفر غرب رام الله. وهاجمت الصحافيين ومنعتهم من التغطية أمام منزل عائلة الأسيرة أماني الحشيم في بيت حنينا في القدس، في ظل منع لأيّ مظاهر احتفالية أو وطنية باستقبال الأسرى والأسيرات المحرَّرات في القدس. ووثّق الهلال الأحمر الفلسطيني 31 إصابة، من بينهم طفل، جرّاء قمع الاحتلال واعتداءاته أمام سجن عوفر، من بينها 3 بالرصاص الحي، و4 بالرصاص المطاطي.

في اليوم الثاني للهدنة، واصلت قوات الاحتلال اقتحامها لبلدة عرانة قضاء جنين وبلدة قباطية ومخيم عقبة جبر بأريحا ومدينة الخليل وبلدة قفين شمال طولكرم وبلدة بيتونيا ومخيم عسكر ومستوصف بلدية الظاهرية في الخليل، وصادرت هواتف الأطباء والممرضين. كما دمّرت جرّافات الاحتلال البنية التحتية في مدينة جنين ومخيمها، وقصف طيران الاحتلال خلف المستشفى الحكومي في مدينة جنين. واستولى مستعمرون على جرار زراعي ومنعوا المواطنين من الوصول إلى أراضيهم لقطف الزيتون في مسافر يطا جنوب الخليل. كما اقتلع مستوطنون أشجار الزيتون قرب بلدة الخضر في جنوب بيت لحم.

وأطلقت قوات الاحتلال الرصاص وقنابل الغاز في محيط سجن عوفر لتفريق الأهالي الذين ينتظرون الأسرى، ووثّق الهلال الأحمر الفلسطيني 21 إصابة أمام السجن، 7 منها بالرصاص الحي، و4 بالمطّاطي و10 إصابات بالغاز المسيّل للدموع، وتعاملت فرق الإسعاف مع 63 طفلاً في نادٍ قريب بعد إطلاق الاحتلال الغاز بكثافة.

في اليوم الرابع للهدنة، واصلت قوات الاحتلال حملة المداهمات والاعتقالات في مخيم العروب ومخيم الجلزون ومنطقة وادي الهرية في الخليل ومخيم عقبة جبر في أريحا وبلدة كفر نعمة وقرية العساكرة وبلدة بيتونيا وبلدة بني نعيم و قرية طلوزة وبلدة جبع جنوب جنين ومخيم عسكر وقرية بدرس ومخيم بلاطة وبلدة الرام وقرية حجة شرق مدينة قلقيلية.

وفي اليوم الخامس للهدنة اقتحمت قوات الاحتلال بلدة بيتونيا غرب رام الله وأطلقت قنابل الغاز تجاه الأهالي، كما شنّت حملة مداهمات واعتقالات واسعة في بلدات دير عمار وعزون وبير الباشا وبيت فوريك وقرية فرعتا ومخيم الدهيشة وقرية رابود ومدينة طوباس. وهدم جيش الاحتلال منزلاً في بلدة بني نعيم وأطلق قذيفة انيرجا تجاه منزل محاصر في طوباس، وتم الاستيلاء على 1500 دونم من اراضي قرى حوسان، وواد فوكين، والجبعة، في محافظة بيت لحم.

كما أصيب ممرض برصاص الاحتلال خلال اقتحام ساحة مستشفى جنين الحكومي، كما تم تسجيل إصابات برصاص الاحتلال في محيط سجن عوفر ومدينة قلقيلية وبلدة بيتونيا ومخيم العروب شمال الخليل. واستشهد شاب برصاص قوات الاحتلال أثناء اقتحام قرية كفر عين في شمال رام الله.

وفي اليوم السادس للهدنة، واصلت قوات الاحتلال اقتحام مخيم جنين ونفّذت عمليات تحقيق ميداني مع عشرات الفلسطينيين إلى جانب الاقتحامات المستمرة للمنازل رافقها عمليات تخريب وتدمير واسعة.

ودمّرت جرافات الاحتلال الشوارع والبنية التحتية في مخيم جنين وأجبرت عائلات على الخروج من منازلها في حارة الدمج. وقد وثّقت وزارة الصحة استشهاد طفلين برصاص الاحتلال في جنين، وأشار نادي الأسير الفلسطيني أن حصيلة الاعتقالات بعد السابع من أكتوبر المنصرم ارتفعت إلى أكثر من 3325 معتقل.

جرائم الاحتلال

خمسون يوماً من القصف المتواصل لم يوفّر أي قطاع

هدف العدوان: «اختفاء» غزة من على وجه الأرض

لا تقتصر المجزرة التي يرتكبها العدو الإسرائيلي في قطاع غزة على إبادة الإنسان، بل تطال كل ما يملك من املاك خاصّة ومؤسسات حكومية. حجم الخراب الذي نشهده اليوم ربما يكون الاسوأ مقارنةً بالحروب السابقة على قطاع غزة، متخطياً كلّ الدمار الذي وقع أثناء الحروب السابقة مجتمعة

أحمد مدلج

على مدى أكثر من 50 يوماً، صبّ العدو الإسرائيلي حقده على الفلسطينيين بشراً وحجراً، مدمّراً

> **عام 2008 طال القصف الإسرائيلي 11,122 منزلاً، بينما يبلغ عدد المباني التي قصفت في الايام الـ 23 من العدوان الاخير 200,000**

كل ما يمكن تدميره: المنازل، المستشفيات، المؤسسات الحكومية، المؤسسات الإعلامية، المؤسسات العلمية والجامعية... أحياء كاملة مُسحت عن الخرائط في سياق مخطط العدو لتحويل غزة إلى مكان غير قابل للحياة.

وفي مقارنة مع حرب 2008 (23 يوماً) وحرب 2014 (51 يوماً)، لجهة ضخامة العدوان وآثاره التدميرية، بلغت حصيلة المباني السكنية التي تم قصفها في حرب 2008 نحو 11,122 منزلاً، منها 2,627 دُمرت كلياً و8,495 دُمرت جزئياً (المصدر: وكالة وفا). وفي عام 2014، قُصف 17,132 منزلاً، منها 2,465 دُمّرت كلياً و14,667 دُمّرت بشكل جزئي (المصدر: الأورومتوسطي). في المقابل، تضرر أكثر من 200,000 وحدة سكنية في الأيام الـ 23 الأولى من العدوان الأخير، منها 32,500 وحدة هُدمت كلياً ولم تعد صالحةً للسكن (المصدر: المكتب الإعلامي الحكومي). وفي اليوم الـ 44 للحرب، وصل عدد الوحدات السكنية التي تعرّضت لهدم كلي إلى 43,000، و225,000 وحدة تعرضت للهدم الجزئي، ما يعني أن حوالى 60% من الوحدات السكنية في قطاع غزة تأثرت بالعدوان.

في أقل من شهرين، دمّر العدو جنى سنوات طويلة من أعمار الفلسطينيين وتعبهم، ومحا أحياء بكاملها، بما فيها من منازل ومحال تجارية ومؤسسات رسمية وذكريات العمر. «ما بدي اترك البيت. بدي ضل شوف بابا»، تقول الطفلة نور وهي تبكي بحرقة لمغادرة بيتها في شمال القطاع. في حرب غزة عام 2014، استُشهد في البيت والدها الذي لا تعرفه إلا عبر الصور المعلّقة في أرجائه والثياب المتروكة في الخزائن. مغادرةُ منزلها أشعرتها بأنها فقدته مجدداً. أما محمد الذي دُمّر منزله وهام مع زوجته وأولاده الثلاثة على وجوههم في طريقهم إلى جنوب غزة، فلم يتبقَّ له من جنى العمر سوى «خاتم الزواج» الذي عثر عليه بين الركام.

معاناة ما قبل الحرب

أدى العدوان الإسرائيلي إلى شلّ كل القطاعات الحيوية والصحية في القطاع. وهي كانت قبل العدوان تعاني مشكلات كثيرة جرّاء الحصار المتواصل منذ 17 عاماً. فبحسب المرصد الأورومتوسّطي لحقوق الإنسان، كان عدد ساعات انقطاع التيار الكهربائي قبل العدوان يراوح بين 12 ساعة و16 ساعة يومياً، ما كان يحرم 30% من سكان غزة من حقهم في المياه بسبب هذا الانقطاع. كما أن خُمس عائلات من كل عشر كانت تعاني من انعدام الأمن الغذائي. وفي القطاع الصحي، سُجّل 1,4 سرير في المستشفيات لكل 1000 من السكان مقارنة بثلاثة أسرّة قبل الحصار عام 2005. ووصلت نسبة العجز في الأرصدة الدوائية إلى 40%، وفي المستلزمات الطبية إلى 32%، وفي لوازم المختبرات وبنوك الدم إلى 60%. وبلغت نسبة تراجع خدمات الرعاية الصحية 66%. وفي ما يتعلق بالمساحات الزراعية، فإن 35% من الأراضي الصالحة للزراعة محظور العمل فيها.

أهل غزة يضحّون بكل ما لديهم

المهندس المدني الذي عمل مع شركة «صقا وخضري» المنفّذة لمشاريع إعمار في غزة (من ضمنها مستشفى القطري) سعد الوحيدي أكّد لـ «القوس» أن من غير الممكن تقدير حجم الدمار في غزة، بعدما طال كل أشكال الحياة: بيوت وأحياء ومنشآت حيوية ومحطات تحلية مياه ومحطات صرف صحي ومدارس وأبراج اتصالات وأبراج إرسال ومستشفيات وجامعات ومدارس وشبكات الإنترنت ومولّدات كهرباء. وأضاف أن «هذا الدمار غير المسبوق هدفه مسح غزة من على وجه الأرض»، مشيراً إلى أن «كل الحروب السابقة على غزة كان الاحتلال يعتبرها عمليات عسكرية، وكان القصف يطال بعض الأبراج السكنية ومقرات حكومية. أما اليوم، فما من شيء لم يُقصف». وأضاف: «حجم الدمار مهول ويحتاج سنوات من الإعمار. وهناك منشآت كانت لا تزال قيد الإعمار والترميم، كالجامعة الإسلامية التي تم بناؤها عام 1970 وكانت تستكمل أعمال بنائها وترميمها بسبب ظروف الحصار على غزة، وفي صدد إنشاء مبنى جديد يتيح لها استقبال عدد إضافي من الطلاب». وإذ لفت إلى أن إعادة الإعمار تحتاج مؤتمرات ترعاها دول مانحة، أشار إلى أنه «حتى يومنا هذا، هناك من دُمرت بيوتهم في حرب 2014 ولم يصلهم الدور في الإعمار، لأن إسرائيل تتحكّم في إدخال مواد البناء. لذلك، إن إعادة الإعمار وعودة من فقدوا منازلهم داخل قطاع غزة إلى أماكن سكنهم قد يستغرق وقتاً طويلاً أكثر مما نتوقّع».

الطلل اساس العدد

لم يترك العدو الإسرائيلي قانوناً لم ينتهكه، من قتل الأطفال والنساء والرجال وفرض حصار وحرمان أهل غزة من الطعام والمياه، وتهجير الأهالي وتدمير كل ما يملكون. وتنصّ المادة 17 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على حق كل شخص في التملّك سواء وحده أو مع آخرين، ولا يجوز حرمان أحد من ملكيته تعسفاً. كما تنص المادة 53 من اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب على أنه «يحظر على دولة الاحتلال أن تدمّر أيّ ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلّق بأفراد أو جماعات، أو بالدولة أو السلطات العامة، أو المنظّمات الاجتماعية أو التعاونية».

يبدو أنّ تلك النصوص تُطبّق وتُحترم ويُحاسب كل من يخالفها في الدول الغربية فقط. أما في فلسطين، فلا أحد يحاسب الاحتلال الإسرائيلي على مخالفة تلك القواعد ونسفه كل قاعدة ومبدأ وقرار ومعاهدة.

حقّ الفلسطيني في أرضه ومنزله هو أساس العدل، ووقف الإبادة هو مطلب الجميع، ولكن ماذا بعد انتهاء الحرب؟ هل يُترك أهل غزة من دون مساعدة في أرض جرداء لا مقوّمات للعيش فيها لتنفيذ مطلب العدو الإسرائيلي بتهجيرهم من أرضهم؟

الاحتلال يقصف ذاكرة غزة

القصف الإسرائيلي شمل مبنى الأرشيف المركزي لقطاع غزة. ملحقاً دمار كبير في المبنى، مما أدى إلى إتلاف آلاف الوثائق التاريخية التي تشمل بعضها المباني المدنية ومراحل تطورها العمراني.

1,7
مليون شخص هو عدد النازحين (نحو 80% من السكان) في مختلف انحاء قطاع غزة منذ 7 تشرين الاول. اكثر من مليون نازح يقيمون في 156 منشأة تابعة لـ «الاونروا» في محافظات قطاع غزة الخمس، بمافي ذلك في الشمال. وحوالى 927,000 نازح يقيمون في 99 مرفقاً في مناطق الوسط وخان يونس ورفح، ونحو 160,000 نازح يقيمون في 57 مدرسة تابعة لـ «الاونروا» في منطقتي الشمال وغزة

2,4
مليون هو عدد الفلسطينيين الذين طالهم الدمار جرّاء الحرب

كل 7
دقائق يؤدي قصف العدو الاسرائيلي على قطاع غزة إلى استشهاد طفل فلسطيني بحسب المرصد الاورومتوسطي لحقوق الانسان

السرقة تطال أعضاء الشهداء

أشار المرصد الأورومتوسّطي لحقوق الإنسان إلى احتجاز جيش العدو جثث شهداء في مجمع الشفاء الطبي في غزة والمستشفى الإندونيسي شمال القطاع وجثث شهداء في محيط ممر النزوح إلى وسط قطاع غزة وجنوبه. كما عمد العدو إلى نبش مقبرة جماعية في إحدى ساحات مجمع الشفاء الطبي واستخراج جثث واحتجازها، ما يثير شبهات حول سرقة أعضاء تلك الجثث، خصوصاً بعد ملاحظات أدلى بها أطباء في غزة أجروا فحصاً سريعاً لبعض الجثث المفرج عنها، وأكدوا ملاحظة «فقدان» أعضاء مثل قرنية العين وقوقعة الأذن والكبد والكلى والقلب.

سرقة أموال أهل غزة

بعد تدمير المنشآت السكنية، عمد العدو الإسرائيلي إلى سرقة الأموال التي كانت فيها. فقد أشارت وسائل إعلام إسرائيلية إلى مصادرة جيش العدو نحو خمسة ملايين شيكل من منازل الفلسطينيين، تم تحويلها إلى دائرة الأموال في وزارة الأمن الإسرائيلية.

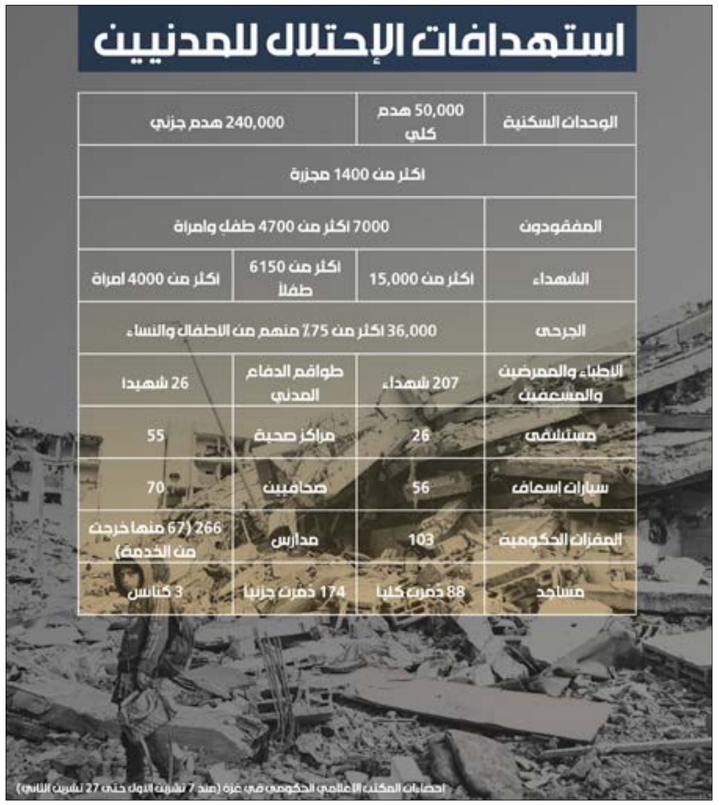

صامدون

عبد الله غالب عبد الله البرغوثي

محكوم 5200 عام في السجن

نفّذ 118 عملية فدائية أسفرت عن مقتل أكثر من 66 إسرائيلياً وإصابة نحو 500. من أبرز هذه العمليات عملية مطعم "سبارو" وعملية الجامعة العبرية وعملية مقهى مومنت وعملية النادي الليلي في مستوطنة ريشون لتسيون في يافا المحتلة.

ولد عبد الله غالب البرغوثي عام 1972 في الكويت. اعتقل عام 2003 ليصدر في حقه حكماً بالسجن 67 مؤبد بالإضافة إلى 5200 عام إضافي. وهو الحكم الأعلى في العالم.

نائل صالح عبد الله البرغوثي

44 سنة في سجون الاحتلال

هو أقدم أسير في العالم. ولد في قرية كوبر في محافظة رام الله والبيرة عام 1957. اعتقل للمرة الأولى يوم 18 كانون الأول 1977 خلال مواجهات مع الاحتلال وحُكم عليه بالسجن لمدة ثلاثة أشهر، وأُعيد اعتقاله بعد 14 يوماً من الإفراج عنه بتهمة قتل ضابط إسرائيلي شمال رام الله وحرق مصنع وتفجير مقهى في القدس المحتلة وحُكِمَ بالسجن المؤبد.

أُفرج عن نائل ضمن صفقة وفاء الأحرار عام 2011. ولكن أُعيد اعتقاله في 8 حزيران 2014، وحُكم عليه بالسجن لمدة عامين ونصف. ليعيد الاحتلال حكمه القديم بالمؤبد.

ثائر كايد قدورة حماد

قنّاص صدر بحقه 11 حكم بالسجن المؤبد

هو القناص الذي قتل 11 جندياً ومستوطناً وأصاب 9 آخرين غالبيتهم من الجنود في عملية وادي الحرمية (شمال رام الله). الأسير ثائر كايد قدورة حماد ابن بلدة سلواد في شمال شرق رام الله ولد في تاريخ 1980/07/25. واعتقل في 2004/02/10. ليتم حكمه بالسجن 11 مؤبد.

إبراهيم جميل عبد الغني حامد

التفاوض عليه ممنوع

شارك في التخطيط لعدد كبير من العمليات الفدائية كما شارك في إعداد عمليات استشهادية.

ولد في بلدة سلواد (محافظة رام الله والبيرة) عام 1965. اعتقلته قوات الاحتلال في تاريخ 2006/05/23. وأصدرت بحقه 54 حكماً بالسجن المؤبد. تعدّ السلطات الإسرائيلية الأسير إبراهيم حامد من بين اسرى "ممنوع التفاوض عليهم". كما يعتبر حكمه من أعلى ثلاثة أحكام في تاريخ الاحتلال الإسرائيلي.

عباس محمد مصطفى السيد

صدر بحقه 36 حكماً بالسجن المؤبد

أشرف على عدد من العمليات التي أسفرت عن مقتل العشرات وإصابة المئات من الإسرائيليين. أبرزها عملية هشارون مول والتي أدت الى مقتل خمسة وإصابة أكثر من 100 أسرائيلي. وعملية عيد الفصح والتي قُتل فيها نحو 36 اسرائيلياً وأصيب أكثر من 150.

ولد عام 1966 في مدينة طولكرم. واعتُقل بتاريخ 2002/08/05. وحكم عليه بالسجن 36 مؤبد بالإضافة إلى 200 سنة.

جرائم الاحتلال

قضاء السلحفاة: الحلول ليست بأيدي القضاة وحدهم

فاطمة خشّاب درويش

إلى متى يبقى المواطن في لبنان، سواء كان مُدّعياً أو مُدّعى عليه، يدفع ثمن الاهتراء في الدوائر القضائية منها، والضياع بين دهاليز المحاكم وغياهب السجون؟ القضاء المترهّل يمشي كـ«السلحفاة» ولا قدرة له على البتّ في مصير آلاف الموقوفين الذين لامست نسبتهم 83% من نسبة الموجودين في السجون والنظارات اللبنانية، إلى جانب الكثير من الملفات التي تحتاج إلى إصدار أحكام فيها.

أيُّ إصلاح للقضاء يُنشد وأيّ نفضة ترتجى؟ والسلطة السياسية لا تزال تعتمد المسار نفسه في تعاطيها مع القضاء وأجهزته، فهي التي كانت قد خصّصت في موازنة 2022 اعتمادات لوزارة العدل 2,493,517,469,000 ليرة لبنانية، أي ما يوازي 0,5% من مجمل اعتمادات الموازنة. وبدلاً من أن يُسجل ارتفاع في اعتمادات وزارة العدل في مشروع موازنة 2024، سُجل انخفاض بنسبة 0,4% أي ما قيمته 1,177,935,424,000 ليرة.

«القوس» استطلعت آراء عدد من المتضررين من الوضع الحالي للقضاء، واستمعت إلى شكاوى أهالي الموقوفين وعدد من المحامين والقضاة.

ما في كرامة للإنسان

تشكو هـ ش.، وهي والدة أحد الموقوفين في سراي بعبدا، من وضع السجن، حيث «لا كهرباء، ولا ماء للشرب، لا أدوية، ويعاني الموقوفون نقصاً في كل المستلزمات»، ما يضطرها في كل زيارة إلى حمل الطعام والمياه له، فيما لا يزال ابنها الموقوف منذ 27-5-2023 ينتظر تحديد موعد لعقد جلسة استنطاق له.

عدم تحديد الجلسات

أمّ أخرى لأحد الموقوفين تشير إلى واقع جديد أفرزته الأزمة الاقتصادية حيث «ينام الملف عند الكاتب، وإذا ما أعطيت الكاتب مصاري، ما بيشتغل شغلة. ناقصنا بعد كل هالوضع الزفت يلي عايشينه ندفع رشوة للموظف حتى يقوم بشغلته».

من يدخل المخدرات إلى رومية؟

وتسأل والدة موقوف بتهم مخدرات في سجن رومية إدارة السجن: «من يدخل المخدرات إلى السجن ومن يسهّل وصولها إلى السجناء؟»، مشيرة إلى أن «ابني مريض مخدرات، وهو موقوف منذ عامين ولم يحضر أي جلسة، وبدل أن يخضع للعلاج صار وضعه أصعب». وسألت: «لماذا لا يُسجن من هم مثله في مراكز للعلاج والتأهيل؟».

لا تعيين للجلسات

«لا تبادر المحاكم إلى تعيين جلسات بدلاً من تلك التي تم تأجيلها بسبب اعتكاف القضاة. ففي محكمة الجزاء في بيروت، لا يتم تحديد موعد جلسة إلا ذهب المحامي أو المدّعي إلى المحكمة، وبطلب تحديد جلسة، ثم يأخذ بيده الأوراق إلى المباشر لتبليغ الخصم بموعد الدعوى» يقول أحد المحامين، مشيراً إلى أن «المدعى عليه يستفيد من عدم تعيين جلسة بسبب مرور الزمن، وقد يخسر صاحب الحق حقه في هذه الحالة».

مواعيد الجلسات بعيدة

ويشير أحد المحامين إلى أنّه كانت لديه أمام محكمة البداية المالية محاكمة بتاريخ 2023/11/16 وأخّرت وتم تبادل اللوائح وجرت المرافعة، إلا أن جلسة الحكم جرى تعيينها في آذار، أي بعد أربعة أشهر.

تجاوزات قانونية في التوقيف

يتحدث محام لـ«القوس» عن مخالفات قانونية خلال الأسبوع الفائت خلال توقيف س. أ. بعد الادّعاء عليه بجرم إساءة الأمانة استناداً إلى المادة 671، مشيراً إلى أن «العقوبة القصوى لهذا الجرم سنة، لا يجوز التوقيف الاحتياطي فيها، وفي حال جرى ذلك لا يجوز أن تتجاوز مدة التوقيف 5 أيام، تم استجوابه من قبل تحرّي بيروت بعد 8 أيام، لأنه توجد وسطة كبيرة، وأمر أحد المحامين العامين بتوقيفه خلافاً للقانون رغم أنه جرم إساءة أمانة، وقد بيّنا أنه دين تجاري، لكنه لا يزال موقوفاً على ذمة التحقيق».

> والسلطة السياسية لا تزال تعتمد المسار نفسه في تعاطيها مع القضاء وأجهزته

قاعة المحاكمات في رومية

المشكلة الكبرى هي في سجن رومية، حيث العدد الأكبر من الموقوفين والمحكومين في لبنان. فمنذ أزمة كورونا عام 2019 ومع اشتداد الأزمة الاقتصادية، بات يصعب سوق الموقوفين إلى قصور العدل. والمفارقة أنّ هناك حالاً، ولو جزئياً، عبر استخدام قاعة المحاكمات في سجن رومية التي افتُتحت في حزيران 2012 لتسريع الإجراءات القضائية للموقوفين من ذوي الخصوصية الأمنية. إلا أنه بعد كل هذا الوقت، لم يُستفد منها بالشكل المطلوب، فلماذا لا تُستخدم هذه القاعة لتسريع المحاكمات والتخفيف من اكتظاظ السجن المركزي؟ ما هي المعوقات التي تحول دون ذلك؟

توجّهنا بهذا السؤال إلى عدد من القضاة في لبنان، وكان الجواب واضحاً بأن القضاة لا يتحمّلون مسؤولية هذا الوضع المتردّي للقضاء، فهم يعانون وكذلك المساعدون القضائيون، من انعدام وجود الماء والكهرباء والتدفئة منذ 5 سنوات في قصور العدل، فكيف يمكن للقاضي أن يداوم يومياً في هذه الظروف وهو يتقاضى راتباً قد لا يكفيه لتنقلاته اليومية؟

لا يوجد قاض معتكف اليوم، هناك قضاة قلّصوا من عدد الأيام التي يحضرون فيها إلى قصور العدل بمعدل يومين في الأسبوع بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة، أما في المناطق البعيدة فهناك من يداوم بمعدل يوم واحد أسبوعياً.

لا ينكر أحد القضاة (فضّل عدم ذكر اسمه) وجود قضاة فاسدين، إلا أن غالبية القضاة تعمل بمسؤولية ولم تتخلّ عن واجباتها، فيما قدّم عشرات القضاة ومنهم قضاة متخرّجون حديثاً طلبات للاستيداع (سنتين) أو لإجازة من دون راتب (ستة أشهر)، وفضّل آخرون تقديم استقالاتهم.

70 قاضياً ينتظرون الاتفاق على توزيعهم

أمام الواقع الصعب لقصور العدل التي تعجّ بالدعاوى مقابل العدد المحدود للقضاة فيها، يسأل أحد القضاة عن مصير 70 قاضياً أصيلاً مضى على تخرّجهم 3 سنوات ولكنهم لا يستطيعون ممارسة عملهم، بسبب عدم توزيعهم حتى الآن نتيجة الخلافات بين رئيس مجلس القضاء الأعلى سهيل عبود ووزير العدل هنري خوري على آلية التوزيع. والمفارقة أن هؤلاء القضاة يتقاضون منذ تعيينهم رواتب ومستحقات كما القاضي الذي يعمل، وهم في طبيعة الحال لن يتسلّموا مراكز حساسة تستدعي التأخير في توزيعهم كونهم في بداية مشوارهم القضائي». وقد تواصلت «القوس» مع القاضي عبود لسؤاله عن الموضوع، لكنها لم تلقَ جواباً على اتصالاتها.

محاكمات اونلاين

اختار عدد من القضاة، على قلّتهم، متابعة عدد من الملفات «أونلاين»، خصوصاً تلك التي يوجد فيها موقوفون في سجون أو نظارات بعيدة ويصعب سوقهم بسبب عدم توفر الوقود لآليات قوى الأمن الداخلي. هذه الخطوة التي بدأت في زمن الكورونا مع تنقيب المحامين السابق ملحم خلف وهي تستمر بخجل وبقرار شخصي من القاضي (يستخدم هاتفه والإنترنت الخاص به) لعدم توفر الإنترنت في قصور العدل.

معظم القضاة اختاروا عدم الخوض في مغامرة إجراء المحاكمات أونلاين، إما بسبب عدم اقتناعهم بتحقق مبدأ الوجاهية من خلال الإنترنت، أو بسبب عدم رغبتهم (أو ربما قدرتهم) على استخدام هواتفهم الخاصة والإنترنت الخاص لإجراء هذه المحاكمات التي قد تمتد لساعات طويلة، إذ إن «القاضي مش مضطر يدفع من جيبه». يضاف إلى ذلك المشاكل التقنية التي قد تصيب الإنترنت خلال إجراء المحاكمات.

وفي هذا الإطار، يؤكد أحد القضاة أن «إجراء المحاكمات أونلاين من شأنه أن يسرّع في البت بالكثير من الملفات العالقة منذ سنوات، بسبب صعوبة السوق من السجون، إذا تم التعاطي بجدية مع الموضوع من قبل المعنيين، لذا يُفترض تسهيل هذه الخطوة من خلال تجهيز قصور العدل وقاعة المحاكمات والسجون بالإنترنت السريع الذي يضمن سهولة الاتصال خلال إجراء المحاكمة، إلى جانب التنسيق مع إدارات السجون التي لها دور مهم في تسهيل إجراء هذه المحاكمات مع الموقوفين».

تحت القوس

مقتل كيسنجر

عمر نشابة

قد يقترح البعض فتح تحقيق جنائي موسّع في وفاة الدبلوماسي الأميركي السابق هنري كيسنجر، أول من أمس، في الولايات المتّحدة. إذ ان موته المفاجئ تزامن من أحداث تنسف كل ما سعى اليه خلال سنوات طويلة من العمل الديبلوماسي الاحتيالي والتحريض على الحروب وتهجير الملايين وتصفية آلاف البشر بحجة حماية المصالح الأميركية.

قبل أسابيع من موته، سُئل هنري كيسنجر عن موقفه من مشاركة مئات الآلاف في تظاهرات مؤيدة لحقوق الشعب الفلسطيني في شوارع العديد من المدن الاوروبية والأميركية، فأجاب بوقاحة: «لقد كان من الخطأ الفادح السماح بدخول هذا العدد الكبير من الأشخاص من ثقافات وأديان ومفاهيم مختلفة تماماً، لأنه يخلق مجموعة ضغط داخل كل دولة تفعل ذلك». علماً ان كيسنجر، الألماني المولد، هاجر الى الولايات المتحدة عام 1938. ولا شك في انه كان من أبرز وجوه «مجموعة ضغط» دفعت الحكومات الأميركية الى دعم الكيان الإسرائيلي عسكرياً وسياسياً واعلامياً واقتصادياً بشكل مطلق.

كيسنجر الذي كان بعمر الـ 100 يوم وفاته، كان منزعجاً كثيراً من مشاركة مئات الآلاف في تظاهرات شهدتها شوارع مدن أوروبية وأميركية منذ بداية معركة طوفان الأقصى في تشرين الأول الماضي، تأييداً للشعب الفلسطيني وللمطالبة بوقف اطلاق النار فوراً في غزة. ويبدو ان احتفال شباب أوروبيين وأميركيين من أصول عربية بهجوم حركة المقاومة الإسلامية في فلسطين على المستعمرات الإسرائيلية، في 7 تشرين الأول، زاد من انزعاجه وآله واثّر على وضعه الصحّي. فلدى سؤاله عن رأيه بشأن تأييد هؤلاء الشباب لكتائب عز الدين القسام، أجاب أن مشاهدة ذلك عبر وسائل الاعلام «كان مؤلماً» له.

وصف كيسنجر هجوم المقاومة الفلسطينية بـ «العمل العدواني الصريح»، من دون ان يشير الى «العدوان الصريح» الواسع الذي يشنه الإسرائيليون، بدعم أميركي، على الشعب الفلسطيني منذ اكثر من 75 عاماً، والذي أسفر عن آلاف الشهداء وعشرات آلاف الجرحى والمعوّقين ومئات آلاف المشردين واللاجئين والمعذبين.

لا عجب في ذلك، اذ ان كيسنجر كان مهندس السياسة الخارجية الأميركية خلال حرب فيتنام، وهو الذي دفع الجيش الأميركي الى شنّ 3875 غارة حربية على المدنيين في كمبوديا بين عامي 1969 و1973. كما يتحمل مسؤولية الانقلاب الدموي الذي أطاح بالرئيس التشيلي المنتخب سالفادور الليندي عام 1973، وأتى بالديكتاتور الدموي اوغوستو بينوشيه إلى الحكم.

مات كيسنجر اول امس من دون ان يخضع لأي مساءلة او محاسبة على جرائمه بحق مئات آلاف المدنيين، او أنه قُتل بعد ادراكه أن من سعى الى تصفيتهم، عادوا بقوة لا مثيل لها ليطالبوا بحقوقهم.

الاكتظاظ يخنق سجن زحلة المركزي

سامر الحسيني

يمضي سجناء شهوراً في انتظار سوقهم الى الدوائر العدلية كما هي الحال في سجن زحلة، حيث وصل الاكتظاظ داخل غرفه الى أرقام قياسية. إذ يبلغ عدد المساجين حالياً 585، منهم 183 من التابعية السورية، أي ما نسبته 31% من نزلاء السجن الذي أنشئ ليسع 400 سجين كحد أقصى، علماً أن عدد المحكومين في هذا السجن لا يزيد عن 216 سجيناً.

إحدى أبرز المشكلات في هذا السجن وسواه من السجون في البقاع ولبنان بشكل عام، تتلخص بالعجز عن سوق الموقوفين الى الدوائر العدلية لعدم توفر اليات السوق وعناصر الحماية والمواكبة، ما يزيد من تكدس الموقوفين ويمدّد فترة إقامتهم في السجن.

يمضي عدد من السجناء في زحلة شهوراً في انتظار الاستماع إليهم وإصدار الأحكام القضائية بحقهم. ورغم تجهيز السجن بغرفة إلكترونية للاستجواب عن بعد عبر الفيديو، إلا أن أكثرية القضاة يرفضون هذه الطريقة في التحقيق ويصرّون على الاستجواب وجاهياً.

لا يقتصر الاستجواب العدلي لموقوفي سجن زحلة على دوائر قصر العدل البعيد كيلومترات قليلة، إنما هناك عشرات من الموقوفين لصالح الدوائر العدلية في بيروت وجبل لبنان والشمال والجنوب، ما يعيق نقلهم الى تلك القصور العدلية في ظلّ عدم توفر آليات لسوق الموقوفين، باستثناء واحدة تعاني من أعطال كثيرة، ويتطلّب إصلاحها أياماً في انتظار توافر الأموال التي تكون في أغلب الأحيان هبة من هنا أو منحة من هناك.

أخيراً، أعادت بعض الجمعيات ترميم ما خلّفه التمرد الأخير في السجن، فأعيد طلاء الطابق الثالث وتركيب أربعة أبواب خشبية وترميم بعض الجدران التي تعرضت للتحطيم والتكسير وقاعة المواجهة بين السجناء وأهاليهم، كما جرى تأمين عدد كبير من الأغطية والفرش بهبة من الصليب الأحمر الدولي وجمعيات أخرى، منها المرشدية العامة للسجون.

> يمضي عدد من السجناء في زحلة شهورا في انتظار الاستماع إليهم وإصدار الاحكام القضائية بحقهم

في آخر جولة قام بها النائب العام الاستئنافي في البقاع القاضي منيف بركات منذ أيام على سجن زحلة، شدّد على ضرورة تخفيف الاكتظاظ والحدّ من تداعيات النزوح السوري الذي يتسبّب بآثار سلبية على الصعد الاقتصادية والتربوية والاجتماعية والحياتية كافة وحتى على واقع السجون اللبنانية التي تشكو من الاكتظاظ جراء ارتفاع عدد المساجين من التابعية السورية. وأكد بركات على سلسلة من الإجراءات التي تقوم بها النيابة العامة الاستئنافية في البقاع لتخفيف الاكتظاظ في السجون في البقاع، منها تسريع المحاكمات وإيجاد حل للكفالات المالية التي يعجز عن دفعها بعض الموقوفين والتواصل مع عدد من القضاة للمضيّ بالاستجواب الإلكتروني، وخصوصاً للموقوفين بجرائم خفيفة.

ولفت بركات الى أن النيابة العامة الاستئنافية في البقاع تفرض غرامات مالية مرتفعة على الموقوف من التابعية السورية في جرائم خفيفة كالدخول خلسة بديلاً من السجن، ما يخفف الاكتظاظ. وأشار الى أن النيابة العامة الاستئنافية تجهد لتسريع الإجراءات القضائية، «لكننا نعلم حجم مشكلة العديد في قوى الأمن الداخلي والعقبات التي تعترض قطاع النقل في المديرية. فكيف يمكن لسيارتين فقط في بعلبك - الهرمل أن تقوما بنقل المساجين، علماً أن القانون يحتّم وجود أكثر من آلية وعنصر لمواكبة السجين».

اكتظاظ السجناء لا يقتصر على سجن زحلة والسجون الأخرى كبعلبك وجب جنين، بل ينسحب أيضاً على النظارات العدلية ونظارات الأجهزة الأمنية والعسكرية كالجيش والشرطة العسكرية والأمن العام، حيث ينتظر الموقوفون أياماً طويلة لحضور محقق عدلي لاستجوابهم ونقلهم الى القضاء العدلي، ليواجهوا بعدها «نكبة» عدم إمكانية السوق، ما يؤدي في كثير من الأحيان الى حجز موقوف بالاشتباه أياماً طويلة.

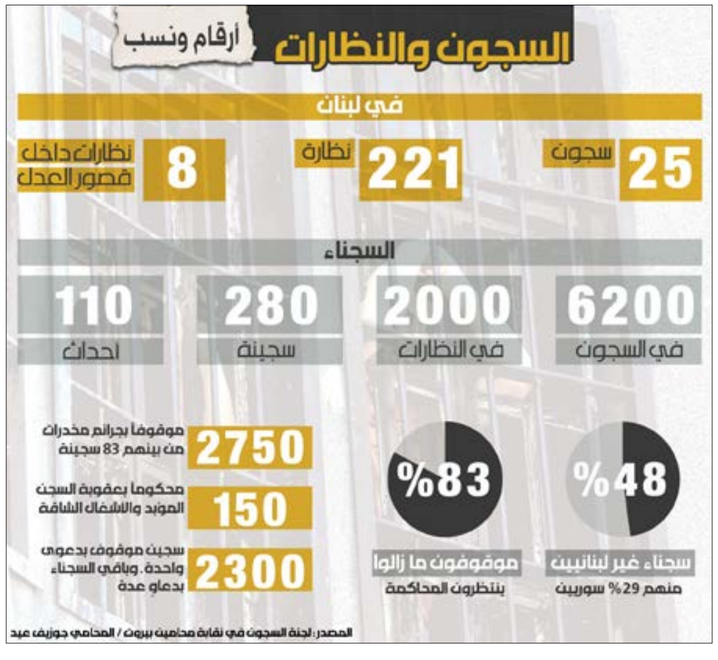

كريم «خان»

علمت "القوس" ان المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية زار الكيان الإسرائيلي سرّاً في 17 تشرين الثاني الفائت حيث التقى بمسؤولين إسرائيليين وبحث معهم فتح تحقيق جنائي دولي في الهجمات التي شنتها حركة المقاومة الإسلامية في 7 تشرين الأول. وبعد انكشاف امر الزيارة السرّية، اعترفت المحكمة الجنائية أول من أمس بها وأصدرت بيان أشار الى ان كريم خان زار "إسرائيل" بعد ان وجهت اليه دعوة من "عائلات ضحايا هجمات 7 تشرين الأول".

وكانت صحيفة "The Times of Israel" قد ذكرت في عددها الصادر يوم 13 شباط 2021 أن كريم خان، البريطاني الجنسية، كان المرشح المفضل لدى الإسرائيليين لتولي مركز المدعي العام الدولي لأنه، بحسب الصحيفة، على استعداد لملاحقة حركة حماس قضائياً.

القوس
■ فريق التحرير: عمر نشابة (المسؤول)، وفيق قانصوه، جنان الخطيب، صادق علوية، ألف باء القانون، بشرى زهوة
■ تصميم فني وإنفوغرافيك: رامي عليّان

alqaous al_qaous alqaous22 alqaous 01/34 99 54
info@alqaous.com www.alqaous.com